



منظمة العمل العربية
البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية
بجنيف

تقرير عن نتائج أعمال الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي

(جنيف ، مايو / أيار - يونيو / حزيران 2016)



International Solidarity
With
the People & Workers of Palestine
International labor conference 105 session
Friday 3 / 6 / 2016

الملتقى الدولي للتضامن
مع
صالح وشعب فلسطين
مؤتمر العمل الدولي الدورة 105
الجمعة الموافق 3 / 6 / 2016



القسم الاول

تقرير عن نتائج أعمال المجموعة العربية
المشاركة في الدورة 105 لمؤتمر العمل
الدولي لعام 2016

القسم الثاني

استنتاجات الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي
لعام 2016



المرفقات

- كلمة سعادة السيد / فايز على المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية في الجلسة العامة للمؤتمر.
- كلمة سعادة السيد / فايز على المطيري في الملتقى التضامني مع عمال وشعب فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى.
- كلمة معالي الدكتور عيسى بن سعد الجفالي النعيمي/ وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (دولة قطر) في المؤتمر باسم المجموعة العربية.
- كلمة معالي الدكتور عيسى بن سعد الجفالي النعيمي/ وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (دولة قطر) في الملتقى التضامني مع عمال وشعب فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى باسم المجموعة العربية.
- ملاحظات المجموعة العربية على تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي حول أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة.
- تقرير لجنة العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية .
- تقرير لجنة إعلان العدالة الاجتماعية .

تقديم :

في إطار جهود منظمة العمل العربية المتواصلة للمساهمة بفاعلية في النهوض بقضايا العمل والعمال في البلدان العربية تكريسا لأهدافها القومية النبيلة وذلك من خلال التركيز على تعزيز التنسيق والتعاون والتكامل بين أطراف الإنتاج الثلاثة حول متطلبات واحتياجات البلدان العربية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والدفاع عن مصالحها المشتركة في المحافل الدولية وبوجه خاص في إطار دورات مؤتمر العمل الدولي المتعاقبة، وتنفيذا لقرار الدورة 43 لمؤتمر العمل العربي لعام 2016 رقم (1593) في هذا الشأن، تم عقد عدد من الاجتماعات والفعاليات لصالح المجموعة العربية على هامش اجتماعات الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016. ، بهدف إيجاد توافق ورؤية عربية مشتركة حول الموضوعات التي تدخل ضمن اهتمامات وأولويات واحتياجات البلدان العربية في مجالات العمل والعمال والتنمية المستدامة نحو تقوية التكتل العربي للتصدي للتحديات التنموية التي تواجهها المنطقة العربية وصيانة حقوقها ومصالحها وفقا لأوضاعها وظروفها الخاصة.

وفي هذا الصدد، يسعدني أن أضع أمام أطراف الإنتاج الثلاثة في البلدان العربية ومختلف الجهات المعنية بقضايا العمل والعمال والتنمية الشاملة هذا التقرير الذي يتكون من قسمين:

القسم الأول:

يتضمن استعراض ومناقشة الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للوفود العربية بأطرافها الثلاثة المشاركة في الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016 وكذلك اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجموعة العربية وما تم التوصل إليه من استنتاجات وتوصيات توافقية تمثل الموقف العربي المشترك حول هذه الموضوعات، مع التأكيد على أهمية اجتماع لجنة الصياغة التي أصدرت ملاحظات المجموعة العربية حول تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي الخاص بأوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة والتي ترجمت إلى اللغة الإنجليزية وتم تسليم نسخة منها باللغتين العربية والإنجليزية باليد إلى المدير العام لمكتب العمل الدولي ووزعت على الوفود المشاركة في المؤتمر.

كما يتضمن هذا القسم استعراض أبرز فعاليات الملتقى الدولي المتميز للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى ومعرض المنتوجات اليدوية الفلسطينية الذي أقيم على هامش الملتقى.

أيضا يحتوي هذا القسم على نتائج الاجتماع التنسيقي الدوري بين منظمة العمل العربية ومجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف والاجتماعات الأخرى التي تحرص المنظمة على عقدها مع الوفود العربية والإقليمية والدولية من أجل مزيد من التنسيق والتعاون معها.

القسم الثاني:

يتضمن عرض موجز لأهم الموضوعات المطروحة للنقاش على الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016 وأبرز الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عنها، مع العلم أن هذه الدورة شهدت أيضا على غرار الدورة السابقة تطبيق بعض الخيارات والتعديلات بشكل تجريبي على سير أعمالها وذلك بناء على قرار الدورة 326 لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي (جنيف، مارس/ آذار 2016).

كما تناولت هذه الدورة عدد من الموضوعات الهامة التي تم عرضها للمناقشات مثال تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي حول مبادرة القضاء على الفقر والذي يعتبر من موضوعات الساعة على المستوى الدولي باعتباره يتصدر قائمة أهداف التنمية المستدامة 2030، تطبيق معايير العمل، العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية وتقييم أثر إعلان العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة. وتميزت الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي بما يلي:

- حضور ومشاركة مكثفة من الوفود العربية في مختلف اللجان المنبثقة عن المؤتمر في إطار من التوافق العربي والتعامل الإيجابي مع الموضوعات المطروحة للنقاش.
- حضور عدد من كبار الشخصيات أبرزها حضور الرئيس السويسري ، وكذلك حضور رئيس لجنة الاتحاد الأوروبي والذين خاطبوا المشاركين في المؤتمر في جلسات خاصة إضافة إلى عقد قمة عالم العمل بتاريخ 2016/06/09.

ونحنم هذه المناسبة لنعرب عن الشكر والتقدير إلى جميع الوفود العربية المشاركة في هذه الدورة على ما بذلوه من جهود لدعم المطالب العربية وفق احتياجات البلدان العربية في المرحلة القادمة، للنهوض بقضايا العمل والعمال وتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة وتحسين معيشة المواطن العربي.

فايز على المطيري

المدير العام لمنظمة العمل العربية



القسم الاول

تقرير عن نتائج أعمال المجموعة العربية المشاركة
في الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016



البرنامج الزمني لاجتماعات وأنشطة المجموعة العربية

تم عقد اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية بأطراف الإنتاج الثلاثة المشاركة في أعمال هذه الدورة وفق الإجراءات والترتيبات التنظيمية واللوجيستية التي اتخذتها منظمة العمل العربية وذلك على النحو التالي:

1- الاجتماع التنسيقى الدوري بين المنظمة ومجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف :

- يوم الخميس 26 مايو / ايار 2016 وذلك على الساعة (10.30) بالقاعة رقم (6) بمكتب العمل الدولي .

2- الاجتماع الأول للمجموعة العربية :

- يوم الأحد 29 مايو / آيار 2016 بقاعة مجلس إدارة مكتب العمل الدولي – مقر مكتب العمل الدولي بجنيف وذلك من الساعة 18.30 إلى الساعة 20.30 مساءً.

3- اجتماع لجنة الصياغة :

- يوم الثلاثاء 31 مايو / ايار 2016 في مكتب البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية بجنيف وذلك على الساعة 10.00 العاشرة صباحاً .

4- اجتماع لجنة التنسيق :

- يوم الجمعة 3 يونيو / حزيران 2016 –القاعة (11) بقصر الامم وذلك على الساعة 11.00 صباحاً

5- الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى:

- يوم الجمعة الموافق 3 يونيو / حزيران 2016 بالقاعة رقم (19) في قصر الأمم الساعة (18.30) مساءً مع تنظيم معرض للمنتوجات اليدوية الفلسطينية وحفل استقبال في كافيتريا ساربون في قصر الأمم عقب انتهاء الملتقى الدولي مباشرة.

الاجتماع التنسيقي

بين منظمة العمل العربية ومجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف

جنيف، 26 مايو/ أيار 2016

بدعوة من منظمة العمل العربية، تم عقد الاجتماع التنسيقي الدوري بين المنظمة ومجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف قبل انطلاق أعمال الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016 يوم الخميس الموافق 26 مايو/ أيار 2016 في مقر منظمة العمل الدولية بجنيف وبرئاسة معالي السيد فايز على المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية وبمشاركة مكثفة من سعادة السفراء وممثلين عن البعثات العربية الدائمة بجنيف. ويهدف هذا الاجتماع السنوي الذي تنظمه منظمة العمل العربية على هامش دورات مؤتمر العمل الدولي إلى التباحث وتبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا التي تدخل ضمن اهتمامات وأولويات البلدان العربية واحتياجاتها التنموية من أجل الخروج برؤية مشتركة وتوافق عربي يساعد على تدعيم القدرات العربية للدفاع عن مصالحها في المحافل الدولية. ولقد تضمن جدول أعمال هذا اللقاء الموضوعات التالية:

- 1- استنتاجات الدورة 43 لمؤتمر العمل العربي (القاهرة – أبريل/ نيسان 2016)
- 2- انتخابات مجلس إدارة مكتب العمل الدولي للفترة (2017 – 2020)
- 3- الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية
- 4- الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية
- 5- الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى

وافتح سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية الاجتماع بكلمة أعرب فيها عن الشكر والتقدير لسعادة السفراء ومثلي البعثات العربية الدائمة بجنيف على حرصهم على المشاركة في مثل هذه الاجتماعات الهامة الهادفة إلى تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الوفود العربية وتفعيل دورها في مؤتمر العمل الدولي.

كما أكد سعادته على استعداد منظمة العمل العربية لبذل مزيد من الجهود لتحقيق التوافق المنشود لدعم وتقوية التكتل داخل المجموعة العربية للدفاع عن القضايا العربية في إطار رؤية موحدة.

ثم قدم سعادته عرضاً موجزاً للموضوعات المطروحة للنقاش مع التركيز على أهم النتائج الصادرة عن الدورة 43 لمؤتمر العمل العربي لعام 2016 ويوجه خاص التوجهات المستقبلية لمنظمة العمل العربية للمساهمة الفاعلة في التصدي للتحديات التنموية التي تواجهها المنطقة العربية بما في ذلك إيلاء اهتمام خاص بتيارات الهجرة التي

تشهدها المنطقة العربية في هذه المرحلة الدقيقة. أما فيما يتعلق بموضوع الترشيحات العربية لعضوية مجلس إدارة مكتب العمل الدولي للفترة (2017 - 2020)، أكد سعادته على أهمية وضرورة الخروج بموقف موحد لضمان حصول الأعضاء محل التوافق على عضوية المجلس. أيضا دعى سعادة المدير العام لسعادة السفراء إلى بذل مزيد من الجهد لدعم الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية وفق قرار الدورة 43 لمؤتمر العمل العربي لعام 2016 في هذا الشأن. ثم استعرض الترتيبات والإجراءات التي اتخذتها منظمة العمل العربية بالتنسيق مع الجانب الفلسطيني لتنظيم الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى يوم الجمعة الموافق 3 يونيو / حزيران 2016 مع التأكيد على أهمية مساهمة سفراء الوفود العربية في إنجاح هذا النشاط المميز وتحقيق الأهداف المرجوة منه لصالح قضية العرب الأولى القضية الفلسطينية.

وقد تميز هذا الاجتماع بمداخلات مكثفة وتفاعل إيجابي من المشاركين مع الموضوعات المطروحة والذين أعربوا عن شكرهم وتقديرهم على جهود سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية المتواصلة لتسهيل وتفعيل مشاركة الوفود العربية في اجتماعات مؤتمر العمل الدولي وتحقيق مزيد من المكاسب للمنطقة العربية في مجالات العمل والعمال مع التأكيد على حرصهم على استمرارية عقد مثل هذه الاجتماعات التنسيقية في ضوء التطور الواضح في أداء منظمة العمل العربية.

وفي الختام ، عبر سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية عن شكره وتقديره للمشاركين على ما قدموه من إضافات وأفكار قيمة تساعد على دعم التعاون بين الوفود العربية مؤكدا على أن منظمة العمل العربية كبيت خبرة في مجالات اختصاصها على استعداد وقادرة على تحقيق التلاحم العربي المنشود ، وعلى حشد الطاقات والكوادر العربية المتميزة لتقديم المساعدة للبلدان العربية للتصدي للتحديات التنموية التي تواجهها والنهوض بقضايا العمل والعمال وأنها لن تدخر أي جهد للمضي قدما للدفاع عن مصالحها المشتركة على جميع المستويات وفق احتياجات وأوضاع وخصوصيات وقيم الوطن العربي وكذلك وفق مطالب ودعم الدول الأعضاء.

الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية

جنيف، الأحد 29 مايو/ أيار 2016

كما جرت العادة في دورات مؤتمر العمل الدولي ، تم تخصيص اليوم الذي يسبق حفل الافتتاح لعقد اجتماعات الفرق الثلاثة (حكومات – أصحاب عمل – عمال) واجتماعات المجموعات الإقليمية ومنها المجموعة العربية. وفي إطار تنفيذ قرار الدورة 43 لمؤتمر العمل العربي (القاهرة، أبريل / نيسان 2016) المتعلق بمذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي 30 مايو/ أيار - 10 يونيو/ حزيران 2016) ، عقدت منظمة العمل العربية الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية بأطراف الإنتاج الثلاثة المشاركة في الدورة الحالية لمؤتمر العمل الدولي برئاسة معالي الدكتور عيسى بن سعد الجفالي النعيمي وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر وذلك يوم الأحد الموافق 29 مايو/ أيار 2016 بمقر منظمة العمل الدولية بجنيف بهدف تسهيل وتفعيل مشاركة الوفود العربية من خلال دعم التنسيق والتعاون فيما بينها وإيجاد رؤية عربية توافقية واضحة بشأن الموضوعات المطروحة على جدول أعمال المؤتمر وفق تطلعات واحتياجات المنطقة العربية في المرحلة القادمة.

شارك في أعمال هذا الاجتماع نحو 160 شخصا من رؤساء وأعضاء الوفود العربية من بينهم عدد من وزراء العمل والشؤون الاجتماعية العرب وكذلك عدد من السفراء العرب بجنيف بالإضافة إلى وفد منظمة العمل العربية برئاسة سعادة المدير العام السيد فايز علي المطيري، حيث تولت منظمة العمل العربية الأمانة الفنية لاجتماعات وأنشطة المجموعة العربية. وتم تزويد المشاركين في الاجتماع بالوثائق التي أعدتها منظمة العمل العربية في إطار الإعداد والتحضير للأنشطة والتحركات العربية على هامش الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016 وهي:

- وثيقة الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية متكونة من جزئين: يتناول الجزء الأول اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية والموضوعات التي تدخل ضمن اهتماماتها ، ويتضمن الجزء الثاني معلومات أساسية عن سير أعمال الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016 وملخص للتقارير المطروحة للنقاش ضمن جدول أعماله.

- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي بشأن المستوطنات الإسرائيلية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في الجولان السوري وفي جنوب لبنان (باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية)

- مشروع ملاحظات المجموعة العربية حول تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي المقدم للمؤتمر بشأن أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة.
- دليل إرشادي للدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016.
- دليل لمدينة جنيف

جدول أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية

تضمن جدول أعمال هذا الاجتماع عرض ومناقشة الموضوعات المعتمدة من الدورة 43 لمؤتمر العمل العربي لعام 2016 وهي:

البند الأول: المسائل الإجرائية

- 1- رئاسة المجموعة العربية وتشكيل لجنة التنسيق ولجنة الصياغة.
- 2- كلمة المجموعة العربية في المؤتمر .

البند الثاني:

- 1 - رئاسة الدورة (105) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016 والمناصب الأخرى المنبثقة عن المؤتمر.
- 2 - تشكيل مجلس إدارة مكتب العمل الدولي (2017 – 2020) .

البند الثالث: ضيوف شرف الدورة (105) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016.

البند الرابع: متابعة تنفيذ قرار مؤتمري مؤتمر العمل الدولي لعامي 1974، 1980:

- أ- القرار المتعلق بإدانة السلطات الإسرائيلية لممارساتها التعسفية والعنصرية وانتهاكها الحريات والحقوق النقابية، وكذلك أثار الاستيطان الاسرائيلي على أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.
- ب- القرار المتعلق بعقد ملتقى دولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على هامش أعمال الدورة (105) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016.

البند الخامس: التوسع في استخدام اللغة العربية في منظمة العمل الدولية.

البند السادس: التعاون التقني و الفني.

أولاً: التعاون لصالح البلدان العربية .

ثانياً: التعاون لصالح فلسطين والأراضي العربية المحتلة والذي يشمل :

- (أ) البرنامج المعزز للتعاون الفني لصالح الأراضي العربية المحتلة .
(ب) الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية .

البند السابع: التقسيم الجغرافي في منظمة العمل الدولية

البند الثامن: الموقف من التصديقات على تعديل 1986 لدستور منظمة العمل الدولية بشأن

توسيع التمثيل الأفريقي والعربي بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي .

البند التاسع: ما يستجد من أعمال .

سير أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية

افتتح سعادة السيد فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية الاجتماع بكلمة رحب فيها بالمشاركين معبراً عن تقديره للحضور المكثف مؤكداً على أهمية هذا الاجتماع الدوري الذي تعده المنظمة قبل بداية اجتماعات مؤتمر العمل الدولي في إطار سعيها المتواصل لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الوفود العربية حول الموضوعات التي تدخل ضمن اهتمامات وأولويات المنطقة العربية واحتياجاتها التنموية وحشد جميع طاقاتها وقدراتها في إطار من التلاحم والتوافق المطلوب لتدعيم المواقف العربية وصيانة مصالحها المشتركة في المحافل الدولية في هذه المرحلة الدقيقة، بما يخدم مصالح أطراف الإنتاج الثلاثة.

ووفقاً للعرف المتبع في السابق، دعى سعادة السيد فايز علي المطيري معالي الدكتور عيسى بن سعد الجفالي النعيمي وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر باعتباره رئيس آخر دورة لمؤتمر العمل العربي لعام 2016 لاستلام رئاسة الاجتماع حيث ألقى معاليه كلمة قدم فيها التحية للحضور مؤكداً على أهمية دور منظمة العمل العربية في عقد مثل هذه الاجتماعات بصفة دورية من أجل تحقيق مزيد من التعاون بين الوفود العربية ثلاثية الأطراف وتفعيل دورها في اجتماعات مؤتمرات العمل الدولي المتعاقبة مع تمنيات معاليه بالخروج برؤية عربية توافقية حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك والمطروحة للنقاش.

ثم استعرض سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية بإيجاز الموضوعات المطروحة على جدول أعمال هذا الاجتماع مع التركيز على عدد من القضايا الهامة حيث أكد على أهمية وضرورة تعميق الحوار والتشاور بين الوفود العربية من أجل التوافق حول الترشيحات العربية لعضوية مجلس إدارة مكتب العمل الدولي للفترة (2017)

– 2020) حفاظا على حصة المجموعة العربية في مجلس الإدارة. كما تعرض سعادته إلى تقريره للدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016 حول الآثار المدمرة للمستوطنات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى والتقرير التحليلي عن تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي حول أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة مع الإشارة إلى التدهور المتواصل في الأوضاع والظروف الإنسانية وتزايد معاناة الشعب الفلسطيني والحاجة الملحة لتدعيم الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية لتمكينه من تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها وتوفير فرص العمل اللائق للفلسطينيين.

وقدم سعادته شرح حول الترتيبات الخاصة بعقد الملتقى الدوري للتضامن، مع مطالبة منظمة العمل الدولية باتخاذ إجراءات عملية ملموسة في هذا الشأن من خلال تنظيم مؤتمر للمانحين وإرسال بعثة متخصصة لتسوية مستحقات العمالة الفلسطينية لدى السلطات الإسرائيلية وكذلك صياغة استنتاجات تقرير المدير العام حول أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة في شكل خطة عمل مدروسة لتحقيق إنجازات ملموسة لعمال وشعب فلسطين.

وكذلك أبرز سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية الحاجة لتظافر جهود الوفود العربية والسعي إلى تحقيق طموحاتها لتوحيد صفوف ضمن تكتل داخل تقسيمات منظمة العمل الدولية تحت مسمى المجموعة الإقليمية العربية.

ثم تم تشكيل اللجان المنبثقة عن المجموعة العربية من السادة رؤساء وأعضاء الوفود العربية المشاركة في أعمال الدورة (105) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016، وذلك على النحو التالي:

لجنة التنسيق العربية

تتكون هذه اللجنة المكلفة بمتابعة أعمال المؤتمر وتنسيق المواقف العربية بشأنها من 6 أعضاء عن كل فريق (حكومات، أصحاب عمل، عمال) وتبقى مفتوحة لمن يرغب في ذلك من الوفود العربية المشاركة في المؤتمر وكانت تركيبتها كالتالي:

- حكومات: العراق – قطر – لبنان – فلسطين – تونس - مصر
- أصحاب العمل: السعودية – البحرين – الجزائر – الإمارات - لبنان – العراق.
- عمال: مصر – الجزائر – العراق – البحرين – لبنان – سوريا.

لجنة الصياغة:

تشكلت هذه اللجنة من 8 أعضاء (4 عن الحكومات – 2 عن أصحاب العمل – 2 عن العمال) وهي مكلفة بوضع الصيغة النهائية لملاحظات المجموعة العربية حول تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي بشأن أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة، على النحو التالي:

- حكومات: فلسطين – العراق – جيبوتي - قطر

- أصحاب العمل: د. عبد الستار عشرة (مصر) – السيد حسين زنكنة (العراق)

- عمال: السيد / ناصر حرب (لبنان) – السيد / محمد أحمد عمر (السودان) .

1- كلمة المجموعة العربية في المؤتمر

أجرى معالي الدكتور عيسى بن سعد الجفالي النعيمي وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر مداخلة في المؤتمر باسم المجموعة العربية بصفته رئيس المجموعة المشاركة في هذه الدورة وذلك بناء على قرارات الأجهزة الدستورية لمنظمة العمل العربية في هذا الشأن.

رئاسة الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي وبعض المناصب الأخرى.

وفقا لنظام التداول بين الأقاليم ، ستكون رئاسة الدورة 105 للمؤتمر من نصيب إفريقيا ومن المتوقع حصول السيدة ميلدريد أوليفنت وزيرة العمل بجنوب إفريقيا على منصب الرئاسة مع نواب من بنما عن الحكومات ومن كولومبيا عن أصحاب العمل ومن رواندا عن العمال.

وبالنسبة للمجموعة العربية من المتوقع حصول دولة الإمارات على رئاسة اللجنة المالية مع تهانينا لمتثلها بالنجاح والتوفيق في إدارة أعمالها ..

أما بالنسبة للفرق ، فمن المتوقع أن تكون رئاسة فريق الحكومات لغانا وفريق أصحاب الاعمال للدانمارك وفريق العمال لبلجيكا .

ضيوف الشرف:

فخامة الرئيس السيد ايدغار شاغوا / رئيس جمهورية زمبيا

سعادة السيد جان كلود يونكير / رئيس اللجنة الأوروبية

استنتاجات وتوصيات الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية:

شهد هذا الاجتماع سلسلة من المداخلات التي دارت في إطار التفاهم والعمل المشترك وروح الوحدة والتضامن العربي، وبمناقشة مستفيضة للموضوعات المطروحة على جدول أعمال الاجتماع ، تم التوصل إلى الاستنتاجات والتوصيات التالية:

1- تثمين جهود منظمة العمل العربية في إعداد الوثائق الخاصة باجتماعات وأنشطة المجموعة العربية وما تم اتخاذه من ترتيبات وإجراءات فنية ولوجستية لتسهيل وتفعيل مشاركة الوفود العربية في اجتماعات مؤتمر العمل الدولي والدفاع على المطالب والمصالح العربية.

والشكر أيضا على الترتيبات والإجراءات التنظيمية واللوجستية التي اتخذتها المنظمة بالتنسيق مع الجانب الفلسطيني لعقد الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وإقامة معرض المنتوجات اليدوية من التراث الفلسطيني مع توفير جميع مقومات إنجاح هذا الملتقى وتحقيق الاهداف المرجوة منه.

2- يتم اختيار المتحدثين في الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى عن أطراف الإنتاج الثلاثة من غير العرب ومن مناطق مختلفة في العالم على النحو التالي:

- ممثل عن الحكومات ، يتم اختياره من قبل سعادة السفير الدكتور إبراهيم خريشه - سفير فلسطين بجنيف.

- ممثل عن فريق أصحاب العمل ، يتم اختياره من قبل السيد خليفة خميس مطر (أصحاب العمل / الإمارات)

- ممثل عن العمال ، يتم اختياره من قبل السيد غسان غصن (عمال / لبنان).

3- التأكيد على أهمية تأمين تغطية إعلامية مسموعة ومرئية ومكتوبة للملتقى التضامني على أوسع نطاق ممكن.

4- التأكيد على أهمية تظافر جهود الوفود العربية الثلاثية التكوين والبعثات الدائمة للبلدان العربية بجنيف لإنجاح الملتقى التضامني وتأمين الحضور المكثف من مختلف القارات في العالم.

- 5- التأكيد على أهمية وضرورة تكثيف الجهود على المستويين العربي والدولي لدعم الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية وتقديم جميع أشكال الدعم للقضية الفلسطينية قضية العرب الأولى.
- 6- حث منظمة العمل الدولية وأجهزتها الدستورية على الأخذ بعين الاعتبار قرار الدورة 43 لمؤتمر العمل العربي لعام 2016 المتعلق بفلسطين وبوجه خاص ما يتعلق بمستحققات العمال الفلسطينيين لدى السلطات الإسرائيلية منذ عام 1970 وكذلك مؤتمر المانحين.
- 7- التأكيد على أهمية وضرورة مشاركة الوفود العربية بشكل مكثف وفعال في مختلف اللجان المنبثقة عن المؤتمر وفي إطار تكتل ورؤية عربية توافقية للدفاع عن مصالحها.
- 8- الشكر والتقدير إلى منظمة العمل الدولية على استجابتها لبعض المطالب العربية في مجالات التوسع في استخدام اللغة العربية مع ضرورة الاستمرار في المطالبة بمزيد من التوسع مع التركيز على ضرورة تحسين ترجمة الوثائق إلى اللغة العربية من خلال مترجمين أكثر كفاءة وكذلك توفير الترجمة في اجتماعات المجموعات الإقليمية.
- 9- دعم الأطراف الحكومية المرشحة إلى عضوية مجلس إدارة مكتب العمل الدولي عن الدول العربية لغربي آسيا للفترة (2017 – 2020) مع الترحيب باستعداد الأطراف المعنية لإجراء مزيد من المشاورات لإيجاد التوافق المطلوب لضمان الحفاظ على حصة البلدان العربية في عضوية المجلس.
- وقدم فريق أصحاب العمل قائمة بالمرشحين عن الفريق لعضوية مجلس إدارة مكتب العمل الدولي للفترة (2017 – 2020) وهم:

- السيد محفوظ ميفاتلي (الجزائر / أصيل)

- السيد سمير علام (مصر / مناب)

- السيد خليفة خميس مطر (الإمارات / أصيل)

- السيد عثمان شريف الرئيس (البحرين / مناب)

- السيد ناصر المير (قطر / احتياطي)

- السيد حسين زنكنة (العراق / احتياطي)

10- الترحيب بمقترحات منظمة العمل العربية لتحقيق طموحات الوفود العربية بشأن إنشاء تكتل عربي تحت مسمى المجموعة العربية داخل تقسيمات منظمة العمل الدولية على غرار المجموعات الإقليمية الأخرى مما يساعد على دعم وتقوية المواقف العربية ودعوة أطراف الإنتاج الثلاثة لاتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الشأن.

11- تجديد الدعوة إلى الدول العربية التي لم تصادق بعد على تعديل 1986 على دستور منظمة العمل الدولية بشأن توسيع التمثيل الإفريقي والعربي في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى الإسراع في اتخاذ الإجراءات المناسبة للتصديق عليه مع استمرار عملية المتابعة.

اجتماع لجنة الصياغة

تم عقد اجتماع لجنة الصياغة المنبثقة عن الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية، يوم الثلاثاء الموافق 31 ماي/ أيار 2016 بمقر البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية بجنيف. بحضور جميع أعضائها وتولى رئاسة وإدارة هذا الاجتماع السيد رضا قيسومة (البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية بجنيف).

وبدراسة ومناقشة التقرير التحليلي الذي أعدته منظمة العمل العربية حول تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي المقدم للدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016 بشأن أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة، توصلت اللجنة إلى وضع الصيغة النهائية لملاحظات المجموعة العربية على هذا التقرير الأخير.

وتم تسليم الملاحظات باللغتين العربية والإنجليزية باليد إلى السيد المدير العام لمكتب العمل الدولي خلال اجتماعه بسعادة السيد فايز على المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية مع حث المدير العام لمنظمة العمل الدولية للأخذ بعين الاعتبار بهذه الملاحظات مستقبلا مع المطالبة بترجمتها باللغات المعتمدة في منظمة العمل الدولية وعرضها على موقع منظمة العمل الدولية على شبكة الأنترنت، إسوة بالوثائق الأخرى.

كما تم تزويد المشاركين في الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى بنسخة من الملاحظات باللغتين العربية والإنجليزية .

مرفق الصيغة النهائية لملاحظات المجموعة العربية.

اجتماع لجنة التنسيق

عقدت منظمة العمل العربية اجتماع لجنة التنسيق العربية التي تم تشكيلها من ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة خلال الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية (جنيف، 29 مايو/ أيار 2016) يوم الجمعة الموافق 3 يونيو/ حزيران 2016 في قصر الأمم بجنيف برئاسة سعادة السيد فايز على المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية وحضور نحو 25 مشاركا بالإضافة إلى ممثلي منظمة العمل العربية.

افتتح سعادة السيد فايز على المطيري الاجتماع بكلمة رحب فيها بالسيدات والسادة الحضور مؤكدا على أن الأهداف المرجوة من عقد هذا الاجتماع الهام تتمثل في متابعة سير أعمال اللجان الفنية المنبثقة عن المؤتمر

والتعرف على توجهات كل لجنة وتحليل مناقشات الموضوعات المعروضة عليها وإتاحة الفرصة أمام الوفود العربية لتبادل وجهات النظر وتقريب مواقف الأطراف الثلاثة بشأن هذه الموضوعات مما يساعد على تفعيل دور ومشاركة الوفود العربية في مختلف لجان المؤتمر في شكل تكتل عربي يركز على المصالح المشتركة واحتياجات المنطقة العربية.

ثم قدم منسقو اللجان الفنية للمؤتمر عرض موجز عن المناقشات التي جرت داخل كل لجنة وذلك على النحو التالي:

- لجنة تطبيق المعايير - السيد/ عادل ذبيان (حكومات/ لبنان)
- لجنة تقييم إعلان العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة - السيد/ كاظم الشمخي (حكومات - العراق)
- لجنة العمل اللائق في سلاسل التوريد - السيد/ محمد صالح الشطي (حكومات/ تونس)
- لجنة العمالة والعمل اللائق للانتقال نحو السلم السيد/ إبراهيم سعد (حكومات - مصر)

وبمناقشة مختلف الموضوعات المطروحة على جدول أعمال لجنة التنسيق العربية، تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- تعبير المشاركين عن ارتياحهم للمشاركة المكثفة والتواجد المتواصل للوفود العربية في لجان المؤتمر والتعامل الإيجابي مع الموضوعات المطروحة للنقاش.
- الشكر والتقدير إلى منظمة العمل العربية على جهودها الهادفة إلى تعزيز التنسيق فيما بين الوفود العربية المشاركة في مؤتمر العمل الدولي من أجل تقوية المواقف العربية والدفاع عن مصالحها وخصوصياتها.
- التأكيد على أهمية تبني الوفود العربية الرؤية التوافقية المشتركة حول مختلف الموضوعات والدفاع عنها في إطار كتلة عربية موحدة سواء ضمن اللجان أو الفرق أو المجموعات الإقليمية التي تشارك فيها مما يساعد على تحقيق المزيد من المكاسب للمنطقة العربية.

الملتقى الدولي للتضامن

مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى

جنيف 2016/06/03

عقدت منظمة العمل العربية على هامش أعمال الدورة (105) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016، الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى مساء يوم الجمعة الموافق 2016/06/03 بمبنى قصر الأمم بجنيف، وقد حظي الاجتماع بحضور مكثف من كافة المجموعات الإقليمية المختلفة المشاركة في أعمال المؤتمر بما في ذلك وزراء العمل والسفراء ورؤساء الوفود العربية والأجنبية.

افتتح سعادة السيد/ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية الملتقى بكلمة عبر فيها عن ترحيبه بالحضور وتقديره لهم معتبرا أن تواجدهم يمثل نعمة نبل وعلامة التزام وشعاع أمل مؤكدا على أن هذا الجمع جاء اليوم ليحيي شعبا أعزل تعاقبت عليه الأجيال وهو يدافع عن حقه الطبيعي في الحياة، وحقه في أرضه وهويته.

هذا وذكر سعادة المدير العام في كلمته بالممارسات التعسفية لسلطات الاحتلال الاسرائيلي التي تسببت بشكل مباشر في استفحال الفقر والبطالة مما جعل غالبية السكان تعيش على المساعدات والمعونات في الوقت الذي تراجع فيه التزام الجهات المانحة معبرا عن رفضه القاطع للأمر الواقع والقبول بفرضية الاحتلال لأجل غير مسمى.

كما حث المدير العام المجتمع الدولي وبوجه خاص منظمة العمل الدولية على الأخذ بعين الاعتبار مضمون القرار رقم (1593) الصادر عن الدورة (43) لمؤتمر العمل العربي لعام 2016 والذي ينص على:

- التأكيد على إقامة دولة فلسطين على كامل أراضيها وعاصمتها القدس الشريف ورفض جميع الإجراءات الاستيطانية المخالفة لكافة الشرائع السماوية والأعراف والقوانين الدولية.
- الطلب من منظمة العمل الدولية إرسال بعثة متخصصة للاطلاع على حقوق العمال الفلسطينيين لدى سلطات الاحتلال منذ عام 1970 وحتى تاريخه واتخاذ ما يلزم لسداد أجور ومستحقات العمالة الفلسطينية وفقا للمعايير الدولية وإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.
- دعوة منظمة العمل الدولية لعقد مؤتمر المانحين لدعم صندوق فلسطين للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال لتوفير التمويل اللازم للصندوق وإيجاد فرص العمل اللانق لعمال فلسطين.

وفى ختام كلمته، وجه التحية إلى الشعب الفلسطيني على صبره وقدره صموده، والتأكيد على الدعم المتواصل حتى تحقيق النصر إن شاء الله وبناء الدولة الفلسطينية.

*** كلمة معالي الدكتور/ عيسى بن سعد الجفالي النعيمي**

وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر – رئيس المجموعة العربية.

أعرب في البداية عن سعادته بالمشاركة في الملتقى بصفتة رئيسا للمجموعة العربية، موجها الشكر إلى سعادة السيد/ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية على حرصه على مواصلة تنظيم هذا الحدث الهام على هامش أعمال دورات مؤتمر العمل الدولي المتعاقبة، كما وجه الشكر لسعادة السيد/ غاي رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية على جهوده المبذولة لمتابعة الأوضاع العمالية والإنسانية الكارثية الراهنة في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وعلى سعيه المتواصل للمساهمة في تخفيف المعاناة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وتقديم المعونة التي تساعد على تحسين أوضاعه .

كما تطرق معاليه في كلمته إلى أن المجموعة العربية تدارست التقرير المقدم إلى الدورة الحالية لمؤتمر العمل الدولي "بشأن أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة" وتطلعه إلى الأخذ بعين الاعتبار بالملاحظات التي خرجت بها في المرحلة القادمة وبوجه خاص المطلب المتكرر بشأن مناقشة هذا التقرير في صلب فعاليات مؤتمر العمل الدولي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من تقرير المدير العام السنوي إضافة إلى وضع الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير في شكل خطة عمل لتحقيق إنجازات ملموسة. كما أشار إلى أن السلام سيظل خياراً عربياً استراتيجياً مطالباً المجتمع الدولي بإحياء مفاوضات السلام ضمن إطار زمني محدد وفق حل الدولتين الذي توافق عليه المجتمع الدولي ومبادرة السلام العربية.

وفي ختام كلمته ، قدم معاليه تحية إكبار وإجلال للشعب الفلسطيني الصامد في الأراضي المحتلة، مؤكداً على مواصلة المجموعة العربية تقديم مختلف أنواع الدعم حتى الحصول على كافة حقوقه المشروعة.

معالي السيد/ مؤمنون أبو شهلا – وزير العمل في فلسطين

وقدم معالي وزير العمل الفلسطيني – السيد / مأمون أبو شهلا كلمة عبر فيها عن الشكر والعرفان بإسم عمال فلسطين لجميع الحضور لتضامنهم معهم مشيراً إلى استمرار إسرائيل في تحدى المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي تجاوزت المنات ورفضها الإنسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ، إضافة إلى تجاهل قرارات المجتمع الدولي عام 1949 باقتسام أرض فلسطين مع أهلها العرب وإنشاء دولتين تعيشان بسلام،

مناشداً العالم الحر والمنظمات الدولية والإتحادات العمالية في جميع أنحاء العالم أن تكف عن المراقبة والصمت وأن تضغط على إسرائيل لإجبارها على الإلتزام بمعايير العمل اللائق وتطبيق قواعد حماية العمال والعاملين الذين تضطربهم الظروف الإقتصادية الصعبة للرضوخ لهذه الجرائم التي لا يقبلها ويرضى عنها كل حر وكريم في هذا العالم.

وأختتم معاليه كلمته مطالباً الجميع بحث إسرائيل على إحترام توقيعها على إتفاق أوسلو وبرتوكول باريس الإقتصادي عام 1994 للحصول على حقوق العمال الفلسطينيين بإعتبارها عصارة جهودهم ودمهم وعرقهم، وفتح باب العمل في العديد من الدول العربية والسماح لأبناء فلسطين من ذوي التخصصات العالية أن يتنافسوا بشكل حر على الوظائف، وهذا سيوفر العمل الشريف للآلاف من ذوي الكفاءة والخبرة العالية.

* السيد غاي رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية

ألقى السيد غاي رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية كلمة عبر فيها عن الشكر والتقدير إلى سعادة السيد فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية على إتاحة الفرصة له للمشاركة في هذا الملتقى الهام الذي يعقد على هامش الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016 والتي تنصدر مناقشاته موضوعات الفقر ومستقبل العمل في الوقت الذي تتزايد فيه معاناة عمال وشعب فلسطين ولا يوجد أي تقدم ملموس في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والظروف الإنسانية في الضفة الغربية وفي غزة وتصاعد المواجهات والتوترات وشلل الاقتصاد وتواصل تدهور الأوضاع إلى الأسفل لأسباب مباشرة تتعلق بزيادة بناء وتوسيع المستوطنات والممارسات الإسرائيلية التعسفية والقيود غير المقبولة التي تفرضها سلطات الاحتلال وهذا ما توصلت إليه لجنة تقصي الحقائق التي زارت فلسطين في شهر إبريل/ 2016 وتم التركيز عليه في استنتاجات تقريره حول أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة.

كما عبر سيادته عن شعوره بالإحباط الشديد والحزن لمتابعة الأوضاع الراهنة والمعاناة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني باعتبار أن تقريره يأتي في المرتبة 35 من التقارير المماثلة التي قدمت إلى مؤتمرات العمل الدولية المتعاقبة دون تقدم واضح، مؤكداً على ضرورة تكثيف وتضافر الجهود حول محورين متوازيين الأول يتعلق بالجهود الدولية لتحقيق السلام العادل والمنصف والأمن والاستقرار في المنطقة نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والمحور الثاني يتعلق ببذل مزيد من الجهود للتدخل السريع لتحقيق إنجازات حقيقية وملموسة للشعب الفلسطيني، كما أكد أن منظمة العمل الدولية ستركز في المرحلة القادمة على المحور الثاني من خلال وضع وتنفيذ خطة عمل في مجالات الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية للجميع وتدريب وإعادة تدريب الشباب ودعم المبادرين وبرامج العمل اللائق في فلسطين وكذلك دعم الصندوق الفلسطيني والحماية الاجتماعية وتمكينه من توفير فرص العمل المنتجة للعمال الفلسطينيين.

وفي ختام كلمته ، وعد السيد غاي رايدر بزيارة فلسطين في القريب العاجل على أمل أن يتضمن تقريره القادم للدورة 106 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017 الكثير من الإنجازات الحقيقية في فلسطين.

كما ألقى كل من:

* سعادة السفيرة صابين بوهلكي مولر - سفيرة دولة ناميبيا – عن فريق الحكومات

* السيد يورغون رونيست رئيس فريق اصحاب الاعمال

* السيد لوك كورتبيك رئيس فريق العمال

كلمات استعرضوا فيها الأوضاع المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني إزاء الاحتلال الإسرائيلي الذي يدخل عقده السادس، ويشمل الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية مشيرين إلى زيادة حدة التوترات والعنف وتردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة والفقر. الأمر الذي يتطلب التدخل العاجل من المجتمع الدولي وبالأخص منظمة العمل الدولية لزيادة المشاريع التنموية وتسليط الضوء على مبادرات حقيقية من أجل السلام وفك الحصار الاقتصادي المفروض عليهم.

وفي نهاية الملتقى ، أعطى سعادة المدير العام السيد فايز علي المطيري الكلمة الى السيد/ سامر سلامة الوكيل المساعد بوزارة العمل بدولة فلسطين لتقديم عرض موجز حول الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية.

هذا وقد تم تنظيم معرض للمنتوجات الحرفية والتقليدية من التراث الفلسطيني على هامش الملتقى التضامني ، كما أقيم حفل استقبال على شرف المشاركين في الملتقى التضامني.

اجتماعات وأنشطة المدير العام

على هامش أعمال الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي 2016

على هامش أعمال الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي 2016 ، التقى سعادة السيد فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية مع عدد من كبار المسؤولين في المنظمات الإقليمية والدولية بهدف تعزيز وتدعيم التعاون البناء القائم بين منظمة العمل العربية وهذه المنظمات ذات العلاقة بقضايا العمل والعمال من أجل تحقيق مزيد من الإنجازات لصالح المنطقة العربية.

منظمة العمل الدولية

أجرى سعادة السيد فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية لقاء مع السيد غاي رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية مساء يوم الخميس الموافق 2 يونيو/ حزيران 2016 وذلك على هامش اجتماعات الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي 2016.

بادر السيد غاي رايدر بالترحيب بسعادة السيد فايز المطيري معربا عن سعادته بهذا اللقاء، مقدما التهنئة على نجاح أعمال الدورة 43 لمؤتمر العمل العربي ومثما النتائج الصادرة عنه.

كما أعرب عن استعداد منظمة العمل الدولية لتقديم المزيد من الدعم لمعالجة مشكلة العمل والعمال في البلدان العربية.

من جانبه أعرب سعادة السيد فايز علي المطيري عن سعادته بهذا اللقاء الهام مستعرضا أهم التحديات التنموية التي تواجهها البلدان العربية في هذه المرحلة الدقيقة في ظل التغيرات والتطورات التي تمر بها المنطقة والحاجة الملحة لتضافر الجهود لإيجاد حلول عملية تساعد على تحقيق إنجازات ملموسة لصالح العمال وتحسين مستوى معيشة الإنسان في الوطن العربي مع التركيز على تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومعاناة العمال الفلسطينيين وانتهاكات معايير العمل الدولية، كما أكد سعادته على ضرورة تدخل منظمة العمل الدولية لمعالجة هذه الأوضاع والظروف المأساوية. هذا وقام سعادته بتسليم نسخة من ملاحظات المجموعة العربية على التقرير الخاص بأوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة وحثه على أخذها بعين الاعتبار في شكل دعم حقيقي وفعال على أرض الواقع.

وعبر السيد غاي رايدر عن تقديره واهتمامه بملاحظات المجموعة العربية وتفهمه للأوضاع السائدة في فلسطين وأنه على استعداد لتقديم مزيد من الدعم للأنشطة الإنمائية في فلسطين.

وفي الختام ، اتفق الطرفان على أن تقوم العلاقة بين المنظمتين على شراكة حقيقية في ضوء التفهم المشترك لقضايا العمل والعمال وتمائل القيم والأهداف والمبادئ بينهما وتكثيف الأنشطة المشتركة في البلدان العربية ، واتفق الطرفان على تنظيم المنتدى العربي الثاني حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل بالتعاون المشترك خلال الربع الأول من عام 2017.

الوفود العربية الثلاثية:

التقى سعادة السيد فايز على المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية بالعديد من الوزراء ورؤساء الوفود العربية الثلاثية تم خلالها التباحث وتبادل وجهات النظر حول نتائج الأنشطة العربية على هامش أعمال الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016 وعلى أهمية التنسيق بين الوفود العربية للدفاع عن مصالحها في المحافل الدولية .

القسم الثاني

استنتاجات الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016

الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي

جنيف، 05/30 – 2016/06/10

مقدمة:

عقدت منظمة العمل الدولية الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي في قصر الأمم وفي مقر مكتب العمل الدولي بجنيف وذلك خلال الفترة من 30 مايو/ أيار إلى 10 يونيو/حزيران 2016. وقد سبق حفل افتتاح أعمال المؤتمر عقد اجتماعات الفرق الثلاثة والمجموعات الإقليمية ومن بينها المجموعة العربية التي عقدت اجتماعها التنسيق الأول يوم الأحد الموافق 29 مايو / أيار 2016 بهدف التنسيق بشأن هيئة مكتب المؤتمر ومختلف اللجان النظامية والفنية للمؤتمر وكذلك بشأن الموضوعات المطروحة على جدول أعمال هذه الدورة والتي تدخل ضمن اهتمامات المجموعات الإقليمية.

أولاً: تحسين سير أعمال مؤتمر العمل الدولي:

في ضوء استعراض وتقييم تجربة الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 التي انعقدت لمدة أسبوعين، أكد مجلس الإدارة في الدورة (325) (جنيف، نوفمبر / تشرين الثاني 2015) على أن تكون الدورات المقبلة ومنها الدورة (105) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016 لمدة اسبوعين مع الطلب من مكتب العمل الدولي إعداد خطة عمل مفصلة لهذه الدورة (جنيف – يونيو / حزيران 2016) لعرضها على الدورة (326) لمجلس الإدارة (جنيف ، مارس / آذار 2016).

وتضمنت الوثيقة (GB.326/wp/GBC1) للفريق المعني بشؤون سير أعمال مجلس الإدارة ومؤتمر العمل الدولي بشأن الدورة (105) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016 المقترحات والترتيبات وذلك على النحو التالي :

**** نشر المعلومات قبل المؤتمر**

نشر دليل المؤتمر على الأنترنت بشأن الترتيبات التي وافق عليها مجلس الإدارة في شهر مارس / آذار 2016 ونماذج التسجيل المبكر في اللجان على الأنترنت.

**** التعيينات المبكرة لرؤساء اللجان.**

ضمان أن تكون جميع أسماء رؤساء اللجان ونواب الرؤساء قد تحددت بالصيغة النهائية بحلول شهر أبريل / نيسان 2016 ريثما تنتخبهم اللجنة رسمياً وذلك بالاستناد على الخبرة في موضوع اللجنة والتجربة في رئاسة أو نيابة رئاسة المناقشات الثلاثية.

** اجتماعات المجموعات

في ضوء تجربة الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 يعتبر الوقت المخصص لاجتماعات المجموعات كافٍ. وجرى هذه السنة تخصيص ساعتين من خدمات الترجمة الفورية (9 إلى 11 صباحاً) لكل مجموعة من المجموعات الإقليمية الرسمية في كل يوم من ايام المؤتمر باستثناء يوم الافتتاح. وحيث أن حفل افتتاح المؤتمر بدأ عند الساعة 11.15 صباحاً تم جدولة اجتماعات المجموعات الإقليمية في ذلك اليوم من الساعة 9 إلى الساعة 10 صباحاً. كما تم زيادة خدمات الترجمة الفورية يوم الاحد 29 مايو / أيار 2016 للاجتماعات التحضيرية للمجموعات الإقليمية.

** الجلسة العامة

بدأ المؤتمر مناقشة تقارير المدير العام ورئيس مجلس الإدارة يوم الاربعاء الموافق 1 يونيو / حزيران 2016. ويقترح اختتام دورة المؤتمر يوم الجمعة الموافق 10 يونيو / حزيران 2016 واعتماد تقارير اللجان بعد اختتام مؤتمر قمة عالم العمل يوم الخميس الموافق 9 يونيو / حزيران 2016).

** قمة عالم العمل

انعقاد مؤتمر قمة عالم العمل يوم الخميس الموافق 9 يونيو / حزيران 2016.

** اللجان الفنية

لقد جرى تمديد الموعد النهائي لتقديم التصويبات الكترونياً على التقارير حتى اختتام المؤتمر ووضعت تقارير اللجان الفنية على الأنترنت يوم الخميس الموافق 9 يونيو / حزيران 2016. هذا وقد بدأت المناقشات العامة في اللجان يوم الاثنين الموافق 30 مايو / أيار 2016 واختتمت يوم الخميس الموافق 2 يونيو / حزيران 2016. كما بدأت مجموعة الصياغة الثلاثية عملها يوم الجمعة 3 يونيو / حزيران لغاية يوم الأحد الموافق 5 يونيو / حزيران 2016 صباحاً إذا لزم الأمر.

** تعليق العمل بشتى أحكام النظام الأساسي للمؤتمر

يقتضي تنفيذ النسق المقترح للدورة (105) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016 عدداً من التغييرات على النظام الأساسي للمؤتمر. وريثما تعتمد التعديلات، يقترح اللجوء كما في الماضي إلى وقف العمل بالأحكام ذات الصلة بالنظام الأساسي لهذه الدورة وفقاً للمادة (76) من النظام الأساسي.

وحالات الوقف المقترحة تتعلق بتقرير المدير العام ومؤتمر قمة عالم العمل ومحاضر المؤتمر ولجنة القرارات والحدود الزمنية لإيداع الاعتراضات والشكاوى لدى لجنة اعتماد العضوية واعتماد تقارير اللجان.

ثانياً: جدول أعمال المؤتمر:

طبقاً لقرار مجلس إدارة مكتب العمل الدولي يتضمن جدول أعمال الدورة (105) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016 البنود التالية:

**** البنود الدائمة:**

- 1- تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير المدير العام.
- 2- البرنامج والميزانية ومساءل مالية أخرى.
- 3- المعلومات والتقارير عن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات.

**** بنود مدرجة من قبل المؤتمر أو مجلس الإدارة.**

- كما جرت عليه العادة، يعالج المؤتمر بنوداً فنية وهي:
- 4- العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية – مناقشة عامة.
 - 5- العمل اللائق في خدمة السلام والأمن والصمود – مراجعة التوصية رقم (71) بشأن التشغيل (الانتقال من حالة الحرب إلى السلم) نشاط معياري مناقشة أولى وفق إجراء المناقشة المزدوجة
 - 6- تقييم أثر إعلان منظمة العمل الدولية 2008 بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة
 - 7- مسائل بحرية:

- اعتماد التعديلات على اتفاقية العمل البحري 2006.
- اعتماد التعديلات على ملاحق الاتفاقية رقم (185) بشأن أوراق هوية عمال البحر 2013.

• **اللجان النظامية:**

- **** لجنة النظم:**
- تجتمع هذه اللجنة عند الحاجة في حالة وجود مقترحات لتعديل نظام العمل بالمؤتمر .

**** اللجنة التنظيمية**

- تتكون اللجنة من (28) عضواً عن فريق الحكومات ، (14) عضواً عن فريق منظمات أصحاب العمل
- (14) عضواً عن فريق العمال وتقوم بتنظيم سير أعمال المؤتمر ويمكن دعوتها للاجتماع فى أى وقت لدراسة موضوعات محددة .

**** لجنة اعتماد العضوية :**

- تتكون اللجنة من ممثل عن الحكومات وممثل عن أصحاب العمل وممثل عن العمال وتكون اجتماعاتها مغلقة (المادة (5) والقسم (ب) من دستور منظمة العمل الدولية) .

قمة عالم العمل:

تم عقد قمة عالم العمل يوم الخميس الموافق 9 يونيو/حزيران 2016 وفق البرنامج التالي:

افتتاح القمة:

- كلمة معالي السيدة/ ميلدريد اوليفنت رئيسة المؤتمر
- كلمة السيد/ غاي رايدر المدير العام لمكتب العمل الدولي
- رسالة الأمين العام للأمم المتحدة السيد/ بان كي مون عن طريق الفيديو

المشاركون فى المائدة المستديرة

- السيدة نوزينو مبانجوا من قناة سي.ن.ب.سي/ افريقيا – ميسرة
- السيد خوزي أنطونيو – وزير العمل والتضامن والضمان الاجتماعي (البرتغال)
- السيدة ليندا كرومجونغ – الأمين العام للمنظمة الدولية لأصحاب العمل
- السيد شاران برو – الأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات
- السيدة ريتا كيماني – مقابلة شابة (كينيا)
- السيدة نيس كورونسيون – ناشطة شابة (الفلبين)
- السيد ماكس تريخو – المنظمة الدولية (جوفنتيد)

وتناولت المناقشات المحاور التالية:

- تحديات تشغيل الشباب
- الحلول
- تنمية تشغيل الشباب: مسؤوليات مشتركة وشراكة
- تشغيل الشباب، برنامج 2030 والمبادرة العالمية.

جلسات خاصة

- كلمة السيد جان كلود يونكير – رئيس اللجنة الأوروبية .

المشاركون في المؤتمر

من خلال تقرير السيدة ميزاكو كاجي (حكومات/ اليابان) رئيسة مجلس إدارة مكتب العمل الدولي حول اعتماد أعضاء الوفود والمستشارين الفنيين للدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016 والذي تم إعداده بموجب الفقرة 2 من المادة 26 من نظام العمل بالمؤتمر وكذلك تقرير لجنة اعتماد العضوية بتاريخ 1 يونيو/ حزيران 2016 والتي تشكلت برئاسة السيد توبيل لماتي (حكومات / جنوب إفريقيا) والسيد فيرناندو مارتينيز (المكسيك) نائب الرئيس عن أصحاب العمل والسيد يانس إيريك (الدنمارك) نائب الرئيس عن العمال يمكن تقدير حجم المشاركين وأعضاء الوفود المعتمدين والنصاب القانوني للتصويت وذلك على النحو التالي:

- 1- يقدر العدد الإجمالي للمشاركين في المؤتمر بنحو 5000 شخص يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية إضافة إلى وفد ثلاثي التكوين لدولة فلسطين وممثلي المنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية الحكومية وغير الحكومية.
- بلغ عدد الدول المشاركة 170 دولة من إجمالي 187 دولة عضو في منظمة العمل الدولية.
- 2- بتاريخ 31 مايو/ أيار 2016 بلغ عدد المندوبين المعتمدين والمستشارين المعتمدين 3019 شخصا موزعين على أطراف الإنتاج الثلاثة كالتالي:

- حكومات:	336 مندوبا و 1063 مستشارا فنيا
- أصحاب العمل:	165 مندوبا و 551 مستشارا فنيا
- العمال:	166 مندوبا و 738 مستشارا فنيا
- الإجمالي:	667 مندوبا و 2352 مستشارا فنيا

وقدمت لجنة اعتماد العضوية تقريراً منفصلاً عن نسب مشاركة النساء والرجال في عضوية الوفود حيث بلغ مجموع النساء 910 مندوبة بما يمثل 30.1% من مجموع المندوبين مقابل 30.2% عام 2015 و 29.8% عام 2014.

3- بلغ عدد المندوبين المسجلين والذي يمثل أساس تحديد النصاب القانوني في التصويت:

- 518 مندوبا (حكومات: 303 – أصحاب عمل: 102 – عمال: 113)

- ومن ناحية أخرى بلغ عدد المستشارين المسجلين:

- 1800 مستشارا فنيا (حكومات: 967 – أصحاب عمل: 361 – عمال: 472)

4- وفود غير مكتملة أو غير معتمدة.

- تلاحظ اللجنة وجود 17 دولة عضو غير مكتملة أو غير معتمدة.

- تلاحظ اللجنة أن وفد اليمن بالكامل من ممثلي الحكومة فقط.

- تلاحظ لجنة اعتماد العضوية عدم التوازن بين عدد المندوبين والمستشارين لكل الأطراف الثلاثة في تشكيل

بعض الوفود وترجو الحكومات بذل جهود حقيقية لمعالجة هذا الخلل وفق الفقرتين 1، 2 من المادة 3 من الدستور.

النصاب القانوني:

يشير التقرير إلى وجود 13 دولة عليها متأخرات في سداد حصتها في موازنة منظمة العمل الدولية وهي محرومة من التصويت في المؤتمر ومن ضمن هذه الدول جيبوتي والصومال كما تم أبعاد 21 مندوب مسجل من احتساب النصاب القانوني.

وبالتالي يكون النصاب القانوني في الوقت الحالي 271 ويمكن الحصول على هذا الرقم بجمع 581 مندوب مسجل و 46 مندوب مناوب مع طرح 22 مندوب مسجل محرومين من التصويت ومندوبي الدول التي عليها متأخرات وتقسيم النتيجة النهائية على اثنين (2).

كما شاركت عدة منظمات عربية وإقليمية ودولية، بصفة مراقب ومنها منظمة العمل العربية التي شاركت بوفد برئاسة سعادة السيد/ فايز علي المطيري وعضوية كل من:

- السيد/ رضا قيسومة
- السيد/ رابح مقديش
- الأنسة/ دينا سعيد
- السيدة/ زهيرة قصبوي

أيضا شارك في أعمال هذه الدورة معظم وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في البلدان العربية.

حفل افتتاح المؤتمر:

بدأت الجلسة العامة الافتتاحية بكلمة السيدة ميزوكا كاجي (حكومات / اليابان) بصفتها رئيسة مجلس إدارة مكتب العمل الدولي والتي أعربت فيها عن تشرفها بأن تعلن افتتاح أعمال الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي، واغتتمت هذه المناسبة لترحب بالجميع في جنيف. وقامت بتقديم البند الأول من جدول الأعمال بشأن انتخاب رئيس هذه الدورة حيث تقدم السيد أديكو (حكومات/ غانا) باسم فريق الحكومات بترشيح معالي السيدة ميلدريد أوليفانت – وزيرة العمل بجنوب إفريقيا لمنصب رئيس الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي والتي نالت تأييد فريق الحكومات بالإجماع.

لقد سخرت السيدة أوليفانت حياتها لخدمة شعبها حيث بدأت مسيرتها كنفائية في سلسلة من المجالات المختلفة وتم انتخابها في المجلس الوطني عام 1999 ثم حصلت على منصب رئيسة اللجان ورئيسة العلاقات الدولية والتربية العمومية عام 2009 وبعد ذلك وزيرة العمل مع نهاية 2010. كما تولت السيدة أوليفانت رئاسة الاجتماع الإقليمي الإفريقي الثاني عشر (جوهانسبورغ – جنوب إفريقيا – أكتوبر / تشرين الأول 2011).

وقد ثنى على هذا الترشيح كل من فريق أصحاب الأعمال وفريق العمال وفي غياب ترشيحات أخرى ، قامت رئيسة مجلس إدارة مكتب العمل الدولي بدعوة معاليها إلى المنصة لاستلام رئاسة الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي ثم تم استكمال تشكيل هيئة رئاسة المؤتمر بانتخاب باقي الأعضاء وهم:

- السيد موراليس (حكومات / بنما) -- نائب الرئيس عن الحكومات
- السيد اشفيريا (أصحاب العمل / كولومبيا) – نائب الرئيس عن أصحاب العمل.
- السيد مانزي (عمال/رواندا) – نائب الرئيس عن العمال

بعد ذلك ، تم تشكيل هيئات مكاتب الفرق الثلاثة واللجان النظامية واللجان الفنية المنبثقة عن المؤتمر وكانت على النحو التالي:

*** اللجنة التنظيمية:**

- السيد فلورين تودوري (حكومات/ رومانيا) - رئيس
- السيد هيرو يوكي (أصحاب العمل / اليابان) - نائب الرئيس عن أصحاب العمل
- السيد لوك كورتبيك (عمال/ بلجيكا) - نائب الرئيس عن العمال

*** لجنة اعتماد العضوية**

- السيد توبيلي لماتي (حكومات / جنوب افريقيا) - رئيس
- السيد فيرناندو مارتينيز (أصحاب العمل / المكسيك) - نائب الرئيس عن أصحاب العمل
- السيد يانس إيريك (عمال / الدنمارك) - نائب الرئيس عن العمال

*** اللجنة المالية:**

- السيد عبد الرحمن المرزوقي (حكومات/ الإمارات) – رئيس ومقرر.

*** لجنة تطبيق المعايير:**

- السيدة سيسيليا كامنغا (حكومات / زمبيا) – رئيسة
- السيدة سنيا بجنوغن (أصحاب العمل / كندا) - نائبة الرئيسة عن أصحاب العمل
- السيد مارك ليمنس (عمال / بلجيكا) - نائب الرئيسة عن العمال.

*** لجنة العمل اللانق في سلاسل التوريد:**

- السيدة جانين بيت (حكومات / استراليا) – رئيسة
- السيد ادوارد بوتر (أصحاب العمل / أمريكا) - نائب الرئيسة عن أصحاب العمل
- السيدة كاتلين باسشير (عمال / هولندا) نائب الرئيسة عن العمال.

*** لجنة العمل اللانق للانتقال نحو السلم:**

- السيدة فلوريتا كودرا (حكومات / البانيا) – رئيسة
- السيدة ليندوي (أصحاب العمل / ليسوتو) - نائبة الرئيسة عن أصحاب العمل
- السيد مودي غيرو (عمال / السنغال) - نائب الرئيسة عن العمال.

*** لجنة إعلان العدالة الاجتماعية:**

- السيد ميغوال كانديا (حكومات / باراغواي) - رئيس
- السيدة ريناتا هورننغ (أصحاب العمل / ألمانيا) - نائبة الرئيسة عن أصحاب العمل
- السيد مغنوس (عمال / أيسلندا) - نائب الرئيسة عن العمال.

*** فريق الحكومات:**

- السيد سمى اديكو (غانا) - رئيس
- السيدة ريجين ماريا (البرازيل) - نائبة الرئيس

*** فريق أصحاب العمل:**

- السيد يورغن رونست (الدنمارك) - رئيس
- السيد البيرتو ايشفريا (كولومبيا) - نائب الرئيس
- السيد ادوارد بوتز (أمريكا) - نائب الرئيس
- السيدة ريناش هورننغ (ألمانيا) - نائبة الرئيس
- السيد متونزي (جنوب إفريقيا) - نائب الرئيس
- السيد كرمان رحمن (بنغلاديش) - نائب الرئيس
- السيدة ليندا كرومجنغ (المنظمة الدولية لأصحاب العمل) - سكرتاريا

*** فريق العمال:**

- السيد لوك كورتبيك (بلجيكا) - رئيس
- السيدة لويز مورنتيس (كولومبيا) - نائبة الرئيس
- السيد ريشار (زيلندا الجديدة) - نائب الرئيس
- السيد انيلي بونتنباخ (ألمانيا) - نائب الرئيس
- السيد كوفي اساموا (غانا) - نائب الرئيس
- السيدة راكيل غونزلاس (الاتحاد الدولي للنقابات) - سكرتاريا

وتم تفويض الصلاحيات إلى هيئة مكتب الرئاسة للقيام بالمهام الموكلة إليها على أن تعقد الجلسة العام من جديد يوم الأربعاء الموافق 1 يونيو / حزيران 2016.

كما تابع المشاركون في هذه الجلسة الافتتاحية كلمات كل من رئيسة المؤتمر ورئيس مجلس إدارة مكتب العمل الدولي والمدير العام لمكتب العمل الدولي.

كما نظمت جلسة خاصة للاستماع لكلمة رئيس الدولة السويسرية - السيد شنايدر

سير أعمال المؤتمر :

1- تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي:

عقب انتهاء المسائل الإدارية والإجرائية ، ألقى السيد غاي رايدر المدير العام لمكتب العمل الدولي كلمة حول تقريره لهذه الدورة رحب فيها بالمشاركين مشيراً إلى أن المؤتمر مطالب برفع تحديات كبيرة ، تحقيق إنجازات كثيرة في وقت ضيق مع تقديم التهنئة لمعالي السيدة أوليفانت وزيرة العمل بجنوب إفريقيا على انتخابها رئيسة المؤتمر وهي بداية موفقة لتحقيق الأهداف في ضوء ما تتمتع به معالي الرئيسة من خبرات واسعة ومتميزة على المستويين القطري والدولي.

كما أشار إلى أن المؤتمر سيستضيف يوم الخميس 9 يونيو حزيران 2016 شخصيات مرموقة لمخاطبة الوفود في جلسات خاصة وهذه الشخصيات هي: السيد شنايدر رئيس الدولة السويسرية والسيد جان كلود جونكير رئيس زامبيا والسيد رئيس اللجنة الأوروبية وذلك بمناسبة انعقاد قمة عالم العمل المخصصة للأزمة العالمية لتشغيل الشباب ثم تعرض سيادته إلى التغييرات العميقة التي بدأت في إعادة تشكيل عالم العمل وأن الاتجاهات الحالية التي قد تعمق عدم المساواة غير المقبولة أصلاً تحد من آفاق التنمية والتماسك الاجتماعي ولا يمكن إغفال هذه العوامل ونحن في بداية أشغالنا فمن غير المعقول الاعتقاد بأن عدم المساواة والإقصاء والتقسيم هي ظواهر يتعرض لها عالم العمل فعلينا التصدي لها ، بل ان هذه الظواهر تقع في عالم العمل تحت ضغوطات وعوامل خارجية وما يحصل دائماً هو نتيجة تصرفاتنا وقراراتنا.

إن منظمة العمل الدولية وهي على بعد ثلاثة سنوات من مؤتمر المئوية قد قررت رفع طموحاتها إلى مستوى التحديات ومواصلة الكفاح لصالح العدالة الاجتماعية.

لقد بادرت 115 دولة عضو باتخاذ إجراءات وطنية في إطار المرحلة الأولى من مبادرتنا حول مستقبل العمل، وبإمكان اللجنة العالمية رفيعة المستوى دراسة هذه الإجراءات وأيضاً المبادرات الأخرى للمئوية ويمكن أن تلعب الدورة الحالية للمؤتمر دور كبير في تحقيق هذا الهدف حيث أن جدول أعمال المؤتمر يتماشى مع مثل هذه الرؤية في إطار استمرارية الأهداف التاريخية لمنظمة العمل الدولية.

إن موضوع سلاسل التوريد العالمية التي يتزايد حجمها في عالم العمل يندرج في سياق الأحداث المؤلمة التي نعرفها جميعاً وهو ليس من الموضوعات السهلة بل تم وضعه لأهميته في الوقت الحاضر وفي المستقبل باعتباره يضم جميع مجالات عمل منظمة العمل الدولية. وتعتبر مراجعة التوصية (71) بشأن التشغيل للانتقال نحو السلم مثلاً للطريقة التي تمكن من التوفيق بين الإخلاص للماضي والتكيف مع التغيير.

أما الموضوع الفني الثالث في جدول الأعمال بشأن أثر إعلان منظمة العمل الدولية حول العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة 2008 فهو يعطي فرصة للمؤتمر لدراسة نتائج الجهود المبذولة من المنظمة لتنفيذ أنشطتها وفق توجهات الإعلان وبالفعل يمكن استخلاص الدروس بعد ثمانية سنوات مما يساعد على تغذية التخطيط الاستراتيجي الذي يبدأ في شهر نوفمبر / تشرين الثاني القادم.

بعد ذلك تعرض سيادة المدير العام إلى موضوعات أخرى دائمة على جدول أعمال المؤتمر مشيراً إلى أن المدير العام مطالب بتقديم تقرير حول أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة بناء على قرار معتمد من المؤتمر وذلك منذ 35 عاماً حيث قدم هذا التقرير أحياناً نوع من التفاؤل والأمل في تغيير إيجابي أو العكس وأن تقرير السنة الحالية على غرار تقرير السنة الماضية لا يتضمن في الحقيقة أخبار سارة بل يعبر عن إحباط كبير بسبب الظروف التي حالت دون تمكين منظمة العمل الدولية من تحقيق ما تتمناه لتخفيف معاناة العمال الذين يتعرضون باستمرار إلى انعكاسات الاحتلال.

ملاحظة :

الجدير بالذكر أن كلمة منظمة العمل العربية وكلمة المجموعة العربية وجميع كلمات الوفود العربية تضمنت فقرات خاصة بالقضية الفلسطينية مع استخدام عبارات واضحة وقوية تدعو المجتمع الدولي للتدخل الجاد والسريع لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس.

2- تقرير رئيس مجلس إدارة مكتب العمل الدولي

يغطي تقرير السيدة ميزاكو كاجي (حكومات/ اليابان) رئيسة مجلس الإدارة والمعروض على المؤتمر بموجب المادة (5.5.1) من نظام العمل بمجلس الإدارة أشغال المجلس خلال الفترة من الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي 2015 لغاية الآن بمعنى دورات مجلس الإدارة 324 (يونيو/ حزيران 2015) و325 (نوفمبر/ تشرين الثاني 2015) و326 (مارس/ آذار 2016) مع التركيز على أبرز ما تم إنجازه في كل دورة وفق جدول أعمالها مع العلم أن تفاصيل الأنشطة ومحاضر اجتماعات الثلاثة دورات موجودة على موقع منظمة العمل الدولية على شبكة الأنترنت.

1- القسم المؤسسي

- لجنة الحرية النقابية:

خلال السنة الماضية تدارست لجنة الحرية النقابية 77 حالة والإجراءات المتخذة من الحكومات للرد على توصيات اللجنة بالنسبة لـ 36 حالة ولاحظت اللجنة من جديد تزايد عدد الشكاوى عن انتهاكات للحريات النقابية مقدمة بموجب الإجراء الخاص وكذلك لاحظت أحداث جديدة مشجعة مثال إطلاق سراح كوادر نقابية ونقابيين تم إعادة ادماجهم للعمل بعد تسريحهم.

وقد اعتمد مجلس الإدارة خلال هذه الفترة تقارير اللجنة أرقام 375 و 376 و 377.

- مسائل مرتبطة بأعمال الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي

أ - متابعة القرار المتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل اللائق والمنتج.

تم تقديم خطة عمل إلى الدورة 325 لمجلس الإدارة (نوفمبر / تشرين الأول 2015) تركز على اتجاهين وفي مرحلتين خلال الفترة (2016 – 2019) ومن أهم النتائج المتوقع تحقيقها: دراسة المناخ الملائم للمشروعات المستدامة من أجل توسيع هذا البحث حول كيفية التعامل السليم لكبار الموردين من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك بحوث تخصص لتأثير الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية على ظروف العمل. وقد اعتمد مجلس الإدارة خطة العمل على أن يتم تقديم أول تقرير عنها إلى الدورة 328 للمجلس (نوفمبر / تشرين الثاني 2016)

ب- متابعة القرار المتعلق بالمناقشة المتكررة الأولى بشأن الحماية الاجتماعية (حماية العمال).

تم تقديم خطة متابعة لدراساتها في الدورة 325 لمجلس الإدارة (نوفمبر / تشرين الثاني 2015) تتضمن مقترحات مكتب العمل الدولي بشأن تنمية الهدف الاستراتيجي المتعلق بالحماية الاجتماعية (حماية العمال) خلال الفترة (2015 – 2022) ويهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على وضع وتطبيق تشريعات وسياسات لضمان حماية كافية لجميع العمال وبوجه خاص العاملين في أعمال غير نمطية والعاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة والعاملين المستبعدين كليا أو جزئيا من مجالات تطبيق بعض الأنواع من الحماية. وتتضمن الإجراءات المقترحة تقديم المساعدة للهيئات المكونة في هذه المجالات بواسطة:

- الأنشطة المعيارية

- خدمات استشارية وأنشطة تعاون فني

- تنمية وبتث المعلومات
- تقوية القدرات
- المتابعة والتقييم والتأثير

وقد اعتمد مجلس الإدارة خطة المتابعة مع دعوة المدير العام لمكتب العمل الدولي للأخذ بعين الاعتبار هذه التوجهات عند إعداد مشاريع البرنامج والموازنة في المستقبل.

- جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي:

خلال الدورة 325 لمجلس الإدارة تم استكمال جدول أعمال الدورة 106 للمؤتمر لعام 2017 بإدراج موضوع حول هجرة اليد العاملة (مناقشة عامة) وتقرر إدراج موضوع العنف ضد المرأة في عالم العمل (نشاط معياري) ضمن جدول أعمال الدورة 107 للمؤتمر لعام 2018.

- التحضير لتقييم أثر إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل حوكمة عادلة من

الدورة 105 للمؤتمر لعام 2016.

تم إدراج هذا الموضوع ضمن جدول أعمال الدورة 105 للمؤتمر لعام 2016 في الدورة 320 لمجلس الإدارة وقام المجلس في الدورة 325 بدراسة الطرق المتعلقة بمناقشة المؤتمر والخيارات الممكنة فيما يتعلق بالقرار بشأن سلسلة المناقشات المتكررة القادمة والذي تم تأجيله إلى الدورة 327 لمجلس الإدارة (يونيو / حزيران 2016).

- تقارير هيئة مكتب مجلس الإدارة

الإجراءات الخاصة بتعيين المدير العام

قرر مجلس الإدارة في الدورة 326 (مارس / آذار 2016) الدخول في عملية تعيين المدير العام لمكتب العمل الدولي حيث أن ولاية السيد غاي رايدر تنتهي بتاريخ 30 سبتمبر / أيلول 2017، وقامت رئيسة المجلس بفتح باب الترشيح عن طريق رسالة بتاريخ 18 أبريل / نيسان 2016 مع تحديد تاريخ 15 يوليو / تموز 2016 كآخر موعد لاستقبال الترشيحات على أن يتم الاستماع للمرشحين بتاريخ 31 أكتوبر / تشرين الثاني 2016 خلال الدورة 328 لمجلس الإدارة. وتجرى عملية انتخاب المدير العام لمكتب العمل الدولي بتاريخ 7 نوفمبر / تشرين الثاني 2016.

قسم التعاون الفني:

البرنامج المعزز للتعاون الفني لصالح الأراضي العربية المحتلة

أخذ مجلس الإدارة في دورة نوفمبر / تشرين ثاني 2015 علماً بالتقدم المحرز والأنشطة التي تعتمزم منظمة العمل الدولية تنفيذها في إطار البرنامج المعزز للتعاون الفني لصالح الأراضي العربية المحتلة. كما عبر مجلس الإدارة عن دعمه لمكونات البرنامج المقترح.

البند الثاني:

البرنامج والميزانية ومسائل مالية أخرى

اجتمعت اللجنة المالية التي تضم ممثلي الحكومات يوم الأربعاء الموافق 1 يونيو/ حزيران 2016 وتم انتخاب السيد عبد الرحمن المرزوقي (الإمارات) رئيساً ومقرراً للجنة وتمت مناقشة المسائل المطروحة عليها:

- حالة تحصيل مساهمات الدول الأعضاء:

أشار ممثل المدير العام (أمين الصندوق ومراقب الحسابات) إلى أنه تم تحصيل مبلغ وقدره (1155695) فرنك سويسري كمساهمات لعام 2016 والأعوام السابقة من قبل 5 دول أعضاء من بينهم مبلغ وقدره (35005) فرنك سويسري متأخرات.

ومع المساهمات التي تم تحصيلها من 25 مايو / أيار إلى 1 يونيو/ حزيران 2016 يصل مجموع المساهمات لعام 2016 مبلغاً قدره (170100812) فرنك سويسري من بينهم مبلغ وقدره (39062694) فرنك سويسري كمتأخرات ليكون الحساب المدين بتاريخ 2016/06/01 (320118656) فرنك سويسري. وأخذت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في التقرير.

- التقرير المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر / كانون الأول 2016:

تدارست اللجنة هذا التقرير وتقرر اعتماده مع تقرير مراقب الحسابات وفق المادة 9 من النظام المالي.

- مقياس المساهمات في الموازنة لعام 2017:

تدارست اللجنة التقرير رقم 2 الذي يقدم بالتفصيل مقياس المساهمات في الموازنة المقترحة لعام 2017 وتم الاتفاق على اعتماده وفق الطريقة التي ترمي إلى تجانس نسب مساهمة الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية مع حصتها في مقياس منظمة الأمم المتحدة.

- نظام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية:

تشير اللجنة إلى أن مجلس إدارة مكتب العمل الدولي قام بمراجعة واعتماد نص التعديلات المقترح إدخالها على نظام المحكمة وتقرر اعتماد التعديلات كما وردت في تقريرها.

- تشكيل المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية:

وفق المادة 3 من نظام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية تقرر تجديد ولاية السيد فريد مان (فرنسا) والسيد روبر (سويسري) لمدة ثلاث سنوات.

البند الثالث

تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية

1- المسائل الإجرائية

شكّلت لجنة تطبيق الاتفاقيات وتوصيات العمل الدولية وفقا للمادة 7 من نظام العمل بمؤتمر العمل الدولي وذلك للنظر في البند الثالث المدرج بجدول الأعمال والمتعلق بمعلومات وتقارير عن تطبيق الاتفاقيات وتوصيات العمل الدولية، وتكون مكتب رئاسة اللجنة على النحو التالي:

- السيدة سيسيليا مولدنتي كامنغا، حكومة زامبيا – رئيس
- السيدة سنيا رونغبوغن، أصحاب عمل كندا – نائب رئيس فريق أصحاب العمل
- السيد مارك ليماتز، عمال بلجيكا - نائب رئيس فريق العمال
- السيدة فيرونيكا ديانا لوباز بنيتاز، حكومة الباراغواي، مقرر

2- أعمال اللجنة

ووفقا لما جرى عليه العمل ، دارت أعمال اللجنة في ثلاثة أجزاء استنادا إلى تقرير لجنة الخبراء.

- الجزء الأول: مناقشة عامة حول تقرير لجنة الخبراء
- الجزء الثاني: مناقشة حول الدراسة الاستقصائية.
- الجزء الثالث: دراسة الحالات الفردية.

1-2 المناقشة العامة

تناول أعضاء اللجنة بالنقاش إلى جانب المواضيع العامة المتعلقة بإجراءات المراقبة، المسائل الواردة بالقسم الأول من تقرير لجنة الخبراء القانونيين (أي التقرير العام) والمتعلقة بالنشاط المعياري لمنظمة العمل الدولية ومدى تقييد الدول الأعضاء بالتزاماتها بشأن معايير العمل الدولية والمتمثلة في ما يلي:

- تقديم التقارير عن الاتفاقيات المصادق عليها
- الإجابة على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين
- تقديم التقارير عن الاتفاقيات غير المصادق عليها والتوصيات
- عرض الاتفاقيات والتوصيات على السلطات المختصة بالتصديق.

قبل إجراء مناقشة حول الدراسة الاستقصائية، ناقشت لجنة تطبيق الاتفاقيات وتوصيات العمل الدولية تقرير اللجنة المشتركة لمنظمة العمل الدولية ومنظمة اليونيسكو للخبراء حول تطبيق التوصيات المتعلقة بالمدرسين. ويستعرض التقرير وضعية المدرسين في عدد من الدول الأعضاء ومدى التزام هذه الدول بتطبيق التوصيات المتعلقة بالمدرسين.

2-2 المناقشة حول الدراسة الاستقصائية

- أجرت اللجنة نقاشاً حول المسائل التي تناولتها الدراسة الاستقصائية التي أعدتها لجنة الخبراء والتي تناولت هذه السنة موضوع النهوض بهجرة عادلة وتشمل الاتفاقية رقم 97 (معدلة) والتوصية رقم 86 (معدلة) المتعلقة بالعمال المهاجرين والاتفاقية رقم 143 (أحكام تكميلية) والتوصية رقم 151 المتعلقة بالعمال المهاجرين.

- مثل هذا النقاش مناسبة لوفود عدد من الدول المشاركة في أعمال اللجنة ومن بينها دول عربية لاستعراض تجاربها الوطنية في مجال الهجرة وتقديم مقترحات وتوصيات تهدف بالخصوص إلى حوكمة الهجرة وبيان موقفها بشأن التصديق على الاتفاقيتين موضوع الدراسة ومدى الالتزام بأحكام هذه الأدوات القانونية.

وتوصلت اللجنة إلى عدة استنتاجات وتوصيات نذكر أهمها:

- 1- تذكر اللجنة أن الأدوات القانونية المتعلقة بهجرة اليد العاملة تستوجب التعاون الدولي للنهوض بمقاربة لهجرة اليد العاملة تركز على الحقوق التي تنماشى والظروف الوطنية.
- 2- أكدت اللجنة التزامها بضمان تطبيق الحقوق الأساسية للعمال المهاجرين في القانون والممارسة وعلى تحسين الحوكمة الدولية لهجرة اليد العاملة.
- 3- لاحظت اللجنة أن التشريع والمراقبة الفعالة ضروريان لتجنب تعرض العمال المهاجرين لممارسات تعسفية أو للتحويل بما في ذلك التجارة بالأشخاص والعمل الجبري مشيرة إلى أهمية بروتوكول 2014 للاتفاقية رقم 29 بشأن العمل الجبري.

- 4- تلفت اللجنة النظر حول قيمة الحوار الاجتماعي في الحوكمة الفعالة لهجرة اليد العاملة.
- 5- تدعو اللجنة مكتب العمل الدولي للقيام بحملات توعوية للأدوات القانونية موضوع الدراسة الاستقصائية.
- 6- دعوة مكتب العمل الدولي للاستفادة من الإحصائيات الحالية المتعلقة بهجرة اليد العاملة بما في ذلك التقديرات الدولية لتدعيم المعطيات المرتبطة بهجرة اليد العاملة مبوبة حسب الجنس وعوامل أخرى بما يساهم في وضع السياسات.
- 7- أعطت اللجنة أهمية خاصة لأن يدعم مكتب العمل الدولي التبادل بين الحكومات والشركاء الاجتماعيين على المستوى الدولي للممارسات الجديدة والتجارب في مجال تطبيق الأدوات القانونية المعنية.
- 8- تأمل اللجنة أن يقدم مكتب العمل الدولي لأصحاب العمل والعمال المعونة الفنية بما يساعدهم على المشاركة النشيطة في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج المتعلقة بالهجرة .

3-2 تنفيذ الالتزامات من طرف الدول الأعضاء

1-3-2 موافاة المكتب بالتقارير المطلوبة وفقا للمادتين 19 و22 من دستور منظمة العمل الدولية

خصصت اللجنة كعادتها وقبل الشروع في دراسة الحالات الفردية إحدى جلساتها للاستماع إلى التوضيحات المقدمة من الدول المعنية حول أسباب عدم الوفاء بالالتزامات الدستورية الخاصة بالمعايير.

- تعلقت الحالات بالخصوص بعدم تقديم التقارير حول تطبيق الاتفاقيات المصادق عليها (الفقرة 24 من التقرير العام) وعدم تقديم الأجوبة على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين (الفقرة 29 من التقرير العام) وعدم تقديم التقارير حول الاتفاقيات غير المصادق عليها والتوصيات (الفقرة 68 من التقرير العام) وعدم عرض الأدوات القانونية على السلط المختصة بالتصديق عليها (الفقرة 77 من التقرير العام)

- شملت هذه الحالات عددا كبيرا من الدول الأعضاء من بينها 8 دول عربية (مقابل 11 دولة في السنة الماضية) دعيت لتقديم توضيحات أمام اللجنة حول أسباب عدم الوفاء بالتزاماتها الدستورية. وهذه البلدان العربية هي:

1- الصومال (عدم تقديم تقارير حول الاتفاقيات المصادق عليها منذ سنتين وأكثر، عدم تقديم التقارير حول الاتفاقيات غير المصادق عليها منذ 5 سنوات، عدم القيام بالعرض على السلط المختصة).

2- اليمن (عدم العرض على السلط المختصة، عدم تقديم أجوبة على ملاحظات لجنة الخبراء، عدم تقديم تقارير حول الاتفاقيات غير المصادق عليها).

- 3- ليبيا (عدم تقديم تقارير حول الاتفاقيات غير المصادق عليها منذ 5 سنوات، (عدم القيام بالعرض على السلط المختصة).
- 4- لبنان (عدم تقديم أجوبة على ملاحظات لجنة الخبراء)
- 5- البحرين (عدم القيام بالعرض على السلط المختصة)
- 6- الكويت (عدم القيام بالعرض على السلط المختصة)
- 7- السودان (عدم القيام بالعرض على السلط المختصة)
- 8- العراق (عدم القيام بالعرض على السلط المختصة).

- أكدت اللجنة مرة أخرى على الأهمية القصوى لإرسال التقارير من طرف الدول الأعضاء حتى تتمكن لجنة الخبراء القانونيين من دراسة مدى احترام هذه الدول لالتزاماتها.
- تعهدت حكومات الدول المدعوة لتقديم توضيحات إلى اللجنة بما في ذلك الدول العربية المعنية بتنفيذ التزاماتها المتعلقة بإرسال التقارير المطلوبة.

2 - 3 - 2 دراسة الحالات الفردية

- درست اللجنة هذه السنة 24 حالة فردية توزعت جغرافيا كالاتي: آسيا (10 حالات)، أمريكا (6 حالات)، أوروبا (3 حالات)، إفريقيا (5 حالات).
- وتعلقت أغلب الحالات بخروقات للاتفاقيات المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل (22 حالة من جملة 24) موزعة على النحو التالي:

- 1- الاتفاقية رقم 87 بشأن الحرية النقابية وحماية الحق النقابي (10 حالات).
- 2- الاتفاقية رقم 98 بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية (5 حالات)
- 3- الاتفاقية رقم 29 بشأن العمل الجبري (حالتان).
- 4- الاتفاقية رقم 111 بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة (حالتان).
- 5- الاتفاقية رقم 105 بشأن منع العمل الجبري (حالة واحدة)
- 6- الاتفاقية رقم 138 بشأن السن الأدنى (حالة واحدة).
- 7- الاتفاقية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال (حالة واحدة).

- لم تشمل الحالات الفردية اتفاقية من اتفاقيات الحقوق الأساسية في العمل وهي: الاتفاقية رقم 100 بشأن المساواة في الأجور.
- شملت الحالات الفردية إحدى الاتفاقيات الأربعة المتعلقة بالحوكمة أو الإدارة السديدة أو ما كانت تسمى الاتفاقيات ذات الأولوية: الاتفاقية رقم 122 بشأن سياسة التشغيل (حالة واحدة) ولم تشمل الحالات الفردية بقية اتفاقيات الحوكمة: الاتفاقية رقم 81 بشأن تفتيش العمل (صناعة وتجارة) والاتفاقية رقم 129 بشأن تفتيش العمل (زراعة) والاتفاقية رقم 144 بشأن المشاورات الثلاثية في مجال المعايير.
- بقية الاتفاقيات التي شملتها الحالات الفردية: الاتفاقية رقم 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان العربية.
- في ما يخص الدول العربية، ناقشت اللجنة حالتين فرديتين تخصان موريتانيا بالنسبة للاتفاقية رقم 29 بشأن العمل الجبري وقطر بالنسبة للاتفاقية رقم 111 بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة.
- خلال مناقشة الحالتين، لقيت حكومتي الدولتين تأييدا واسعا وخاصة حكومة قطر حيث تدخل حوالي 45 مندوبا من الفرقاء الثلاثة وقد أشاد أغلبهم بالخطوات الإيجابية التي ما انفكت تقوم بها حكومة قطر في اتجاه ملائمة تشريعاتها مع أحكام اتفاقيات العمل الدولية المعنية بما يستجيب لملاحظات لجنة الخبراء.
- توصلت لجنة تطبيق المعايير، بعد مناقشة الحالتين، إلى استنتاجات نذكر من أهمها:

قطر

طلبت اللجنة في التو من الحكومة بـ:

- تنفيذ من الآن إلى سنة 2017 وفي القانون والممارسة الاستنتاجات المعتمدة من مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في يونيو 2015 حول الشكوى المقدمة بموجب المادة 24 من دستور منظمة العمل الدولية بخصوص الاتفاقية رقم 111.
- العمل على أن يغطي التشريع كل أسباب التمييز المباشر وغير المباشر المشار إليه بالفقرة أ 1) من المادة الأولى من الاتفاقية والتي هي ممنوعة واتخاذ الإجراءات لمنع التمييز في الاستخدام والمهنة وذلك في القانون والممارسة.
- العمل على أن يغطي التشريع ضد التمييز العمال المنزليين في قطر.

- اتخاذ إجراءات طوعية للنهوض بتشغيل النساء وبمشاركتهن في كل مستويات سوق العمل.
- اتخاذ إجراءات طوعية لمكافحة التحرش الجنسي في العمل بما في ذلك اعتماد تشريع يمنعه وينص على وسائل فعالة للمطالبة بالتعويض ومعاقبة المخالفين.
- تعديل القانون عدد 21 لسنة 2015 قبل دخوله حيز التنفيذ مع الأخذ بشكل كامل بالملاحظات الواردة بتقرير 2016 للجنة الخبراء وباستنتاجات لجنة المعايير لسنة 2015.
- قبول المساعدة الفنية لمكتب العمل الدولي وذلك لتنفيذ هذه الاستنتاجات.

موريتانيا :

- دعت اللجنة في التو الحكومة إلى:
- تطبيق فعلي لقانون 2015 ضد العبودية والحرص على أن تكون ممارسات العبودية موضوع بحث وأن يتم إحالة مرتكبي هذه الممارسات للعدالة لمحاكمتهم وأن تسلط عليهم عقوبات تكون متناسبة مع الجرم المرتكب.
 - تعزيز تفتيش العمل والأجهزة الأخرى لتطبيق القانون وذلك لمكافحة فرض العمل الإجباري.
 - العمل على أن يكون البت في القضايا المتعلقة بجرائم العبودية والمرفوعة أمام المحاكم الخاصة في الأجل المطلوبة.
 - التطبيق الكامل لخريطة الطريق لمكافحة مخلفات العبودية بما في ذلك تقديم المساندة الكاملة للضحايا ومتابعة مرتكبي هذه الأفعال.
 - تيسير الاندماج الاجتماعي والاقتصادي الكامل للأشخاص ضحايا العبودية في المجتمع والمجموعات الأخرى المهمشة.
 - تقديم الدعم الضروري للوكالة الوطنية لمقاومة مخلفات العبودية، والاندماج ومقاومة الفقر.
 - وضع وتنفيذ حملات توعية لفائدة المواطنين وضحايا العبودية والشرطة والسلط الإدارية والقضائية والدينية.
 - جمع المعطيات الدقيقة حول طبيعة وحالات العبودية في موريتانيا كما هو مطلوب من لجنة الخبراء لسنة 2016 ووضع آليات مراقبة وتقييم للمجهودات المبذولة لوضع حد للعبودية.
 - طلب المساعدة الفنية لمكتب العمل الدولي وبعثة اتصال مباشر.
 - تقديم معلومات مفصلة حول تطبيق قانون 2015 لمكافحة العبودية وذلك خلال الاجتماع القادم للجنة الخبراء في شهر نوفمبر 2016.

البند الرابع

العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية

بدأت لجنة "العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية" مباشرة أعمالها يوم الإثنين الموافق 2016/05/30، وتكونت من 197 عضو (82 حكومات ، 40 أصحاب أعمال ، 75 عمال) ، حيث خصصت أولى جلساتها لانتخاب أعضاء مكتبها واعتماد النقاط المطروحة للنقاش، ثم تم تقديم عرض موجز عن الموضوع موضع النقاش.

هذا واتسمت جلسات اللجنة بالمدخلات الثرية والمعقدة حول موضوع العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية هذا وقام أعضاء اللجنة الإجابة على النقاط الأربع محل النقاش وهي:

أولاً: ما هي الفرص والتحديات التي برزت في سلاسل التوريد العالمية أمام تحقيق العمل اللائق والتنمية الشاملة، وكيف تم التعامل مع التحديات؟

أبدى المشاركون ومن بينهم مندوبو الدول العربية عدة ملاحظات بشأن التقرير مؤكدين على أهمية الموضوع ومشددين على التحديات التي يواجهها العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية خاصة ما يتصل بتوفير شروط العمل اللائق سواء في منشآت سلاسل التوريد أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعاملة معها والمؤسسات الناشطة عبر الحدود سواء تعلق الأمر بالإنتاج الموجه للاستهلاك المحلي أو الإنتاج الموجه للتصدير. كما عبرت الوفود العربية المتدخلة عن انخراط بلدانهم في منظومة العمل اللائق طبقاً لمعايير العمل الدولية، لاسيما ما يتعلق منها بالحقوق الأساسية في العمل وهي تعمل على مواجهة التحديات التي قد تعترض آليات حوكمة سوق العمل وكذلك عملية التدقيق وعملية التفقيش والمتابعة بخصوص منشآت سلاسل التوريد العالمية. وشدد المشاركون ومن بينهم مندوبو الدول العربية على ضرورة التوفيق بين التنمية الاقتصادية التي تساهم فيها بقدر كبير سلاسل التوريد وبين توفير شروط العمل اللائق عند تنفيذ عقود الشغل.

ثانياً: ما هي السياسات والاستراتيجيات والإجراءات والبرامج التي وضعها المكتب والهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان اقتران التنمية الاقتصادية بالعمل اللائق بما في ذلك احترام معايير العمل الدولية؟

أكد جميع المشاركين في اللجنة على أهمية السياسات والاستراتيجيات وكذلك الإجراءات والبرامج في تحقيق نوع من التوازن النوعي والكمي بين التنمية الاقتصادية وبين مراعاة شروط العمل اللائق وتحسين الوضع الاجتماعي للعمال لا سيما العاملين في سلاسل التوريد العالمية.

هذا ونوه المتدخلون بالمجهودات التي يتبناها مكتب العمل الدولي لمساعدة الدول الأعضاء في إطار رسم سياساتها وبرامجها الرامية لغرض احترام معايير العمل اللائق وعلى اعتماد التوجهات التشاركية لمواجهة الصعوبات التي قد تعترض بعض الدول، كما طالبت بعض الدول دعم برامج المعونة الفنية التي يقدمها مكتب العمل الدولي من أجل تحقيق نجاح تلك السياسات والبرامج.

ثالثاً: ما هي أنواع نظم الإدارة بما فيها المعايير التي يمكن أن تدعم تحقيق النمو والعمل اللائق والتنمية الشاملة على أفضل وجه في سلاسل التوريد العالمية؟ وكيف يمكن تحقيق أوجه التآزر؟

تنوع النقاش في هذه النقطة حيث يرى البعض أن الحوكمة الرشيدة أو الإدارة السديدة دون سواها وهي تشترط أن تتولى الأجهزة الموكول إليها الحوكمة التدقيق والتفتيش بخصوص مدى توافر مواصفات العمل اللائق، ومنهم من يرى أن الحوكمة أو الإدارة في سلاسل التوريد تتداخل فيها عدة هياكل ووزرات وهو ما يستدعي التنسيق والتآزر فيما بينها للتوصل إلى فرض تطبيق شروط العمل اللائق مع العمل في نفس الوقت على تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في سلاسل التوريد باعتبارها تعود بالنفع على اقتصاديات البلدان المعنية.

رابعاً: ما الذي ينبغي أن تقوم به الحكومات والشركاء الاجتماعيون لكي تحقق سلاسل التوريد العالمية المزيد من الاتساق بين النتائج الاقتصادية والعمل اللائق بما في ذلك احترام معايير العمل الدولية؟ ما الذي يمكن أن تقوم به الجهات الفاعلة الأخرى؟ ما الذي ينبغي أن تقوم به منظمة العمل الدولية لدعمهم في هذه الجهود.

ركز المتدخلون ومن ضمنهم مندوبو المجموعة العربية على تأكيد تحقيق الاتساق بين الجدوى الاقتصادية لسلاسل التوريد وما تتوصل إليه من نتائج اقتصادية هامة بين احترام شروط العمل اللائق وذلك حتى نضمن من جهة الحماية القانونية لشروط وظروف العمل ومن جهة أخرى تمكين العمال من أجور ومنافع تتناسب أيضاً مع ما تحققه سلاسل التوريد العالمية من ربح وهو ما يعني تحفيز العمال عبر مكافأة المجهود مع عدم الإخلال بشروط العمل الدنيا التي تقرها معايير العمل الدولية والتشريعات واللوائح الوطنية.

ولبلوغ هذه الغاية، شدد المتدخلون من الدول العربية على أهمية الحوار والتشاور بين الحكومات والشركاء الاجتماعيين ومكونات المجتمع المدني من أجل أن تحقق سلاسل التوريد المزيد من الاتساق بين النتائج الاقتصادية وبين الجوانب الاجتماعية ذات العلاقة بالعمل اللائق، ولدعم الحكومات والشركاء الاجتماعيين في هذا الاتجاه فقد أكد مندوبو المجموعة العربية وغيرهم من المجموعات الإقليمية الأخرى على أهمية الدعم الذي يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تقدمه من أجل مآزره الدول الأعضاء بفرقائها الثلاث على تكثيف الجهود الرامية إلى حماية حقوق العمال الذين تستخدمهم سلاسل التوريد العالمية وخاصة من خلال تطوير مناهج الحوكمة أو الإدارة السديدة واعتماد آليات فعالة للنهوض بالحوار الاجتماعي الثلاثي في مجال سلاسل التوريد وكذلك من أجل تيسير الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي وحماية عمال المؤسسات الصغيرة المتدخلة في مسار الإنتاج عن طريق مؤسسات العمل من الباطن التي تنشط في إطار سلاسل التوريد العالمية.

ملاحظة :

وقد تم تشكيل لجنة الصياغة لوضع مشروع التقرير النهائي لهذه اللجنة حيث شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن أعضاء لجنة الصياغة.

هذا وقد خلصت اللجنة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها:

- 1- التأكيد على أهمية التأثير الإيجابي لسلاسل التوريد في خلق فرص العمل في ضوء التغيرات الديمغرافية من حيث الشيخ وارتفاع نمو السكان وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، حيث أن ملايين من الشباب والشابات عبر العالم يبحثون عن فرصة لدخول سوق العمل، وتؤدي المشاركة في سلاسل التوريد العالمية إلى زيادة فرص حصولهم على موطئ قدم في عالم العمل المنظم.
- 2- وفي الوقت نفسه أدت سلاسل التوريد العالمية إلى عجز في العمل اللائق فيما يتعلق بشروط وظروف العمل كما هو في مجالات الصحة والسلامة المهنية، الأجور، وأوقات العمل. وفي ظروف كثيرة أدت سلاسل التوريد العالمية إلى تقييد حقوق العمال خاصة فيما يتعلق بحرية تكوين النقابات والمفاوضة الجماعية، وبانت السمة غير المنظمة وأشكال العمالة غير النمطية منتشرة، وجود عمالة الأطفال والعمل الجبري في الشرائح المخفضة لبعض سلاسل التوريد العالمية. كذلك وجود العمال المهاجرين وعمال المنازل الذين يمكن أن يواجهوا مختلف أشكال التمييز ومحدودية الحماية القانونية، إن وجدت.
- 3- قد لا تمتلك الحكومات سوى موارد وطاقات محدودة لإنفاذ ورصد الامتثال للقوانين واللوائح بفاعلية. كما أدى التوسع في سلاسل التوريد العالمية عبر الحدود إلى تفاقم هذه الثغرات في الإدارة السديدة.
- 4- تختلف أنماط مناطق تجهيز الصادرات حيث أنها ذات سمات متباينة جدا. ويتضح وجود عجز في العمل اللائق في عدد كبير من هذه المناطق المرتبطة بسلاسل التوريد العالمية، هذا ويجب تطبيق العمل اللائق والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل في جميع الأقاليم بما في ذلك المناطق الحرة للتصدير، بهدف جذب

الاستثمارات وإيجاد فرص العمل، وغالبا ما تتصف مناطق تجهيز الصادرات بالإغفاء من قوانين العمل والضرائب، وفرض القيود على الأنشطة النقابية، والمفاوضة الجماعية، وتعد ساعات العمل الطويلة، والعمل الجبري والتمييز في الأجور إنما هي من الممارسات الشائعة في مناطق تجهيز الصادرات.

5- تم وضع مجموعة واسعة النطاق من السياسات والاستراتيجيات والبرامج بواسطة مكتب منظمة العمل الدولية والهيئات المكونة لها والشركاء الاجتماعيين لضمان أن التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل اللائق بما فيه احترام معايير العمل الدولية في سلاسل التوريد العالمية أمران متلازمان. وعلى الرغم من هذه التدخلات واسعة النطاق يظل هنالك عجز في العمل اللائق وفجوة في الإدارة السديدة وهذه التحديات لا بد من معالجتها.

- وفي ضوء دور الحكومات وأصحاب الأعمال والشركاء الاجتماعيين اعتمدت اللجنة مجموعة من التوصيات أهمها.

يجب على الحكومات :

- اعتماد وتطبيق وفرص قوانين ولوائح وطنية والتأكيد على تطبيق اتفاقيات العمل الدولية المصادق عليها والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل على جميع العمال، أخذين في الاعتبار معايير العمل الدولية الأخرى، وعلى الحكومات وأصحاب الأعمال والشركاء الاجتماعيين مسؤوليات مختلفة وإنما مكاملة لبعضهما البعض في تعزيز العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية. كما على أصحاب الأعمال مسؤولية احترام حقوق الإنسان وحقوق العمال والامتثال إلى القوانين الوطنية في سلاسل التوريد العالمية.
- تعزيز نظم إدارات تفتيش العمل من أجل التأكيد على الامتثال الكامل للقوانين واللوائح، والوصول الي آليات مناسبة متوافقة وفعالة للشكاوى.
- النهوض بنشاط الحوار الاجتماعي والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، بما في ذلك الحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية لجميع العمال بصرف النظر عن وضع أعمالهم، وفي مناطق تجهيز الصادرات.
- خلق بيئة تمكينه لمساعدة المشروعات لتقوية مساهمتها في التنمية المستدامة والعمل اللائق.
- احترام جميع المشروعات للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل على جميع العمال، بما فيها العمال المهاجرين، عمال المنازل وكذلك العمال العاملين في مناطق تجهيز الصادرات.
- خلق بيئة تمكينه لمساعدة المشروعات لتقوية مساهماتها في التنمية المستدامة والعمل اللائق.
- النظر في إدراج المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في الاتفاقيات التجارية، مع مراعاة أنه لا يجوز التذرع بانتهاك المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ولا استخدامه بطريقة أخرى مميزة نسبية مشروعة، وأنه ينبغي عدم استخدام معايير العمل لأغراض تجارية حمائية.
- تطبيق إجراءات لتحسين ظروف العمل لجميع العمال بما في ذلك سلاسل التوريد العالمية، فيما يتعلق بالأجور، ساعات العمل، والصحة والسلامة المهنية في العمل.

- تطبيق سياسات لتسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، في ضوء التوصية رقم (204) لعام 2015.

يجب على منظمات أصحاب العمل :

- أن توفر الإرشادات العملية لتنفيذ العناية اللازمة في نظم الإدارة التنفيذية وبناء القدرات فيها. كما يجب إيلاء اهتمام خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى دعم من أجل الوفاء بمسؤولياتها.

يجب على منظمات العمال :

- توفير المعلومات والدعم للعمال وخاصة فيما يتعلق باحترام حقوق العمال وتحسين ظروف العمل. كما ينبغي على منظمات العمال التفاوض مع الشركات متعددة الجنسيات بشأن الاتفاقيات واجبة الإنفاذ، وأن تشترك في رصد تنفيذ تلك الاتفاقيات.

البند الخامس

العمالة والعمل اللائق في خدمة السلم والقدرة على الصمود

مراجعة توصية العمل الدولية رقم 71 بشأن التشغيل (الانتقال من الحرب إلى السلم)

1- المسائل الإجرائية

شكل المؤتمر في دورته 105 يونيو 2016 لجنة ثلاثية لمناقشة البند الخامس من جدول أعماله والمتعلق باعتماد أداة قانونية تأخذ شكل توصية بشأن العمالة والعمل اللائق في خدمة السلام والقدرة على الصمود تراجع توصية العمل الدولية رقم 71 بشأن التشغيل (الانتقال من الحرب إلى السلم)، وذلك في إطار مناقشة مزدوجة.

وتشكلت رئاسة مكتب اللجنة على النحو التالي:

- السيدة فيلورثا كودرا، حكومة أستراليا، رئيس
- السيد إدوارد بوتر ، أصحاب عمل الولايات المتحدة الأمريكية، نائب رئيس عن فريق أصحاب العمل
- السيدة كاتولان باشير، عمال هولندا، نائب رئيس عن فريق العمال

2- المناقشة العامة :

- أكد ممثل السكرتير العام باللجنة على الأهمية الاستراتيجية لهذه المناقشة المعيارية والتي تأتي في ظرف تتعاقب فيه النزاعات والكوارث وإن موضوع التشغيل والعمل اللائق في خدمة السلم والقدرة على التصدي هو في قلب الواقع الحالي مضيفاً أن مناقشات اللجنة ستشكل أساساً لاعتماد أداة قانونية تعطي للدول الأعضاء توجهات حول الدور الهام لخلق فرص العمل وتنمية القدرات في وضعية الانتقال من الحرب إلى السلم وبعد حصول نزاع أو كارثة .
- ذكر ممثل السكرتير العام أن التوصية رقم 71 هي راسخة في المبدأ التي قامت عليه منظمة العمل الدولية والمنصوص عليه بدستورها ألا وهو أن " السلم العالمي والدائم لا يمكن أن يقوم إلا على أساس العدالة الاجتماعية " . مبيناً أن المراجعة المقترحة تقوم على إدراج بالتوصية من جهة للنزاعات المسلحة غير الدولية تخل باستقرار المجتمعات والاقتصاديات الهشة ومن جهة أخرى الكوارث نظراً لتمائلها لها مع النزاعات من حيث انعكاساتها على عالم الشغل .
- كما بين ممثل السكرتير العام أن هذه المراجعة تأتي في وقت تعطي فيه المجموعة الدولية أهمية أكثر فأكثر لخلق فرص العمل والمداخيل والتي تعتبر عنصر أساسياً للأجابة للأزمات مذكراً بأن التوصية رقم 71 تمثل الاطار المعيار الوحيد في منظومة الأمم المتحدة التي تتناول موضوع خلق فرص العمل في إجابة للأزمات .
- لقد تم التأكيد من خلال المناقشة العامة بالخصوص على ما يلي :
- أن الاستنتاجات المقترحة تمثل أساساً جيداً للمناقشة .
- إن النزاعات والكوارث الطبيعية وكذلك نسبة سكان العالم الذين يعيشون في بلدان تشهد نزاعات هي في تنامي كما أن عدد الأشخاص الذين تم ترحيلهم بالقوة وعدد النازحين في تكاثر يضاف إلى ذلك التحديات الجديدة الناجمة عن التغيرات المناخية وتدهور البيئة والتي كان لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي والتشغيل .
- أن مختلف الأزمات التي شهدتها العالم أبرزت هشاشة عالم العمل حيث أن غياب أنظمة للحماية الاجتماعية عرض 75% من سكان العالم لمخاطر مرتبطة بالصحة والإعاقة والبطالة والتشيخ أو التهرم وأن 50% من العمال في العالم ليس لهم الحق في حد أدنى من الحماية ، وتكفي الإشارة إلى أن اندلاع الأزمة المالية سنة 2008 تسبب في فقدان 61 مليون موطن عمل كما أنه حسب التوقعات الحالية سيتم إلغاء 80 مليون موطن عمل معرضين بذلك 212 مليون شخص للبطالة في أفق 2019 .
- إن البلدان التي تخرج من نزاع أو كارثة تكون معرضة لضغوطات اجتماعية واقتصادية مختلفة تتمثل خاصة في صعوبة الانتعاش بالمرافق العمومية والتخفيض في الأجور واضطراب في أنظمة الحماية الاجتماعية

وتدنى الحقوق الأساسية وتنامي العمل الجبري وعبودية الدين وأسوأ أشكال عمل الأطفال والعنف الجنسى وكلها عوامل تعرقل تحقيق العمل اللائق والتنمية المستدامة .

3- مناقشة الاستنتاجات المقترحة :

قدمت الفرق الثلاثة عدة تعديلات للاستنتاجات المقترحة ويمكن القول أن المناقشة الأولى مكنت من أحرار تقدم نحو توافق واسع حول توسيع نطاق تطبيق التوصية إلى الأزمات الناجمة عن النزاعات والكوارث التي تزعزع استقرار المجتمعات والاقتصاديات ، وإذا أبرزت هذه المناقشة أرضية تفاهم بين الفرقاء الثلاثة ، فأنها أيضا أثارت مسائل هامة تتطلب أعمال تكميلية حتى بلوغ الوفاق .

تناولت الاستنتاجات المقترحة بعد المناقشة الأولى المحاور التالية : الديباجة ، الغرض والنطاق ، المبادئ التوجيهية ، النهج الاستراتيجية الحقوق والمساواة وعدم التمييز ، استحداث العمالة ، التعليم والتدريب المهني والإرشاد ، الحماية الاجتماعية ، قانون العمل وإدارة العمل ومعلومات لسوق العمل ، الحوار الاجتماعي ، اللاجئين والنازحون داخليا والعائدون إلى وطنهم ، الوقاية والتخفيف والاستعداد ، التعاون الدولي .

سيتولى مكتب العمل الدولي إعداد مشروع توصية على ضوء الاستنتاجات المقترحة والناجمة عن المناقشة الأولى وإرسالها إلى الدول الأعضاء لتبدي بملاحظاتها بشأن مضمون مشروع هذه التوصية التي ستكون أساس المناقشة الثانية خلال الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي 2017 .

4- المشاركة العربية في أعمال اللجنة :

كانت المشاركة العربية في أعمال اللجنة نشيطة من خلال حضور عدد هام من مندوبي الدول العربية الذين ساهموا في النقاش العام بفعالية ، وبيان موقفهم بخصوص العديد من المسائل المطروحة للنقاش كما قدم ممثلو الدول العربية مقترحات تعديلات نوعية وأيدوا كذلك تعديلات مقترحة صادرة عن دول أخرى أو مجموعات إقليمية أو عن فريقى أصحاب العمل والعمال .

البند السادس

تقييم أثر إعلان العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة

شكل المؤتمر في جلسته الأولى لجنة عامة بشأن إعلان العدالة الاجتماعية تضم 175 عضوا (82 حكومات – 29 أصحاب العمل – 64 عمال) وخلال الجلسة السادسة للجنة تم تشكيل لجنة صياغة من أطراف الإنتاج الثلاثة (5 حكومات – 5 أصحاب عمل – 4 عمال) لإعداد مشروع التقرير النهائي ومن بين أعضاء لجنة الصياغة نجد مندوب من الجزائر عن أصحاب العمل.

وذلك لدراسة ومناقشة أثر إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة 2008 وتقييم المتابعة المؤسسية واستخلاص النتائج التي تدعم احتفالية المؤيية وأهداف خطة المنظمة 2018 – 2021 وكذلك برنامج التنمية المستدامة 2030.

وتشكلت هيئة مكتب اللجنة على النحو التالي:

- السيد ميغوال كنديا (البراغواي) – رئيس
- السيدة رينات هورنغ (ألمانيا) – نائبة الرئيس
- السيد مرغوس نوردهال (إيسلندا) – نائب الرئيس

وركزت اللجنة مناقشاتها حول المحاور التي طرحها تقرير المنظمة وهي:

- 1- ما هو العمل المجدي في حياتنا ومجتمعنا ... وكيف يتغير؟
حيث ظهرت تغيرات هيكلية في عالم العمل من حيث التكنولوجيا الجديدة وتنظيم العمل وطرق وأساليب الإنتاج والعمل عن بعد...
- 2- أين يجري استحداث الوظائف؟
لقد ظهرت وظائف جديدة إلى جانب المهن في القطاعات التقليدية مثال قطاع اقتصاد المعرفة والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- 3- ما هي العوامل الرافعة لتنظيم العمل والإنتاج وماذا نعني بالعمل اللائق؟
هناك تباين في فرص النمو والتطور بين البلدان وبين قطاعات العمل مثال القطاع غير المنظم والعمل من الباطن وبدون عقد، وحوادث العمل والمعايير وقوانين العمل.

4- ما هو دور الحوار الاجتماعي في تعزيز العمل اللائق واستحداث الوظائف وتحسين الطبيعة المعيارية والقانونية؟

ومن خلال هذه المحاور المقترحة في وثيقة البند تبنت اللجنة آليات لمناقشة المحاور الأربعة التالية:

المحور الأول: العمل المستقبلي لتنفيذ إعلان المنظمة لعام 2008

المحور الثاني: جدوى المناقشات المتكررة لأهداف العدالة الاجتماعية.

المحور الثالث: تنسيق وسائل عمل المنظمة من أجل العمل اللائق.

المحور الرابع: الشراكات مع المنظمات العالمية واتساق السياسات.

فبنسبة للمحور الأول المتعلق بالعمل المستقبلي لتنفيذ الإعلان، ركزت جميع الأطراف على ضرورة إعداد مؤشرات علمية لقياس التقدم وتقييم أثر الإعلان على العمالة والسياسات الاجتماعية أما فيما يتعلق بالمحور الثاني المتعلق بجدوى المناقشات المتكررة التي اعتادت المنظمة على تنظيمها منذ سبع سنوات ومدى مطابقتها تكرارها للمعايير والتنفيذ المعزز سيما أن بعض المناقشات المتكررة أفضت إلى إنجازات مهمة مثال معيار الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية والانتقال من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم والعمل الجبري إلا أن ذلك لا يعني أن هذه الآلية مقبولة وتحقق الأهداف على نحو أفضل لأنها قد تتحول من مناقشة إلى سياسة ومن الصعوبة تحديد علاقة واضحة بين عمل المنظمة والحالات الوطنية.

ودارت المناقشات بشأن المحور الثالث المتعلق بتنسيق وسائل عمل المنظمة حول تقوية دور المعايير كوسيلة لترسيخ العدالة الاجتماعية وطرق تحسين البرامج الوطنية للعمل اللائق واحتياجات برامج التعاون بين المنظمة وأعضائها والتعاون متعدد الأطراف والبحوث والدراسات الموضوعية عن أهداف العدالة الاجتماعية وركائزها للتهيئة لبناء نهج متكامل الاستراتيجيات وأهداف المنظمة إلى جانب النهج الاستراتيجي للتنمية المستدامة 2030.

واستهلت رئاسة اللجنة مناقشات المحور الرابع المتعلق باتساق السياسات والشراكات بتقديم مجموعة من الخبراء الدوليين في وكالات الأمم المتحدة كالبنك الدولي والتجارة العالمية والزراعة والغذاء العالمي فضلا عن خبراء منظمة العمل الدولية المعنيين بالشراكة العالمية لتأكيد مرئيات ومجالات التفاعل مع المنظمات العالمية رفيعة المستوى بشأن العمل اللائق والذي تمت معالجته ضمن أهداف التنمية المستدامة وهو برنامج يستمر العمل به حتى عام 2030 لعلاقته المباشرة بوضع حد للفقر بلا عودة أي بزيادة القدرة على مقاومة الصدمات والاضطرابات والنزاعات المدنية علاوة على كون العمل اللائق نهجا يخص حقوق الإنسان.

واعتبر المشاركون أنه للترويج لبرنامج العمل اللائق والعمالة الكاملة يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر العدالة الاجتماعية لدى الشباب باعتبارهم جزء من الحل لمشكلة البطالة وأن العمل اللائق يسمح بالحفاظ على كرامة الإنسان واضطلاحه بدور فعال في المجتمع.

ومن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة ما يلي:

1- أهمية إعلان العدالة الاجتماعية:

يمثل اعتماد الإعلان بالإجماع تأكيد منظمة العمل الدولية وأعضاءها على التزامهم بوضع موضع التنفيذ الولاية الدستورية لمنظمة العمل الدولية ووضع التشغيل الكامل والمنتج والعمل اللائق في صلب السياسات الاقتصادية والاجتماعية مع التركيز على الأهداف الاستراتيجية الأربعة وهي: العمالة – الحماية الاجتماعية – الحوار الاجتماعي والثلاثية – المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وهي أهداف غير قابلة للتجزئة و مترابطة وتدعم بعضها البعض وأصبح إعلان العدالة الاجتماعية اليوم أكثر من ذي قبل ملائم لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية والوطنية ولعب دور حاسم في تنفيذ برنامج التنمية المستدامة 2030.

2- تأثير إعلان العدالة الاجتماعية

لقد انخرط جميع الأعضاء في إعلان العدالة الاجتماعية وتم اتخاذ العديد من الإجراءات لتنمية العمل اللائق بشكل منفرد أو بالتعاون فيما بينهم بما في ذلك إطار الشراكات للتنمية. وتزايد عدد الأعضاء الذين اعتمدوا برامج وطنية لتنمية العمل اللائق – كما انطلق الميثاق العالمي للتشغيل في إعلان العدالة الاجتماعية. كما أن اعتماد المؤتمر التوصية 202 بشأن أوضاع الحماية الاجتماعية جاء في إطار متابعة إعلان العدالة الاجتماعية وكذلك الشأن بالنسبة لبروتوكول 2014 المتعلق بالاتفاقية رقم 29 بشأن العمل الجبري والتوصية 204 بشأن انتقال الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

ويجب مواصلة الجهود لتنمية المصادقة على المعايير وتطبيقها وتوعية الأطراف الفاعلة وتعميق الفهم بإعلان العدالة الاجتماعية كآلية توجيه النشاط المستقبلي بما في ذلك سياسات الأعضاء بشكل منفرد أو بالتعاون مع آخرين.

غير أنه من الضروري تطوير المناقشات المتكررة للوصول بشكل أفضل إلى تفهم الواقع واحتياجات مختلف الأعضاء وتقدير أهميتهم كآلية تقييم تطبيق إعلان العدالة الاجتماعية وتوجيه النشاط المستقبلي. وساهم إعلان العدالة الاجتماعية في تقوية اتساق السياسات والتنسيق والتعاون بين منظمة العمل الدولية ومنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومؤسسات اقتصادية متعددة الأبعاد.

3- مجالات العمل ذات أولوية

من المطلوب اتخاذ إجراءات عملية أخرى لتفعيل إعلان العدالة الاجتماعية مع إيلاء العناية المطلوبة لتنمية العمل اللائق في إطار تنفيذ برنامج 2030 وبالخصوص إدماج العمل اللائق في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وبلوغ الأهداف الاستراتيجية للعمل اللائق هناك ضرورة قصوى للتركيز على تنمية:

- التشغيل من خلال توفير مناخ مؤسسي واقتصادي ملائم للمشروعات الإنتاجية المربحة والمستدامة بالتوازي مع اقتصاد اجتماعي قوي.
- الحماية الاجتماعية – التأمينات الاجتماعية للعمال – لضمان مشاركة عادلة للجميع في ثمار النمو.
- الحوار الاجتماعي والثلاثية كآليات أساسية لبلوغ الأهداف الاستراتيجية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
- المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لأهميتها الخاصة كحقوق وشروط ملائمة وبالخصوص حرية التنظيم والمفاوضة الجماعية.
- المساواة بين الرجال والنساء وعدم التمييز.

4- المناقشات المتكررة:

- أ- اعتماد الطرق المناسبة لاستهداف المناقشات المتكررة تماشياً مع الواقع وموضوعات الساعة من أجل:
 - عرض بانوراما دورية محدثة لمختلف احتياجات الأعضاء فيما يتعلق بكل هدف استراتيجي
 - تقييم نتائج أنشطة منظمة العمل الدولية المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية لتسهيل اتخاذ القرار بشأن الأولويات في المستقبل.
 - إنارة المناقشات حول الخطة الاستراتيجية والبرنامج والموازنة لمنظمة العمل الدولية.
- ب- اعتماد الطرق المناسبة بحيث يمكن أن تساهم الدراسات العامة ومناقشاتها من لجنة تطبيق المعايير في المناقشات المتكررة.
- ج- دراسة إمكانية تحديد سلاسل أقصر للمناقشات المتكررة للأربعة أهداف الاستراتيجية مع الأخذ في الاعتبار:
 - الشروط المحددة المرتبطة بدراسة كل هدف استراتيجي.
 - البرنامج والميزانية كل سنتين والخطة الاستراتيجية لأربعة سنوات.
 - مساهمة المناقشات المتكررة في وضع جدول حماية العمل والتأمينات الاجتماعية بشكل منفصل ضمن جدول أعمال المؤتمر.
 - إمكانية تجميع الأهداف الاستراتيجية في حالة إدراجها ضمن جدول أعمال المؤتمر.
 - أجندة التقييم القادم لأثر إعلان العدالة الاجتماعية.

5- الشراكات واتساق السياسات لصالح العمل اللائق.

- وضع استراتيجية تهدف إلى تنمية العمل اللائق عن طريق الشراكات وسياسات متسقة تركز على مبادئ التكامل والدعم المتبادل مع المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية ذات العلاقة.
- إيلاء أهمية خاصة في هذه الاستراتيجية إلى دعم التنمية الشاملة والعمل اللائق على المستوى الوطني بالتعاون مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية.
- دعم قدرات منظمة العمل الدولية والهيئات المكونة للمساهمة في تحقيق العمل اللائق وأهداف برنامج 2030 على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من خلال المقاربة الشاملة لإعلان العدالة الاجتماعية.

6- تدخل الدول الأعضاء.

- يدعو المؤتمر الدول الأعضاء إلى اتخاذ الإجراء المناسبة وفق ظروفها الوطنية من أجل:
- تسريع الإجراءات للوصول تدريجياً إلى التصديق على الاتفاقيات وتطبيقها.
 - تنمية اتساق السياسات بين الوزارات المشرفة وإدماج العمل اللائق في السياسات الوطنية.

المرفقات

كلمة

سعادة السيد / فايز المطيري

المدير العام لمنظمة العمل العربية

في الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016م

السيد رئيس المؤتمر

أصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

أود بداية أن أتقدم بالتهنئة إلى رئيس وهيئة مكتب المؤتمر؛ وممثلي المجموعات على نيلهم الثقة، كما يسعدني أن أتقدم بأخلص التهاني للسيد غاي رايدر على حسن اختياره لموضوع تقريره لهذا المؤتمر "مبادرة القضاء على الفقر" والتي تتصدر أولويات المنظمة في إطار عدة مبادرات، لتنفيذ أهداف وبرامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، فقد أضحي الفقر بأسبابه وتداعياته السلبية تحديا عالميا ينبغي أن نتكاتف جميعا للقضاء عليه حيث يأتي في صدارة السبعة عشر هدفا للتنمية.

ولعل التقرير الذي قدمته لهذا العام في الدورة 43 لمؤتمر العمل العربي بعنوان "التحديات التنموية وتطلعات منظمة العمل العربية" جاء استباقيا وممهدا لتقريركم، فاستعرضنا أهم هذه التحديات التي تعوق التنمية المستدامة من تفاقم معدلات البطالة وانتشار الفقر والعمالة الهشة وغير النظامية... بهدف إيجاد أفضل الحلول من خلال رصد مكامن أسواق العمل الواعدة في الدول العربية حيث تمكنت الوفود العربية من اعتماد خطة عمل تستجيب إلى احتياجاتها التنموية في المرحلة القادمة.

السيدات والسادة

إن مشكلة الفقر في بلداننا العربية، ليست في انتشار أسوأ أشكال الفقر، إذا ما استثنينا الدول التي تعاني ويلات الحروب والأزمات والصراعات السياسية، إنما في حجم من يلامسون "خط الفقر" بالتعريف الدولي لهذا المصطلح، فهذه الفئة كبيرة وهي ضحية لتأثيرات وانعكاسات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والاضطرابات التي تعصف بالمنطقة العربية على أسواق العمل والتي تشدها بقوة وبشكل متسارع إلى هاوية الفقر، ناهيك عن تراجع عوائد النفط بأكثر من النصف خلال عام واحد، والذي يؤثر بشكل مباشر على قدرة العديد من القطاعات الإنتاجية على توفير مزيد من فرص العمل.

ولا يفوتني أن أعبر عن قلقنا وانشغالنا بالتيارات والاتجاهات الجديدة للهجرة التي تمر بها المنطقة العربية والتي لم تعد تقتصر على الهجرة للعمل فقط بل تشابكت مع موجات هجرة ولجوء جماعي للرجال والنساء والأطفال وكبار السن لطلب المأوى والأمان بسبب التوترات وعدم الاستقرار في جزء من المنطقة العربية مما يتطلب تضافر الجهود العربية والإقليمية والدولية لحماية المهاجرين من مختلف أشكال الاستغلال ومعالجة التأثيرات السلبية على أسواق العمل في البلدان المجاورة.

سيداتي سادتي...

الفقر .. ليس قدرا محتوما، ولكن تتعاضم الإنسانية وتتفاقم أعراضه إذا فرض بقوة السلاح، كما الحال في قطاع غزة المحاصر منذ سنوات، وفي فلسطين والأراضي العربية المحتلة التي تمارس فيها سياسة إفقار متعمد وممنهج منذ عقود... فماذا أنتم فاعلون؟؟؟

الوضع في فلسطين العربية يزداد سوءا، نتيجة التوسع الاستيطاني المجحف للكيان الصهيوني، وانتهاكاته اليومية لمعايير العمل الدولية ولحقوق العمال ولشعبه بأكمله ونسألكم هنا.. ما هو نصيب فلسطين من هذه المبادرات التنموية المستدامة؟؟؟

من منبري هذا، أدعو منظمة العمل الدولية، لعقد مؤتمر للمانحين لدعم صندوق فلسطين للتشغيل والحماية الاجتماعية، لإيجاد فرص العمل اللائق وتأمين الحياة الكريمة للشباب الفلسطيني. ونحن على ثقة بالله ثم بجهودكم وجهود أحرار العالم لنصرة قضية الشعب الفلسطيني العادلة وبناء دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

فايز علي المطيري

المدير العام لمنظمة العمل العربية

كلمة

سعادة السيد / فايز المطيري

المدير العام لمنظمة العمل العربية

في الملتقى الدولي للتضامن

مع عمال وشعب فلسطين والاراضي العربية المحتلة الأخرى

((جنيف ، 3 يونيو / حزيران 2016))

معالي الدكتور عيسى بن سعد النعيمي - رئيس المجموعة العربية

معالي الدكتور/ مأمون أبو شهلا - وزير العمل في دولة فلسطين

سعادة السيد/ غاي رايدر - مدير عام منظمة العمل الدولية

سعادة السفيرة/ صابين بوهلكى مولر - دولة ناميبيا

السيد يورغون رونيست - رئيس فريق أصحاب العمل

السيد لوك كورتبيك - رئيس فريق العمال

أصحاب المعالي والسعادة والسيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود وممثلي المنظمات العربية والإقليمية
والدولية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

أرحب بكم جميعا في هذه الجلسة التضامنية مع شعب وعمال فلسطين... إن وجودكم يمثل نفحة نبل،
وعلامة التزام، وشعاع أمل...

ونحن هنا اليوم لنحیی شعبا أعزل تعاقبت عليه الأجيال وهو يدافع عن حقه الطبيعي في الحياة. وحقه في
أرضه وهويته... إن الجبروت والطغيان الإسرائيلي وقوة الفتك والدمار التي تستخدمها أعداء الإنسانية والحياة لم
ولن تدفع بالشعب الفلسطيني الأبوي إلى الركوع أو الخنوع أو التنازل عن حقوق أقرتها الشرعية الدولية.

صحيح إن تضامننا هذا لن يخفف من آلام هذا الشعب أو يضمن جراحه العميقة لكن يحمل رسالة أمل من
القوى الخيرة النبيلة في العالم وسوف يكون لصدق هذه القوة وإنسانيتها الكلمة الأخيرة في هذه الحقبة التاريخية.

السيدات والسادة

على الرغم من أن كل مكونات المجتمع الدولي على دراية تامة بالتدهور المستمر للأوضاع المأساوية في
فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، فإنه من الواجب التذكير والتنديد باستمرار الممارسات التعسفية

لسلطات الاحتلال الاسرائيلي، التي تسببت بشكل مباشر في استفحال الفقر والبطالة مما جعل غالبية السكان تعيش على المساعدات والمعونات في الوقت الذي تراجع فيه التزام الجهات المانحة .

ومن هذا المنبر لا يسعنا الا أن نعبر وبإصرار عن رفضنا القاطع للأمر الواقع والقبول بفرضية الاحتلال لأجل غير مسمي كظاهرة لم تعرف لها البشرية مثيلاً على مر العصور مع التأكيد على تمسكنا بعملية السلام العادل والمنصف.

وتسعى منظمة العمل العربية جاهدة الى حث الهيئات الدولية وبوجه خاص منظمة العمل الدولية على الأخذ بعين الاعتبار مضمون القرار رقم (1593) الصادر عن الدورة (43) لمؤتمر العمل العربي لعام 2016 والذي ينص ضمن أمور أخرى على:

- التأكيد على إقامة دولة فلسطين على كامل أراضيها وعاصمتها القدس الشريف ورفض جميع الإجراءات الاستيطانية المخالفة لكافة الشرائع السماوية والأعراف والقوانين الدولية.

- الطلب من منظمة العمل الدولية إرسال بعثة متخصصة للاطلاع على حقوق العمال الفلسطينيين لدى سلطات الاحتلال منذ عام 1970 وحتى تاريخه واتخاذ ما يلزم لسداد أجور ومستحقات العمالة الفلسطينية وفقاً للمعايير الدولية وإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

- دعوة منظمة العمل الدولية لعقد مؤتمر المانحين لدعم صندوق فلسطين للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال لتوفير التمويل اللازم للصندوق وإيجاد فرص العمل اللائق لعمال فلسطين.

وفي الختام أتوجه بخالص التحية إلى إخواننا الفلسطينيين الأبطال على الصبر وقدرة التحمل وارتفاع روح الانتماء والمواطنة مع التأكيد على دعمنا المتواصل حتى تحقيق النصر إن شاء الله وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

عاشت فلسطين حرة أبية، وعاصمتها القدس الشريف.

<< والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته >>

فايز علي المطيري

المدير العام لمنظمة العمل العربية

كلمة

سعادة الدكتور/ عيسى بن سعد الجفالي النعيمي
وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية
في الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016م

السيد رئيس المؤتمر

أصحاب المعالي والسعادة السيدات والسادة الحضور ،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

يسرني في البداية بالإصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء المجموعة العربية المشاركة في هذا المؤتمر أن أتقدم بالتهنئة إلى معالي السيدة / ميلدريد أوليفانت Mildred Oliphant لتوليها رئاسة هذا المؤتمر متمنياً لها كل التوفيق والسداد .

السيدات والسادة ،،

إن الفقر يشكل أهم التحديات التنموية في معظم بلدان العالم وبوجه خاص البلدان النامية ومنها البلدان العربية. ولا شك أن مشكلات الفقر وزيادة معدلات البطالة كانت من أهم أسباب التغيرات والتحويلات التي شهدتها المنطقة العربية في الآونة الأخيرة.

وفي هذا السياق فإن المجموعة العربية المشاركة في هذا المؤتمر بأطرافها الثلاثة تثمن جهود السيد غاي رايدر على تقريره المقدم للمؤتمر والمتضمن مبادرة القضاء على الفقر والذي يعبر عن مدى اهتمام منظمة العمل الدولية بالمساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030م.

وأشير هنا إلى أن مشكلات الفقر والبطالة وبوجه خاص بطالة الشباب وحديثي التخرج تشكل هاجسا للحكومات وجميع مكونات المجتمع وتحتل مرتبة متقدمة ضمن أولويات وخطط وبرامج التنمية في البلدان العربية .

السيدات والسادة ،،

إن مشكلات الفقر والبطالة وما يصاحبها من اشكاليات اجتماعية تشكل خطورة على الأمن والاستقرار قد تتجاوز قدرات العديد من البلدان ويمكن أن تمتد خطورتها إلى مناطق أخرى في العالم مما يستوجب تعزيز التعاون على المستويات العربية والإقليمية والدولية من أجل إرساء أسس العدالة الاجتماعية وأن ينعم جميع السكان في العالم بالرخاء والتقدم .

وفي هذا الإطار فإن لمنظمة العمل الدولية طاقات و قدرات هائلة كامنة في تكوينها الثلاثي، وإن حشد و تنسيق هذه الطاقات سوف يكون له بالغ الأثر الايجابي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 و سيسهم في بلورة (مبادرة القضاء على الفقر) التي تطلقها منظمة العمل الدولية والتي تسعى إلى تحقيق العدالة

الاجتماعية العالمية للوصول إلى عالم خالي من الفقر و الحروب و يزخر بالسلام و الأمن و يحقق الرفاهية لجميع الشعوب .

وأشير هنا إلى تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية تحت عنوان " التحديات التنموية وتطلعات منظمة العمل العربية " المعروف على الدورة 43 لمؤتمر العمل العربي (القاهرة ، أبريل / نيسان 2016) والذي تضمن عرضاً تحليلياً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلدان العربية والتحديات التنموية التي تواجهها ، وقد تضمن التقرير مجموعة من الإجراءات والآليات التي من شأنها أن تساهم بفاعلية في مكافحة الفقر ومعالجة مشكلات البطالة في الوطن العربي وأن المجموعة العربية تعتبر هذه الإجراءات كأرضية واسعة لتعزيز وتدعيم التعاون البناء القائم بين منظمة العمل الدولية والبلدان العربية وذلك من خلال منظمة العمل العربية .

السيد الرئيس ،،

السيدات والسادة ،،

إن تزايد الهجرة الجديدة من المنطقة العربية في شكل نزوح جماعي نساء ورجال وأطفال وكبار السن لطلب اللجوء بسبب الحروب وعدم الاستقرار الأمني يسبب المزيد من الضغط على أسواق العمل والمرافق والخدمات الاجتماعية في البلدان العربية المجاورة الأمر الذي يتطلب من المجتمع الدولي بجميع مكوناته ومنها منظمة العمل الدولية مزيداً من الجهود للمساهمة في تخفيف معاناة المهاجرين وتوفير مقومات العيش الكريم لهم وخدمات الرعاية النفسية والصحية و حمايتهم من مختلف أشكال التمييز والاستغلال .

السيدات والسادة ،،

ونحن في منظمة العمل نناقش حول مستقبل قضايا العمل والعمال بالاعتماد على المبادئ النبيلة التي يقرها دستور المنظمة والمعايير والإعلانات الصادرة عنها التي تركز العدالة الاجتماعية والعمل اللائق للجميع والحقوق الأساسية في العمل ، لا يزال الشعب الفلسطيني يعاني تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي بجميع مظاهر القمع والاستغلال والتمييز والممارسات الوحشية ما جعله يفتقد لأبسط مقومات العيش الكريم ، وإننا نتطلع إلى المزيد من التحركات والضغوطات من قبل المجتمع الدولي ولا سيما القوى القاعلة لإنهاء الاحتلال ومعاناة الشعب الفلسطيني حتى ينعم كغيره من شعوب العالم بالأمن والاستقرار والسلام والعيش الكريم .

وختاماً أتمنى أن تكمل أعمال هذا المؤتمر بالتوفيق والنجاح لتحقيق الأهداف المنشودة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

كلمة

سعادة الدكتور/ عيسى بن سعد الجفالي النعيمي
وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية
رئيس المجموعة العربية
في الملتقى الدولي للتضامن مع عمال و شعب فلسطين و الأراضي المحتلة الأخرى
(جنيف ، 3 يونيو/حزيران 2016)

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة السيد فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية
معالي الدكتور مأمون أبو شهلا وزير العمل بدولة فلسطين
سعادة السيد غاي رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية سعادة السفارة /صابين بوهلكى مولر
سفيرة دولة ناميبيا
سعاد/ السيد يورغون رونيست ممثل فريق أصحاب العمل
سعاد/ لوك كورتبيك ممثل فريق العمال

أصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

السيدات والسادة،،،

يسرني في البداية أن أحييكم جميعاً بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن المجموعة العربية بصفتي رئيس المجموعة العربية المشاركة في الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016م، كما أعرب عن سعادتي بالمشاركة في هذا الملتقى التضامني مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

كما يطيب لي أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى سعادة السيد فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية على حرصه على مواصلة تنظيم هذا الحدث الهام على هامش دورات مؤتمر العمل الدولي المتعاقبة وعلى الجهود المبذولة لدعم القضية الفلسطينية.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى السيد/ غاي رايدر على مشاركته في هذا الملتقى وعلى الجهود المبذولة لمتابعة الأوضاع العمالية والإنسانية الكارثية الراهنة في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وعلى سعيه المتواصل للمساهمة في تخفيف وطأة وممارسات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية وتقديم المعونة التي تساعد على تحسين هذه الأوضاع.

السيدات والسادة،،،

أن مشاركتكم في هذا الملتقى له العديد من الدلالات الهامة على إيمانكم بالمبادئ والأهداف النبيلة المكرسة في دستور منظمة العمل الدولية ووقوفكم

وتضامنكم مع القضايا الإنسانية العادلة لترسيخ الحقوق والكرامة والحريات والعدالة الاجتماعية من أجل أن يتحقق لجميع السكان في العالم وبخاصة الشعب الفلسطيني التنمية المستدامة بكافة أبعادها. لقد تدارست المجموعة العربية التقرير المقدم إلى الدورة الحالية لمؤتمر العمل الدولي حول أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة وأبدت بعض الملاحظات حول هذا التقرير وتطلع إلى أخذها بعين الاعتبار من قبل السيد/ غاي رايدر في المرحلة القادمة وبوجه خاص المطالب المتكررة بشأن مناقشة هذا التقرير في صلب فعاليات مؤتمر العمل الدولي باعتباره جزء لا يتجزأ من تقرير المدير العام السنوي إضافة إلى الاستنتاجات التي توصل إليه التقرير والتي تحتاج إلى صياغتها في شكل خطة عمل وبرامج وأنشطة قادرة على تحقيق إنجازات ملموسة، مع التأكيد على قرار الدورة 43 لمؤتمر العمل العربي لعام 2016 المتعلقة بمذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016.

السيدات والسادة،،

لا يزال الشعب الفلسطيني قابلاً تحت نير الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م. ويصاحب ذلك الاحتلال طائفة واسعة من الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك القانون الإنساني الدولي ومبادئ حقوق الإنسان الدولي انتهاكاً صارخاً.

وفي هذا السياق، فإن سياسة القهر المتبعة من قبل إسرائيل، والحرمان المدقع الناتج عن الحصار الغير إنساني لقطاع غزة ومصادرة الحريات والحقوق الأساسية في الضفة الغربية، والقيود المفروضة على نقل الأشخاص والموارد والجرائم الممنهجة وانتهاك كرامة وحقوق العمال وحرمانهم من مستحقاتهم كلها عوامل تزيد من حجم المشكلة وتدعوا إلى تحريك حقيقي للضمير الإنساني لدى المجتمع الدولي بجميع مكوناته لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي واستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه المسلوبة لما يزيد عن نصف قرن.

إن تلك الممارسات والسياسات الإسرائيلية تشكل خرقاً واضحاً ولا لبس فيه للقانون الدولي وتتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. الأمر الذي يتطلب من المجتمع الدولي إجبار إسرائيل على التوقف فوراً عن هذه الانتهاكات والخروقات.

وفي هذا الصدد إن التعثر الراهن الذي يواجه عملية السلام بسبب التعنت الإسرائيلي، وسيظل السلام خياراً عربياً استراتيجياً وأن المجموعة العربية تطالب جميع مكونات المجتمع الدولي المحبة للسلام والاستقرار في العالم اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي من خلال أحياء مفاوضات عملية السلام ضمن إطار زمن محدد وفق حل الدولتين الذي توافق عليه المجتمع الدولي وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

وأختتم هذه الكلمة بتقديم تحية إكبار وإجلال للشعب الفلسطيني الصامد في الأرض المحتلة والتأكيد مجدداً على أننا سنواصل تقديم مختلف أنواع الدعم

للشعب الفلسطيني الشقيق حتى الحصول على كافة حقوقه المشروعة وبناء دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ملاحظات المجموعة العربية

حول ملحق تقرير المدير العام

بعنوان " وضع عمال الأراضي العربية المحتلة "

الدورة (105) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016

1- تعرب المجموعة العربية عن الشكر والتقدير إلى السيد / غاي رايدر المدير العام لمكتب العمل الدولي على حرصه على التزام المنظمة بتنفيذ قرارات دورتي مؤتمر العمل الدولي لعامي 1974 و 1980 ذات العلاقة بفلسطين والأراضي العربية الأخرى وذلك من خلال ايفاد بعثة تقصي الحقائق لزيارة المنطقة الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي بشأن تقديم وصف دقيق لما يجري على أرض الواقع وتقييم محاييد للتأثيرات السلبية لممارسات وسياسات سلطات الاحتلال على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والظروف الأساسية التي يعيشها العمال العرب وأسره في هذه المناطق المحتلة ليكون تقرير البعثة كملحق لتقرير المدير العام للدورة (105) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016 .

2- الشكر والتقدير ايضا على الجهود المبذولة للمساهمة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف معاناة الشعب العربي في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى من خلال البرامج الانمائية لمنظمة العمل الدولية في المنطق. وإذ تثمن المجموعة العربية هذه الجهود فأنها تدعو إلى حشد المزيد من الموارد المالية في المرحلة القادمة و التركيز على بناء القدرات والمؤسسات الفلسطينية وإنعاش الاقتصاد لمزيد من فرص العمل المنتج والمجزي .

3- تعرب المجموعة العربية عن الشكر والتقدير إلى بعثة تقصي الحقائق التي زارت فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى خلال شهر ابريل/نيسان 2016 على الجهود المبذولة لتوسيع دائرة الزيارات الميدانية والتحاور مع اكبر عدد ممكن من المسؤولين والجهات ذات العلاقة من اجل اعداد هذا التقرير الذي تميز بنقل وتحليل لحقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة بكل دقة وحيادية وشفافية للتأثيرات المباشرة للاحتلال الإسرائيلي وترسيخه على تراجع الاقتصاد وسوق العمل وحقوق العمال الفلسطينيين في ظل الاحتلال المستمر وفي سياق التمييز . وأن المجموعة العربية ترى من الضروري التركيز في المرحلة القادمة على تقديم حلول عملية لمعالجة هذه القضايا من صميم اختصاصات منظمة العمل الدولية .

4- ترحب المجموعة العربية بنتائج الاجتماع الذي عقد في جنيف خلال شهر مارس / آذار 2016 بين بعثة تقصي الحقائق ووفد منظمة العمل العربية لمزيد من التشاور حول الأوضاع التي يعيشها العمال العرب وإفراد أسره في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في ظل استمرار الممارسات التعسفية للاحتلال الإسرائيلي حيث تم تزويد البعثة بما يتوفر من معلومات وبيانات لدى منظمة العمل العربية في هذا الشأن . غير انه في الوقت الذي نتفهم فيه عدم تمكن البعثة من زيارة سوريا لأسباب أمنية فلا نرى مبرراً

- لعدم زيارة جنوب لبنان المحتل وخلو التقرير من التعرض إلى ما يجري في هذه المنطقة .
- 5- يصف التقرير وضع العمال بأنه سيظل وضعاً هشاً في ظل وجود الاحتلال الذي لا يزال طاغياً في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وان غزة لاتزال تعيش في عزلة تامة وان الاقتصاد واستخدام الأرض والموارد مكبلة بمجموعة عوائق وقيود يتسبب بها الاحتلال مباشرة. وفي هذا السياق فإن المجموعة العربية لا تكتفي بالإشارة إلى ضرورة وضع حد للمواجهات والقيود لمعالجة الاوضاع بل تطالب باستخدام عبارات صريحة وواضحة تدعو إلى إنهاء الاحتلال الاسرائيلي فوراً فلسطيني والأراضي العربية المحتلة الأخرى بالكامل.
- 6- على غرار التقارير السابقة تكررت الإشارة إلى ان الأطراف المعنية مباشرة لن تكون قادرة على التفاوض بشأن الخروج من الازمة بمفردها دون تدخل المجتمع الدولي لتوفير ضوابط حل عادل ومنصف وان هذا التدخل لم يرق إلى مستوى التطلعات بسبب انغماسه في حالات طارئة أخرى. وفي هذا الاطار فإن المجموعة العربية تؤكد على أن السلام هو خيار عربي استراتيجي لا رجعة فيه وان القضية الفلسطينية تبقى قضية العرب الأولى ولا يمكن ان يتراجع عملية الحل النهائي للاحتلال الاسرائيلي المترسخ لعقود من الزمن أمام حالات طارئة مستحدثة وبالتالي أصبح من الضروري السعي إلى مناقشة هذا التقرير ضمن فعاليات وآليات مؤتمر العمل الدولي أطراف الإنتاج ومكونات المجتمع الدولي إلى تكريس مبادئ الحق والعدالة والانصاف وإلى اتخاذ مزيد من التدابير الفعالة في هذا الشأن.
- 7- افاد التقرير بأن التدابير التي يمكن ان تتخذها السلطة الفلسطينية لتدعيم الاستقلال الاقتصادي وتطوير البنية التحتية وتيسير التجارة والتنظيم المالي مقيدة جميعها بفعل واقعي (الاحتلال والفصل) وان الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة قد انخفض بنحو 30% عام 2015. وعليه تدعو المجموعة العربية المجتمع الدولي بجميع مكوناته إلى اتخاذ تدابير وإجراءات عملية عاجلة لتوفير الموارد التي وعدت بها الجهات المانحة إضافة إلى ضرورة وضع سلطات الاحتلال الاسرائيلي تحت مجموعة من الضغوطات الكفيلة بالتخلي عن المناورات والالتزام تسديد الموارد المالية التي تعود إلى السلطة الفلسطينية في مواعيدها ودون تأخير. ايضاً تكرر المجموعة العربية الطلب من منظمة العمل الدولية تخصيص الموارد اللازمة من الميزانية العادية لدعم برامجها الانمائية في المنطقة.
- 8- يشير التقرير إلى اعتماد قانون الضمان الاجتماعي في فلسطين وان الحاجة إلى الموارد من اجل الحماية الاجتماعية وامن العمال واسرهم ادت إلى استرعاء انتباه الفلسطينيين إلى الاتفاق الوارد في بروتوكول باريس لعام 1994 الذي ينص على ضرورة تحويل مدفوعات العمال الفلسطينيين في اطار الضمان الاجتماعي والتي تحتجزها اسرائيل إلى مؤسسة فلسطينية مختص وهي مبالغ تقدر بمليارات من الدولارات الأمريكية، غير ان التقرير ومع ان القائمين على إعدادة يسترشدون بالمبادئ والأهداف المكرسة في دستور منظمة العمل الدولية وإعلان المبادئ وإعلان العدالة الاجتماعية، لم يقدم أية مقترحات او حلول او إجراءات من صميم اختصاصات منظمة العمل الدولية في مجالات الحماية الاجتماعية للمساعدة على حصول العمال الفلسطينيين على مستحقاتهم في الضمان الاجتماعي. وعليه تؤكد المجموعة العربية لدى منظمة العمل الدولية

على القرار رقم (1593) الصادر عن الدورة (43) لمؤتمر العمل العربي لعام 2016 والذي ينص بوجه الخصوص على ما يلي :

- الطلب من منظمة العمل الدولية إرسال بعثة متخصصة للاطلاع على حقوق العمال الفلسطينيين لدى سلطات الاحتلال منذ عام 1970 وحتى تاريخه واتخاذ ما يلزم لسداد اجور ومستحقات العمالة الفلسطينية وفقاً للمعايير الدولية و اعلان المبادئ والحقوق الاساسية فى العمال.
- دعوة منظمة العمل الدولية لعقد مؤتمر المانحين لدعم صندوق فلسطين للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال لتوفير التمويل اللازم للصندوق ويجاد فرص العمل اللانق لعمال فلسطين.
- 9- يشير التقرير إلى أن معالجة حقوق الإعداء المتزايدة من الفلسطينيين نساءً ورجالاً تثير مسائل معقدة وان الاعتماد على التراخيص والسماسة للعمل فى المستوطنات يفضى إلى تهيئة بيئة تسودها سوء المعاملة والاستغلال وان قانون العمل الاسرائيلي غير ساري المفعول هناك ولم يتم اتخاذ اى قرار بشأن مسائل انفاذ قانون العمل والتشريعات المتعلقة بالأجور ووقت العمل والاجازات المرضية وانهاء الخدمة، دون تقديم اية مقترحات أو اجراءات يمكن ان تتخذها منظمة العمل الدولية للمساعدة على معالجة هذه المسائل وحماية العاملين الفلسطينيين وفق معايير العمل الدولية.

وقد يكون من المناسب إثارة انتباه منظمة العمل الدولية إلى الفقرة الواردة فى القرار رقم (1593) الصادر عن الدورة (43) لمؤتمر العمل العربي لعام 2016 على النحو التالي:

- التأكيد على إقامة دولة فلسطين على كامل أراضيها وعاصمتها القدس الشريف ورفض جميع الاجراءات الاستيطانية المخالفة لكافة الشرائع السماوية والاعراف والقوانين الدولية.

10- التأكيد على المطالب العربية المتكررة بضرورة تعديل عنوان ملحق تقرير المدير العام وفق نص الفقرة الأولى من المقدمة والتي تنص على : " عملاً بالقرار المتعلق بأثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والستين (1980) . حيث أن مضمون التقرير يعبر عن قرار المؤتمر لعام 1980 وكذلك قرار المؤتمر لعام 1974 بشأن سياسات التمييز وانتهاك الحقوق والحريات النقابية حيث ان عنوان التقرير الحالي لا يعبر عنها " .

11- تتفق المجموعة العربية مع المدير العام لمكتب العمل الدولي على الاستنتاجات والملاحظات الختامية التي تم التوصل إليها من خلال رصد وتحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والظروف الإنسانية الماساوية التي يمر بها العمال والشعب العربي في الأراضي العربية المحتلة في ظل استمرارية الاحتلال الإسرائيلي وبوجه خاص ما جاء في الفقرة 122 : والقيود الناجمة عن الاحتلال والفصل التي تعيق آفاق النمو الاقتصادي ونمو العمل ، ويتطلب النشاط الاقتصادي والعمل فى فلسطين استخدام الاراضى والموارد والمدخلات المادية استخداما كاملا فى الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية ويحتاج الفلسطينيون الى الوصول الى الاسواق الداخلية والدولية دون اى عائق .

وحيث أن التقرير الحالي لا يتضمن خطة أو برنامج عمل لمنظمة العمل الدولية يساعد على تحسين الأوضاع السائدة الأمر الذي يستوجب بذل المزيد من الجهد من المدير العام لمنظمة العمل الدولية وأجهزتها الدستورية للاستجابة إلى المطالب العربية المتكررة على مدار عدة دورات لمؤتمر العمل الدولي وبوجه خاص ما يلي:

- أ. صياغة الاستنتاجات والملاحظات الختامية الواردة في التقرير في شكل خطة عمل يتم تمويلها وتنفيذها بالأساس من منظمة العمل الدولية وبالتعاون مع الجهات العربية والإقليمية والدولية المانحة القدرة على تنفيذ جزء من هذه الخطة حتى لا تبقى الملاحظات الاستنتاجية حبراً على ورق ، على ان تتكفل منظمة العمل الدولية بالجوانب المتعلقة بتشريعات العمل والضمان الاجتماعي وصيانة الحقوق والحريات النقابية وتطبيق معايير العمل الدولية وقضايا التشغيل والأجور وحماية العمال والمساواة بين الجنسين ومكافحة استغلال العمالة والتمييز وترسيخ العمل اللائق وتحسين شروط وظروف العمل وغير ذلك .
- ب. بذل المزيد من الجهود لدى المجموعات والهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية للتدخل بفاعلية بمزيد من الضغط على سلطات الاحتلال الاسرائيلي لاعادة احياء عملية السلام وتكثيف المفاوضات وتسريع وتيرتها نحو الحل النهائي والعدل لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات ركائز ومؤسسات وهيكل صلبة وقادرة على قيادة المسيرة التنموية التي طال انتظاره .
- ج. مطالبة اسرائيل بسرعة تحويل المبالغ المالية المتراكمة لدى صناديق ومؤسسات الضمان الاجتماعي إلى فلسطين باعتبارها اشتراكات العمال الفلسطينيين الذين لا يستفيدون منها في اسرائيل .
- د. حث البلدان والجهات المانحة على الالتزام بتحويل المبالغ المالية والمعونات التي وعدت بها في المواعيد المحددة لها من أجل انعاش الاقتصاد الفلسطيني وتوفير المزيد من فرص العمل ومكافحة الفقر والبطالة والحد من تدهور أوضاع وحقوق العمال وأسرهم .
- هـ- إدانة خطط وبرامج توسيع المستوطنات الاسرائيلية وتهويد القدس ومصادرة الاراضى مع المطالبة برفع الحصار على غزه وإزالة القيود المفروضة على تنقل الاشخاص والسلع والموارد ومستلزمات واحتياجات القطاعات الانتاجية والاقتصادية المختلفة نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي .
- و- إيجاد الحلول المناسبة للتصدي لاستمرارية انتهاك الحقوق والحريات النقابية وحقوق العمال الفلسطينيين وحمايتهم في سوق العمل الإسرائيلية ووضع حد للخروقات الصريحة لقوانين العمل الإسرائيلية ومعايير العمل الدولية ومبادئ وإعلانات منظمة العمل الدولية وبوجه خاص فيما يتعلق بقضايا الاستغلال والتمييز .
- ز- دعوة المدير العام والأجهزة الدستورية لمنظمة العمل الدولية لإيجاد الصيغة المناسبة لإشراك وفود المؤتمر في مناقشة ملحق تقرير المدير العام بشأن فلسطين والاراضى العربية المحتلة الأخرى في الجلسة العامة او احدى جلسات المؤتمر باعتباره جزء لا يتجزأ من تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي إلى مؤتمر العمل الدولي .



14-1

مؤتمر العمل الدولي

محضر الأعمال المؤقت

الدورة ١٠٥، جنيف، أيار/ مايو - حزيران/ يونيو ٢٠١٦

البند الرابع من جدول الأعمال: العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية

تقارير لجنة العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية: قرار واستنتاجات مقدمة من أجل أن يعتمدها المؤتمر

يتضمن هذا التقرير، نص القرار والاستنتاجات المقترحة التي قدمتها لجنة العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية، توخياً لأن يعتمدها المؤتمر.

وقد نشر تقرير أعمال اللجنة على موقع المؤتمر على الانترنت في محضر الأعمال المؤقت رقم ١٤-٢، وهو مقدم من أجل أن يعتمده المؤتمر، رهناً بالتصويبات التي يمكن لأعضاء اللجنة تقديمها حتى ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٦، الساعة السادسة مساءً.

قرار بشأن العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية

إن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، المنعقد في جنيف في دورته الخامسة بعد المائة، ٢٠١٦، وقد أجرى مناقشة عامة تستند إلى التقرير الرابع، وعنوانه العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية،

١. يعتمد الاستنتاجات التالية؛

٢. يدعو مجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى القيام بما يلي:

(أ) أن يولي هذه الاستنتاجات الاعتبار الواجب عند التخطيط للعمل المقبل،

(ب) أن يطلب من المدير العام أن يأخذها في الاعتبار عند إعداد مقترحات البرنامج والميزانية المقبلة وأن يضعها موضع التنفيذ، حيثما أمكن، عند تنفيذ البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الاستنتاجات المقترحة بشأن العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية

الفرص والتحديات البارزة في سلاسل التوريد العالمية أمام تحقيق العمل اللائق والتنمية الشاملة

١. سلاسل التوريد العالمية معقدة ومتنوعة ومجزأة. وفي قطاعات النسيج والملبوسات وتجارة التجزئة والأحذية والسيارات والأغذية والزراعة والأغذية البحرية ومصائد الأسماك والإلكترونيات والبناء والسياحة والضيافة والبستنة والنقل وغير ذلك من القطاعات، تزايدت سلاسل التوريد العالمية بفضل التطور التكنولوجي. وقد ساهمت في النمو الاقتصادي وخلق الوظائف والحد من الفقر وتنظيم المشاريع، ويمكنها أن تسهم في الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. ويمكنها أن تكون محركاً للتنمية من خلال تعزيز نقل التكنولوجيا واعتماد ممارسات جديدة في الإنتاج والانتقال إلى أنشطة ذات قيمة مضافة عليا، مما يمكن أن يعزز تنمية المهارات والإنتاجية والقدرة التنافسية.

٢. وسلاسل التوريد العالمية أثرٌ إيجابي مهم على خلق الوظائف، نظراً إلى التغييرات الديمغرافية من حيث التشيخ والنمو السكاني وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل. وفي كافة أرجاء العالم، يبحث الملايين من الشباب والشبان عن فرص لدخول سوق العمل. والمشاركة في سلاسل التوريد العالمية تزيد من فرصهم في إيجاد موطنٍ قدم في عالم العمل المنظم والعيش في وضع مرضٍ لهم ولأسرهم والنجاح في الحياة.

٣. وفي الوقت نفسه، أدت أوجه القصور على جميع المستويات ضمن سلاسل التوريد العالمية إلى نشوء مواطن عجز في العمل اللائق فيما يخص ظروف العمل، مثلاً في مجالات السلامة والصحة المهنية والأجور ووقت العمل، وهي تخلف آثارها على علاقة الاستخدام وعلى أوجه الحماية التي يمكن أن تقدمها. وقد أدت أوجه القصور هذه أيضاً إلى تقويض حقوق العمال، لاسيما الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية. وباتت السمعة غير المنظمة وأشكال الاستخدام غير المعتادة منتشرة، كما أن وجود عمل الأطفال والعمل الجبري هو على أشده في الأجزاء الدنيا من بعض سلاسل التوريد العالمية. ويتواجد العمال المهاجرون والعاملون في منازلهم في الكثير من سلاسل التوريد العالمية وقد يواجهون أشكالاً مختلفة من التمييز ولا يتمتعون سوى بفرص محدودة من الحماية القانونية، إن وجدت.

٤. وفي قطاعات كثيرة، تمثل النساء نسبة كبيرة من القوى العاملة في سلاسل التوريد العالمية. وهنّ ممثلات بشكل غير متناسب في الوظائف متدنية الأجور في المستويات الدنيا من سلسلة التوريد، وغالباً جداً ما يكنّ عرضة للتمييز والتحرش الجنسي وغير ذلك من أشكال العنف في مكان العمل. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر النساء إلى سبل الحصول على تدابير الحماية الاجتماعية عموماً وعلى حماية الأمومة بصورة خاصة، وتكون فرص تطوّر مسارهنّ المهني محدودة.

٥. ومناطق تجهيز الصادرات غير موحدة وترتدي سمات متباينة جداً. ومواطن العجز في العمل اللائق بارزة في عدد كبير من مناطق تجهيز الصادرات المرتبطة بسلاسل التوريد العالمية. وينبغي أن تنطبق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والعمل اللائق على كافة الأقاليم، بما فيها مناطق تجهيز الصادرات. وبغية استقطاب الاستثمار واستحداث الوظائف، غالباً ما تكون مناطق تجهيز الصادرات مستثناة من قوانين العمل ومعفاة من الضرائب وتُفرض فيها قيود على الأنشطة النقابية والمفاوضة الجماعية. وساعات العمل الطويلة ووقت العمل الإضافي الإجباري والتمييز في الأجور، إنما هي من الممارسات الشائعة في مناطق تجهيز الصادرات.

٦. وقد لا تملك الحكومات سوى قدرات وموارد محدودة لترصد وتنفذ بفعالية الامتثال للقوانين واللوائح. وكان من شأن توسع سلاسل التوريد العالمية عبر الحدود أن فاقم هذه الثغرات في الإدارة السديدة.

٧. ويفضل ولاية منظمة العمل الدولية وخبرتها وكفاءتها في عالم العمل ونهجها المعياري إزاء التنمية وهيكلها الثلاثي، فإنها تتمتع بمكانة فريدة تخولها التصدي لثغرات الإدارة السديدة في سلاسل التوريد العالمية، حتى تتمكن هذه السلاسل من تحقيق إمكاناتها باعتبارها جسور عبور إلى التنمية.

تدخلات وُضعت لضمان اقتران التنمية الاقتصادية بالعمل اللائق

٨. وضع المكتب والهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية وأصحاب المصلحة الآخرون طائفة واسعة من السياسات والاستراتيجيات والإجراءات والبرامج، لضمان أن تقترن التنمية الاقتصادية بالعمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية، بما في ذلك احترام معايير العمل الدولية. وقد صُممت ونُفذت جميعها في مكان العمل وعلى المستوى الوطني والقطاعي والإقليمي والدولي. وعلى الرغم من هذه الطائفة الواسعة من التدخلات، لا تزال هناك مواطن عجز في العمل اللائق وثغرات في الإدارة السديدة، ولا بد من مواجهة هذه التحديات.

٩. وقد اتخذت دول أعضاء كثيرة إجراءات لخفض الثغرات في الإدارة السديدة من خلال تعزيز النظم الوطنية لإدارة العمل وفتح العمل. كما نشطت الدول الأعضاء من خلال المنظمات الدولية ومتعددة الأطراف والتجمعات الإقليمية الأخرى، ومن خلال إدماج أحكام العمل، بما فيها معايير العمل الأساسية، في الاتفاقات التجارية والمشتريات العامة ومن خلال برامج التعاون التقني. وتشمل التدخلات الأخرى التشريعات بشأن المسؤولية في أسفل السلسلة، وتنص أحياناً على تنظيم سلاسل التوريد عبر الحدود. وفي الوقت نفسه، لم تتمكن جميع الدول الأعضاء من التكيف بفعالية مع التحول السريع المتأتي عن مشاركتها في الاقتصاد العالمي.

١٠. وقد أطلقت فرادى الشركات والمجموعات على مستوى الصناعة والمجموعات متعددة أصحاب المصلحة مبادرات امتثال خاصة، ركزت على طائفة واسعة من المسائل واستخدمت استراتيجيات مختلفة من قبيل التدقيق المحاسبي وتقاسم أفضل الممارسات وآليات الشكاوى والتعلم من الأقران والتماس المشورة وبناء القدرات. وتقع على عاتق قطاعات الأعمال مسؤولية احترام حقوق العمال في عملياتها، كما هو مشار إليه في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة). وعلى الحكومات واجب تنفيذ القوانين واللوائح الوطنية وإنفاذها. ويمكن للجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة الآخرون لتعزيز الامتثال في مكان العمل، أن تدعم فعالية ونجاعة النظم العامة للإدارة السديدة، دون أن تحل محلها.

١١. وقد ضلع الشركاء الاجتماعيون في حوار اجتماعي عبر الحدود وتفاوضوا حول اتفاقات إيطارية دولية، تمثلت في بروتوكول بشأن الحرية النقابية واتفاق ملزم. كما طوروا المفاوضة على المستوى الصناعي والمعايير والأدوات والمشورة على المستوى القطاعي. ولا يزال هناك مجال لتعزيز فعالية هذه الأدوات وأثرها، مثلاً من خلال إرساء آليات تظلم غير قضائية واستثارة وعي هذه الآليات المتعلقة بالعلاقات الصناعية.

١٢. وفي العديد من هذه المبادرات، أدت منظمة العمل الدولية دوراً مهماً في إطار ولايتها من خلال توفير الدعم والمشورة السياسية وأنشطة التعاون التقني.

نُظْم الإدارة السديدة المناسبة والتدابير المتخذة من جانب الحكومات والشركاء الاجتماعيين لتحقيق الاتساق بين النتائج الاقتصادية والعمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية

١٣. تقوم المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة على الاعتراف بما يلي: (أ) التزامات الدول القائمة باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها؛ (ب) دور منشآت الأعمال بوصفها هيئات متخصصة من المجتمع تضطلع بمهام متخصصة، ويُطلب منها الامتثال لجميع القوانين المعمول بها وحماية حقوق الإنسان؛ (ج) الحاجة إلى مقابلة الحقوق والالتزامات بسبل انتصاف مناسبة وفعالة عندما تُنتهك. وقرار الجمعية العامة، الذي اعتمدت بموجبه المبادئ العامة للأمم المتحدة في ٢٠١١، أكد على أنه في حين يتوجب على الدولة أن تنفذ التشريعات، فإن من المطلوب من منشآت الأعمال الامتثال لها. ويسلُط القرار الضوء على أن ضعف المؤسسات الوطنية والتشريعات والتنفيذ، يعيق الاستفادة إلى أقصى حد من منافع العولمة وأنه من المطلوب اتخاذ المزيد من الإجراءات لسد الثغرات في الإدارة السديدة على المستوى القطاعي والوطني والإقليمي والدولي. وينبغي أن تشمل الإجراءات بناء قدرات كافة الجهات الفاعلة بغية مواجهة تحديات العمل اللائق مواجهة أفضل في سلاسل التوريد العالمية. وتطبيق المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة على جميع الدول وجميع منشآت الأعمال، سواء كانت عبر وطنية أو غير ذلك، بغض النظر عن حجمها وموقعها وملكيته وهيكلها.

١٤. ومنظمة العمل الدولية، بفضل ولايتها العالمية وخبرتها وكفاءتها في عالم العمل، إنما هي في أفضل وضع يخولها قيادة النشاط العالمي الرامي إلى تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية. وما إنشاء "صندوق الرؤية صفر"، الذي استهلته مجموعة السبعة في عام ٢٠١٥ بالتعاون مع منظمة العمل الدولية لتعزيز السلامة والصحة المهنيين في بلدان الإنتاج، سوى مثال مستمد من الماضي القريب. وتحقيقاً لهذا الغرض، ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تعزز قدراتها باعتبارها المركز العالمي للتميز، بحيث تقوم، بعد مراعاة كافة البيانات المناسبة المتاحة، بتيسير وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات متسقة ومستبصرة وبناء قدرات الهيئات المكونة.

دور الحكومات وقطاع الأعمال والشركاء الاجتماعيين

١٥. على الدول واجب اعتماد القوانين واللوائح الوطنية وتنفيذها وإنفاذها وضمان أن تكون المبادئ والحقوق الأساسية في العمل واتفاقيات العمل الدولية المصدق عليها مطبقة على جميع العمال وتوفر الحماية لهم، مع مراعاة معايير العمل الدولية الأخرى. وتقع على عاتق الحكومات ومنشآت الأعمال والشركاء الاجتماعيين مسؤوليات تكاملية، ولكن متباينة، في تعزيز العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية. ومن مسؤولية قطاع الأعمال احترام حقوق الإنسان وحقوق العمال في سلاسل التوريد لديها بما يتفق مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، والامتثال للقانون الوطني حيثما تزاول أعمالها. ومن المطلوب تحقيق اتساق السياسات والتعاون والتنسيق على المستوى العالمي والإقليمي والقطاعي والوطني.

١٦. وينبغي للحكومات أن تقوم بما يلي:

(أ) تعزيز نُظْم إدارة العمل وتفتيش العمل بغية ضمان الامتثال كلياً للقوانين واللوائح والوصول إلى آليات الانتصاف والشكاوى المناسبة والفعالة. وتقع مسؤولية إنفاذ القانون على عاتق الحكومات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أصحاب العمل والعمال ومنظماتهم يؤدون دوراً مهماً في تعزيز وضمان الامتثال؛

(ب) النهوض على نحو نشط بالحوار الاجتماعي والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، بما في ذلك الحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية لجميع العمال، بصرف النظر عن وضع استخدامهم، بما في ذلك في مناطق تجهيز الصادرات؛

(ج) استخدام المشتريات العامة لتعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، مع مراعاة اتفاقية شروط العمل (العقود العامة)، ١٩٤٩ (رقم ٩٤)، إذ يمكن أن يكون لذلك تأثير مهم على حقوق العمال وظروف العمل على امتداد سلاسل التوريد العالمية؛

- (د) عند الاقتضاء، الطلب من المنشآت التي تملكها الدولة أو تشرف عليها أن تنفذ إجراءات العناية الواجبة وأن تعزز العمل اللائق في كافة عملياتها في سلاسل التوريد لديها؛
- (هـ) استحداث بيئة ملائمة لمساعدة المنشآت على تعزيز مساهمتها في تحقيق الاستدامة والعمل اللائق على امتداد عملياتها، ومساعدتها على تحديد المخاطر الخاصة بكل قطاع وتنفيذ إجراءات العناية الواجبة في نظمها الإدارية. وينبغي للحكومات أيضاً أن تعبر بشكل واضح عما تتوقعه من المنشآت من حيث السلوك المسؤول لقطاع الأعمال، ويمكنها أن تنتظر فيما إذا كان يلزم اتخاذ المزيد من التدابير، بما فيها اللوائح، في حال لم تلب هذه التوقعات؛
- (و) حفز الشفافية وحث المنشآت، والطلب منها حسب مقتضى الحال، بمختلف الوسائل، أن تقدم التقارير بشأن العناية الواجبة في إطار سلاسل التوريد لديها لنشر المعلومات عن طريقة معالجة أثارها على حقوق الإنسان؛
- (ز) مكافحة الفساد، بما في ذلك حماية "الواشين به"؛
- (ح) النظر في إدراج المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في الاتفاقات التجارية، مع مراعاة أنه لا يجوز التذرع بانتهاك المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ولا استخدامه بطريقة أخرى مميزة نسبية مشروعة، وأنه ينبغي عدم استخدام معايير العمل لأغراض تجارية حمائية؛
- (ط) التعبير على نحو واضح عن أنه يتوقع من جميع منشآت الأعمال الموجودة على أراضيها و/أو الخاضعة لاختصاصها القضائي، أن تحترم حقوق الإنسان على امتداد عملياتها والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل لصالح جميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون والعاملون في منازلهم والعاملون في أشكال الاستخدام غير المعتادة والعاملون في مناطق تجهيز الصادرات؛
- (ي) تنفيذ التدابير لتحسين ظروف عمل جميع العمال، بما في ذلك في سلاسل التوريد العالمية وفي مجالات الأجور ووقت العمل والسلامة والصحة المهنية، وضمان أن تلبى أشكال الاستخدام غير المعتادة الاحتياجات المشروعة للعمال ولأصحاب العمل وألا تُستخدم لتقويض حقوق العمال والعمل اللائق. وينبغي أن تترافق هذه التدابير مع زيادة الانتاجية؛
- (ك) استهداف تدابير محددة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك التعاونيات وغيرها من كيانات الاقتصاد الاجتماعي، لزيادة إنتاجيتها وتعزيز العمل اللائق، بما في ذلك الفرص الرامية إلى إضفاء السمة المنظمة على الأجزاء العليا من سلاسل التوريد وزيادة تطويرها والارتقاء بها والمضي بها قدماً، تمسباً مع استنتاجات عام ٢٠٠٧ بشأن تعزيز المنشآت المستدامة واستنتاجات عام ٢٠١٥ بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة واستحداث العمالة اللائقة والمنتجة؛
- (ل) توجيهاً للقضاء على العمل الجبري أو الإلزامي، توفير الإرشاد والدعم إلى أصحاب العمل ومنشآت الأعمال لاتخاذ تدابير فعالة من أجل تحديد مخاطر العمل الجبري أو الإلزامي والحيلولة دون حدوثها والتخفيف من حدتها وتوضيح كيفية معالجتها في عمليات منشآتهم أو في المنتجات أو الخدمات أو العمليات التي قد يكونون مرتبطين بها مباشرة، بما يتماشى مع اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩) واتفاقية إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧ (رقم ١٠٥) وبروتوكول عام ٢٠١٤ لاتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠.
- (م) تنفيذ السياسات الرامية إلى تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم تماشياً مع توصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤)، وبالتالي زيادة القاعدة الضريبية لصالح الحكومات والمنافسة العادلة فيما بين المنشآت وفرص العمل اللائق لصالح العمال؛
- (ن) التعاون من خلال الهيئات الإقليمية لتنسيق القوانين والممارسات و/أو تحسين اتساق السياسات فيما بين البلدان بغية ضمان تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية.

١٧. وتمشياً مع استقلالية الشركاء الاجتماعيين، ينبغي للشركاء الاجتماعيين تعزيز العمل اللائق والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل على نحو مشترك لصالح جميع العمال، بما في ذلك في سلاسل التوريد العالمية من خلال مبادرات قطاعية واتفاقيات جماعية وحوار اجتماعي عابر للحدود واتفاقيات إيطارية دولية، حسب مقتضى الحال. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحقوق الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، لاسيما بالنسبة إلى المجموعات المستضعفة من العاملين في سلاسل التوريد العالمية.

١٨. وتمشياً مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، ينبغي أن تتوخى منشآت الأعمال العناية الواجبة بحقوق الإنسان، من أجل تحديد الآثار الضارة بحقوق الإنسان التي تحدثها هذه المنشآت والحيلولة دون حدوث هذه الآثار والتخفيف من حدتها وتوضيح كيفية معالجتها. وكي تبُلغ منشآت الأعمال عن كيفية معالجة الآثار الواقعة على حقوق الإنسان، ينبغي أن تكون هذه المنشآت مستعدة لإبصار ذلك إلى الخارج. وينبغي لمنشآت الأعمال أن ترسي آليات للتظلم على المستوى التشغيلي لصالح العمال المتأثرين بعملياتها، تمشياً مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة.

١٩. وينبغي لمنظمات أصحاب العمل أن توفر إرشاداً عملياً لتنفيذ العناية الواجبة في نُظم الإدارة التشغيلية وبناء القدرات فيها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى الدعم من أجل الاضطلاع بمسؤولياتها.

٢٠. وينبغي لمنظمات العمال أن توفر المعلومات والدعم إلى العمال، لاسيما فيما يتعلق باحترام حقوق العمال والتحسينات في ظروف العمل. وينبغي لمنظمات العمال أيضاً أن تتفاوض مع المنشآت متعددة الجنسية بشأن الاتفاقيات واجبة الإنفاذ وأن تشرك ممثلي العمال في رصد تنفيذ تلك الاتفاقيات.

٢١. كذلك، ينبغي للحكومات وللشركاء الاجتماعيين أن يحفزوا مبادرات متعددة أصحاب المصلحة من أجل النهوض بالعمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية، يمكنها أن تدعم فعالية وكفاءة نظم الإدارة العامة، دون أن تحل محلها.

نشاط منظمة العمل الدولية

٢٢. استناداً إلى إعلان فيلادلفيا (١٩٤٤) وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته (١٩٩٨) وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة (٢٠٠٨) وإعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية (إعلان المنشآت متعددة الجنسية) وكافة معايير العمل الدولية ذات الصلة، بما فيها الاتفاقيات الأساسية بما فيها اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨) وبروتوكول عام ٢٠١٤ لاتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ واتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١) واتفاقية العمل في قطاع صيد الأسماك، ٢٠٠٧ (رقم ١٨٨) واتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦ واتفاقية إدارات التوظيف، ١٩٤٨ (رقم ٨٨) واتفاقية تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٧٠ (رقم ١٣١) واتفاقية العمل في المنزل، ١٩٩٦ (رقم ١٧٧) واتفاقية حماية الأمومة، ٢٠٠٠ (رقم ١٨٣) وتوصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤) وتوصية علاقة الاستخدام، ٢٠٠٦ (رقم ١٩٨) واتفاقية وكالات الاستخدام الخاصة، ١٩٩٧ (رقم ١٨١) واتفاقية السلامة والصحة المهنية، ١٩٨١ (رقم ١٥٥) واتفاقية شروط العمل (العقود العامة)، ١٩٤٩ (رقم ٩٤) واتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤) والاستنتاجات بشأن إدارة العمل وتفتيش العمل، التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته المائة (٢٠١١) والاستنتاجات بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة واستحداث العمالة اللائقة والمنتجة، التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته ١٠٤ (٢٠١٥)، بالإضافة إلى الاستنتاجات بشأن تعزيز المنشآت المستدامة، التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والتسعين (٢٠٠٧) ومبادرة مستقبل العمل، التي أطلقت مؤخراً، وإدراج العمل اللائق في برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تضع برنامج عمل لمعالجة مسألة العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية من خلال إطار شامل ومنسق. ويمكن استخدام البرامج القطرية للعمل اللائق والميثاق العالمي لفرص العمل كأطر سياسية وطنية للتصدي لأوجه العجز والثغرات في سلاسل التوريد العالمية. وبغية تنفيذ برنامج عمل دينامي وفي وقته، لا بد لمسؤول رفيع المستوى، يكون بمثابة نقطة اتصال، أن يتولى قيادة هذا العمل.

- (أ) تشجيع تصديق وتنفيذ معايير منظمة العمل الدولية ذات الصلة بالعمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية؛
- (ب) تعزيز بناء القدرات وتوفير المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء بشأن نظم إدارة العمل وتفتيش العمل. وينبغي لهذه الإجراءات أن تضمن أيضاً حصول العمال على سبل الانتصاف القانونية، بما في ذلك في مناطق تجهيز الصادرات. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تواصل دعم الجهود التي تبذلها الحكومات لتحسين سيادة القانون وتسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، من خلال إرساء نظم قضائية مستقلة وفعالة وتحسين تنفيذ القانون الوطني وإنفاذه وتعزيز قدرة كافة المنشآت على الامتثال للقانون الوطني؛
- (ج) تشجيع حوار اجتماعي فعال على المستوى الوطني وعبر الحدود، وبالتالي احترام استقلالية الشركاء الاجتماعيين. وعندما يقرر الشركاء الاجتماعيون أن يتفاوضوا بشأن اتفاقات إطارية دولية، يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تدعم وتسهل العملية، بناءً على طلب مشترك، وأن تساعد في عملية المتابعة، بما في ذلك الرصد والوساطة وتسوية النزاعات، حيثما اقتضى الأمر ذلك. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تجري بحثاً عن فعالية وأثر الحوار الاجتماعي عبر الحدود؛
- (د) تقييم أثر وقابلية امتداد برامج التعاون الإنمائي، من قبيل برنامج العمل الأفضل وبرنامج استدامة المنشآت المسؤولة والقادرة على التنافس، وعند الضرورة تكيف هذه البرامج والارتقاء بها ووضع نهج قطاعية ونهج أخرى للتصدي لتحديات العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية؛
- (هـ) توفير الريادة واستخدام قدرة منظمة العمل الدولية على جمع الشمل وقيمتها المضافة الفريدة لحفز اتساق السياسات فيما بين كافة المبادرات والعمليات متعددة الأطراف والمرتبطة بالعمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية. وينبغي للمنظمة أن تعمل بالاشتراك مع منظمات ومحافل دولية من قبيل منظمات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة السبعة ومجموعة العشرين والمؤسسات التجارية والمالية الدولية، وأن تأخذ بعين الاعتبار الأطر الدولية من قبيل المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، إلى جانب صكوك مرجعية أخرى من قبيل المبادئ التوجيهية للمنشآت متعددة الجنسية، الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تراعي الوظيفة والنطاق الجغرافي لعمل مراكز الاتصال الوطنية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وعند الطلب أن توفر خبرتها في مجال معايير العمل الدولية إلى مراكز الاتصال هذه. وفي إطار عملية استعراض إعلان المنشآت متعددة الجنسية، ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تنظر في إرساء آليات لمعالجة النزاعات؛
- (و) تعزيز قدرتها على توفير الإرشاد إلى المنشآت بشأن تطبيق معايير العمل ضمن سلاسل التوريد لديها وإتاحة المعلومات بشأن حالات قطرية وقوانين ولوائح محددة، بما في ذلك بشأن تنفيذ العناية الواجبة بحقوق العمال، بالاتساق مع الأطر الدولية الموجودة أصلاً. ويساعد الكثير من هذه الأطر المنشآت على تعزيز العمل اللائق. وينبغي أن تكون معروفة على نحو أفضل وأن يتم ترويجها بأسلوب متنسق؛
- (ز) النظر في اعتماد خطة عمل ترمي إلى ترويج العمل اللائق وحماية المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لصالح العاملين في مناطق تجهيز الصادرات، تكون استكمالاً للمناقشة الحالية وللمناقشات السابقة التي أجرتها منظمة العمل الدولية في هذا الصدد، من قبيل الاجتماع الثلاثي للبلدان التي تشغل مناطق لتجهيز الصادرات (جنيف، ١٩٩٨) والمناقشة التي أجراها مجلس الإدارة في دورته ٢٨٦ (أذار/مارس ٢٠٠٣) بشأن العمالة والسياسة الاجتماعية فيما يتعلق بمناطق تجهيز الصادرات؛
- (ح) الاضطلاع بدور استباقي في إصدار بيانات موثوقة بشأن العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية وإتاحتها، بالتعاون مع كافة المنظمات والمحافل المختصة، بغية خلق أوجه تآزر في الإحصاءات والبحوث. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي لها أن تبني القدرات على المستوى الوطني لدعم جهود الهيئات المكونة في إصدار البيانات الخاصة بها؛

(ط) القيام بمزيد من البحوث والتحليلات لتحسين فهم كيفية عمل سلاسل التوريد عملياً وكيفية اختلافها بين قطاع وآخر وماهية تأثيرها على العمل اللائق والحقوق الأساسية. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أيضاً أن تجري تقييماً للاستراتيجيات والبرامج العديدة بشأن تعزيز العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية، سواء تلك الصادرة عن المنظمة أو تلك الصادرة عن جهات فاعلة خارجية. ويمكن لمنظمة العمل الدولية أن تجتمع خلاصة وافية عن أفضل الممارسات في سلاسل التوريد العالمية وأن تصبح مركزاً للمعارف يوفر التوجيه والمشورة لأصحاب المصلحة داخل المنظمة وخارجها، ويعزز قدرات الهيئات المكونة.

٢٤. ويشكل إعلان المنشآت متعددة الجنسية إطار منظمة العمل الدولية المدعوم من كافة الهيئات المكونة الثلاثية، والذي يرمي إلى تحقيق أقصى قدر من الانعكاسات الإيجابية للمنشآت متعددة الجنسية وتدارك انعكاساتها السلبية المحتملة. ويحدد الإعلان في هذا الصدد أدوار ومسؤوليات الحكومات (في بلدان المنشأ والمقصد) والمنشآت متعددة الجنسية ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل، ويضم هذه الجهات الفاعلة معاً للتصدي لتحديات العمل اللائق ولتحديد فرص النمو الشامل. وينبغي لعملية استعراض نص إعلان المنشآت متعددة الجنسية وعملية تفسيره، التي قررها مجلس الإدارة، أن تراعي نتائج المناقشة الحالية في مؤتمر العمل الدولي.

٢٥. وهناك قلق من احتمال أن تكون المعايير الراهنة لمنظمة العمل الدولية غير كافية مع الغرض الرامي إلى تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية. وعليه، ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تستعرض هذه المسألة وتدعو، في أقرب وقت مناسب، بقرار من مجلس الإدارة، إلى عقد اجتماع ثلاثي تقني أو اجتماع للخبراء للقيام بما يلي:

(أ) تقييم أوجه القصور التي تفضي إلى مواطن العجز في العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية؛

(ب) تحديد التحديات البارزة أمام الإدارة السديدة في تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية؛

(ج) النظر في ماهية الإرشادات أو البرامج أو التدابير أو المبادرات أو المعايير المطلوبة لتعزيز العمل اللائق و/أو تسهيل الحد من مواطن العجز في العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية.



13-1

محضر الأعمال المؤقت

الدورة ١٠٥، جنيف، أيار/ مايو - حزيران/ يونيو ٢٠١٦

البند السادس من جدول الأعمال: تقييم أثر إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨

تقارير لجنة إعلان العدالة الاجتماعية: قرار مقدم من أجل أن يعتمده المؤتمر

يتضمن محضر الأعمال المؤقت هذا، نص قرار قدمته اللجنة الجامعة المعنية بتقييم أثر إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، توخياً لأن يعتمده المؤتمر.

وقد نشر تقرير أعمال اللجنة على موقع المؤتمر على الانترنت في محضر الأعمال المؤقت رقم ١٣-٢، وهو مقدم من أجل أن يعتمده المؤتمر، رهناً بالتصويبات التي يمكن لأعضاء اللجنة تقديمها حتى ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٦، الساعة السادسة مساءً.

قرار مقترح بشأن المضي قدماً بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق

تقييم أثر إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة واستنتاجات من أجل الإجراءات المستقبلية

إن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، المنعقد في دورته الخامسة بعد المائة، ٢٠١٦،

وقد أجرى تقييماً لأثر إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، المعتمد في عام ٢٠٠٨،

يعتمد القرار التالي.

أولاً - أهمية إعلان العدالة الاجتماعية

١. إن منظمة العمل الدولية والدول الأعضاء فيها، إذ اعتمدت بالإجماع إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة (إعلان العدالة الاجتماعية) في عام ٢٠٠٨، أكدت أن التزامها وجهودها الرامية إلى تنفيذ الولاية الدستورية المنوطة بمنظمة العمل الدولية وجعل العمالة المنتجة والكاملة والعمل اللائق في صميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ينبغي أن تستند إلى الأهداف الاستراتيجية الأربعة المتلازمة والمتربطة والمتكافئة، المتمثلة في العمالة والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، بالاقتران أيضاً بالمساواة بين الجنسين وعدم التمييز بوصفها قضايا مشتركة بينها جميعاً. ويقدم إعلان العدالة الاجتماعية إطاراً هاماً من أجل تحسين الإدارة ورسم السياسات.

٢. وإعلان العدالة الاجتماعية وجبه اليوم أكثر من أي وقت مضى من أجل التصدي للتحديات العالمية والإقليمية والوطنية ومن أجل أن يخلّف أثراً حاسماً على تنفيذ برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (برنامج عام ٢٠٣٠). وينبغي لهذا التقييم لإعلان العدالة الاجتماعية أن: "١" يبين إجراءات منظمة العمل الدولية في سعيها إلى تحقيق مبادرات المؤيعة التي ستتوج وتتخطى احتفال منظمة العمل الدولية بمئويتها في عام ٢٠١٩؛ "٢" يشجع الدول الأعضاء في مساعيها الرامية إلى تحقيق كامل إمكانات إعلان العدالة الاجتماعية؛ "٣" يقدم الإرشادات إلى منظمة العمل الدولية والدول الأعضاء فيها، في الاستجابة إلى الدعوة الملحة من أجل الاضطلاع بدور نشط وكامل في برنامج عام ٢٠٣٠.

ثانياً - أثر إعلان العدالة الاجتماعية

٣. هناك الآن اعتراف واسع النطاق بالعمل اللائق بوصفه هدفاً عالمياً. ولقد كان إعلان العدالة الاجتماعية بمثابة نقطة مرجعية للدول الأعضاء وبمناخ إطار تنظيمي لمنظمة العمل الدولية من أجل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء فيها. ولقد عزز التزام منظمة العمل الدولية بالإصلاح على نحو متواصل بغية تحسين الدعم الذي تقدمه إلى الدول الأعضاء فيها. وهو يوفر إطاراً من أجل الإجراءات الفعالة واتساق السياسات والتنسيق والتعاون سعياً إلى تحقيق العمل اللائق بين منظمة العمل الدولية والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية.

٤. ولقد أيدت الدول الأعضاء تأييداً تاماً إعلان العدالة الاجتماعية واتخذت شتى الخطوات الرامية إلى النهوض بالعمل اللائق، سواء فردياً أو بالتعاون مع بعضها البعض، بما في ذلك من خلال الشراكات الإنمائية. ولقد اعتمد عدد متزايد من الدول الأعضاء برامج قطرية للعمل اللائق.

٥. وقام إعلان العدالة الاجتماعية مقام المرشد للميثاق العالمي لفرص العمل (٢٠٠٩)، الذي ما فتئ إطاراً سياسياً مجدياً من أجل التصدي لتأثير الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة على المسائل الاجتماعية والمتصلة بالعمالة. ولقد اعتمد المؤتمر، من خلال متابعة إعلان العدالة الاجتماعية، توصية أعضائه الرامية إلى العدالة الاجتماعية، (رقم ٢٠٢) وبروتوكول عام ٢٠١٤ التابع لاتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠، وتوصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤).

٦. وفي الوقت ذاته، لا يزال تحقيق اتساق السياسات في تنفيذ برنامج العمل اللائق، تحدياً في أنحاء عديدة من العالم. وواجهت الدول الأعضاء خيارات معقدة في تحديد أولويات جهودها المبدولة للمضي قدماً بالعمل اللائق بأسلوب متكامل. ولا يزال من اللازم بذل المزيد من النشاط توخياً لتحسين تنفيذ وتصديق المعايير وتيسير الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم واستثارة الوعي وتشجيع فهم أفضل لإعلان العدالة الاجتماعية بوصفه أداة لإرشاد الإجراءات المستقبلية، بما في ذلك رسم السياسات من جانب الدول الأعضاء، سواء فردياً أو بالتعاون مع بعضها البعض، وتعزيز امتلاك الهيئات المكونة زمام الأمور.

٧. وكان من شأن إصلاحات المؤتمر ومجلس الإدارة أن حسنت الإدارة ورسم سياسات ووظائف الإشراف في المنظمة. وتقوم منظمة العمل الدولية بتعزيز نشاطها بشأن سياسة المعايير، لا سيما من خلال مبادرة المعايير، ولقد نفذت برنامج المناقشات المتكررة لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية في المؤتمر.

٨. بيد أنه لا بد من إدخال التحسينات على المناقشات المتكررة بغية التوصل إلى فهم أفضل لتنوع واقع واحتياجات الدول الأعضاء، وإدراك أهميتها كأداة ترمي إلى تقييم تنفيذ إعلان العدالة الاجتماعية وإرشاد الإجراءات المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، سجل تقدم محدود في إرساء واستخدام مؤشرات مناسبة لرصد التقدم المحرز في اتجاه تحقيق العمل اللائق.

٩. ولقد أثبتت البرامج القطرية للعمل اللائق أنها أداة مفيدة وينبغي تشجيع عدد أكبر من الدول الأعضاء على اعتمادها. ومع ذلك، لا بد من بذل المزيد من الجهود لجعلها أفضل تركيزاً وأوضح أولويات وأكثر استناداً إلى الوقائع والتحديات الخاصة التي تواجهها الدول الأعضاء. وينبغي للهيئات المكونة أن تحدد جميع البرامج القطرية للعمل اللائق وتمتلك زمام أمورها، وأن تفكر في الاحتياجات والأولويات الوطنية المتنوعة، وأن تدرج استراتيجيات متوازنة تضم الأهداف الاستراتيجية الأربعة جميعها والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز بوصفها قضايا مشتركة بينها.

١٠. ولقد اتخذ عدد من الخطوات لجعل النهج المتكامل يتجسد في نشاط المكتب. وأحرز تقدم في تعزيز البحوث القائمة على البيانات وتحليل السياسات بهدف مساعدة الدول الأعضاء في سعيها إلى تحقيق أهداف إعلان العدالة الاجتماعية في ظل ظروفها الوطنية الخاصة.

١١. وساعد إعلان العدالة الاجتماعية على زيادة اتساق السياسات والتنسيق والتعاون فيما بين منظمة العمل الدولية وسائر وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الاقتصادية متعددة الأطراف، بيد أن التحديات لا تزال ماثلة. وتوخياً للنهوض ببرنامج العمل اللائق ضمن المؤسسات الدولية والإقليمية، لا بد من تعزيزه من خلال الشراكات المؤسسية وآليات التعاون. وينبغي تحسين التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والهيئات الفاعلة الأخرى بغية تدعيم استراتيجيات وسياسات شاملة ومنسقة بهدف النهوض بجميع الأهداف الاستراتيجية وتقوية إسهامها في العمل اللائق. وما فتئت ترجمة الالتزامات رفيعة المستوى ترجمة فعلية إلى سياسات وبرامج على المستوى القطري والإقليمي، تحدياً قائماً.

ثالثاً - مجالات العمل ذات الأولوية

ألف - المبادئ والسياسات الرامية إلى تحقيق كامل إمكانات إعلان العدالة الاجتماعية

١٢. لا بد من الاضطلاع بالمزيد من الأنشطة الملموسة لتحقيق كامل إمكانات إعلان العدالة الاجتماعية مع إيلاء الاهتمام الواجب للمضي قدماً بالعمل اللائق في إطار تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠، لا سيما عن طريق إدماج العمل اللائق في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

١٣. وفي عالم العمل المتغير وبالنظر إلى سرعة التغيرات التكنولوجية والمجتمعية والديمغرافية والاقتصادية والبيئية، ينبغي أن تكون الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للتوصل إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتلازمة والمترابطة والمتكافئة للعمل اللائق، قائمة على الحاجة الملحة إلى النهوض بما يلي:

- (أ) العمالة عن طريق تكوين بيئة اقتصادية ومؤسسية تمكينية لصالح منشآت منتجة ومجزية ومستدامة بالاقتران باقتصاد اجتماعي قوي وقطاع عام قابل للديمومة، بهدف تعزيز فرص دخل و عمالة ونمو تشمل الجميع؛
- (ب) الحماية الاجتماعية - الضمان الاجتماعي وحماية اليد العاملة - لضمان قسط عادل من ثمار التقدم للجميع؛
- (ج) الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي بوصفهما أدوات حاسمة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة تحقيقاً فعالاً على المستوى الوطني والإقليمي والدولي؛
- (د) المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، الشاملة والثابتة، وأهميتها الخاصة بوصفها على حدٍ سواء حقوقاً وظروفاً تمكينية، ولا سيما الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية؛
- (هـ) المساواة بين الجنسين وعدم التمييز أيضاً بوصفهما قضايا مشتركة بين الأهداف الاستراتيجية الأربعة؛
- (و) قدر أكبر من امتلاك زمام الأمور واتساق السياسات والتكامل بين النهج الوطنية والإقليمية والدولية لمقاربة التنفيذ الكامل لإعلان العدالة الاجتماعية وبرنامج عام ٢٠٣٠؛
- (ز) التعاون بين الدول الأعضاء فضلاً عن التعاون بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية بشأن القيام على المستويين الوطني والإقليمي بتقاسم الممارسات الجيدة المستمدة من التنفيذ الناجح للمبادرات المنطوية على عنصر العمل اللائق.

١٤. وتوخياً لتحقيق كامل إمكانات إعلان العدالة الاجتماعية، ينبغي لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية الأربعة أن يكون مكيفاً مع الاحتياجات والظروف الخاصة في كل بلد وأن يكون مرهوناً بالتزاماته الدولية القائمة وبالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

باء - إجراءات منظمة العمل الدولية لمساعدة الدول الأعضاء فيها مساعدة فعالة

١٥. توخياً لمساعدة الدول الأعضاء في المنظمة مساعدة فعالة فيما تيدله من جهود لتحقيق كامل إمكانات إعلان العدالة الاجتماعية، يدعو المؤتمر منظمة العمل الدولية إلى أن تستخدم أفضل استخدام لجميع وسائل العمل المتاحة لها من أجل:

١-١٥ نظام المعايير

ضمان وجود روابط ملائمة وفعالة بين المناقشات المتكررة ونتائج مبادرة المعايير، بما في ذلك استكشاف خيارات استخدام أفضل للفقرتين ٥(هـ) و ٦(د) من المادة ١٩ من دستور منظمة العمل الدولية، دون زيادة الالتزامات الواقعة على الدول الأعضاء في تقديم التقارير.

٢-١٥ المناقشات المتكررة

(أ) اعتماد طرائق مناسبة لتحسين تركيز المناقشات المتكررة وضمان أنها تستند إلى الوقائع والتحديات القائمة بحيث:

"١" تقدم استعراضاً محدثاً على نحو منتظم عن الوقائع والاحتياجات المتنوعة في الدول الأعضاء فيما يتعلق بكل هدف من الأهداف الاستراتيجية؛

"٢" تقيم نتائج أنشطة منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية لتسهيل اتخاذ القرارات بشأن الأولويات المستقبلية؛

"٣" تنير المناقشات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي والبرنامج والميزانية في منظمة العمل الدولية.

(ب) اعتماد طرائق لضمان أن تؤدي الدراسات الاستقصائية العامة والمناقشات المتصلة بها في اللجنة المعنية بتطبيق المعايير، إلى الإسهام في المناقشات المتكررة حسب مقتضى الحال.

(ج) دراسة إمكانية اعتماد دورة أقصر للمناقشات المتكررة لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية الأربعة، مع مراعاة ما يلي:

"١" الاشتراطات المحددة المتصلة بدراسة كل هدف من الأهداف الاستراتيجية؛

"٢" دورة برنامج وميزانية من سنتين وخطة استراتيجية من أربع سنوات؛

"٣" مساهمة المناقشات المتكررة في تبسيط عملية وضع جدول أعمال المؤتمر؛

"٤" الممارسة الماضية القائمة على أن يدرج على نحو مستقل في جدول أعمال المؤتمر موضوع حماية اليد العاملة وموضوع الضمان الاجتماعي؛

"٥" إمكانية تجميع الأهداف الاستراتيجية عند إدراجها في جدول أعمال المؤتمر؛

"٦" توقيت التقييم المقبل لأثر إعلان العدالة الاجتماعية؛

"٧" إسهام منظمة العمل الدولية في متابعة واستعراض الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠.

٣-١٥ تقوية الإطار القائم على النتائج والبرامج القطرية للعمل اللائق

(أ) وضع خطة استراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ بالاستناد إلى نهج متكامل لمقاربة العمل اللائق، تشمل جميع الأهداف الاستراتيجية الأربعة والقضايا المشتركة بينها. وينبغي أن يستند تنفيذها إلى أولويات الهيئات المكونة واحتياجاتها المحددة وأن يستخدم على أفضل وجه جميع وسائل عمل منظمة العمل الدولية ويدعم تنمية قدرات الهيئات المكونة.

(ب) استعراض إطار نتائج البرنامج والميزانية، بما في ذلك المؤشرات والإبلاغ عن النتائج والممارسات الحيدة والدروس المستخلصة، بما يسمح لمنظمة العمل الدولية أن تقيّم النتائج وتبين إلى هيئاتها المكونة طريقة إسهام نشاطها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة.

(ج) تقوية تقييم منظمة العمل الدولية وتعلمها المؤسسي بغية تبيان الأثر وتحسين تقديم الخدمات إلى الهيئات المكونة.

(د) ضمان أن تشمل جميع البرامج القطرية للعمل اللائق استراتيجيات متكاملة ومتوازنة لتعزيز جميع الأهداف الاستراتيجية والقضايا المشتركة بينها في مجموعة أولويات تحدها الهيئات المكونة الثلاثية الوطنية؛ وأن تتضمن نتائج قابلة للقياس وواقعية وقابلة للتحقيق؛ وأن يكون لديها لجان توجيهية ثلاثية أو منتديات مماثلة لضمان امتلاك زمام الأمور وزيادة الأثر.

(هـ) دعم الدول الأعضاء لتحسين اتساق البرامج القطرية للعمل اللائق لديها مع استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، وحيثما يقتضي الأمر، استراتيجيات التنمية المستدامة الإقليمية التي تدمج برنامج عام ٢٠٣٠ وعناصر العمل اللائق فيه، ومع أطر تخطيط الأمم المتحدة على المستوى القطري أو، حيثما يقتضي الأمر، على المستوى الإقليمي.

٤-١٥ بناء القدرات المؤسسية

(أ) زيادة تعزيز القدرة المؤسسية للدول الأعضاء والمنظمات التمثيلية لأصحاب العمل وللعمال وفقاً لاحتياجاتها، بهدف اتباع سياسة اجتماعية مناسبة وفعالة ومتسقة من أجل تحقيق العمل اللائق والتنمية المستدامة.

(ب) إنكفاء الوعي لدى الهيئات المكونة وتعزيز فهمها وقدراتها - بما في ذلك من خلال مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو والبرامج الإقليمية والبرامج على الانترنت - لتحقيق أهداف إعلان العدالة الاجتماعية وقياس ورصد نتائج جهود تنمية القدرات هذه على نحو منظم ومتسق.

(ج) تقوية وتبسيط تعاونها الإنمائي وإرشادها المختص لدعم ومساعدة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لإحراز تقدم على أساس ثلاثي في اتجاه تحقيق جميع الأهداف الاستراتيجية.

٥-١٥ البحوث وجمع المعلومات وتقاسمها

(أ) مواصلة تقوية بحوثها الموجهة نحو السياسة العامة والقائمة على البيّنات، مع مراعاة احتياجات الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية بهدف دعم حوار سياسي مستنير يولي اهتماماً خاصاً إلى التحديات والفرص المرتبطة بالاتجاهات والمحركات الأخذة في تحويل عالم العمل.

(ب) تقوية قاعدة المعارف لتحسين فهم إسهام النهج المتكامل في تحقيق العمل اللائق لصالح التنمية المستدامة.

(ج) زيادة تعزيز قدرات الدول الأعضاء على إصدار واستخدام وتقاسم إحصاءات ومعلومات تشمل جميع الأهداف الاستراتيجية الأربعة فضلاً عن المساواة بين الجنسين وعدم التمييز بوصفهما قضايا مشتركة بينها، بالإضافة إلى المعلومات عن أفضل الممارسات، بما في ذلك من خلال استعراضات الأقران الوطنية الطوعية.

(د) الاضطلاع عن طريق مجلس الإدارة بزيادة تطوير إطار من أجل مؤشرات العمل اللائق، يتيح للدول الأعضاء أن تقيس تقدمها المحرز في اتجاه تحقيق العمل اللائق وفقاً لاحتياجاتها وظروفها الوطنية.

(هـ) مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى استخدام مؤشرات للعمل اللائق تتناسب مع احتياجاتها وظروفها الوطنية بغية رصد التقدم المحرز وتقييمه.

٦-١٥ الشراكات واتساق السياسات من أجل العمل اللائق

(أ) وضع استراتيجية ترمي إلى تعزيز العمل اللائق من خلال الشراكات واتساق السياسات بالاستناد إلى مبادئ التكامل والتكافل مع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية التي تضطلع بولايات في مجالات وثيقة الصلة بها. وفي إطار جميع هذه الشراكات، ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تعزز فهم قيمها وولايتها ومعاييرها والإقرار بها.

(ب) إدراج تركيز خاص في مثل هذه الاستراتيجية على تشجيع النمو الشامل والعمل اللائق على المستوى القطري مع المؤسسات المالية والاقتصادية الإقليمية والدولية.

(ج) تقوية قدرات منظمة العمل الدولية وقدرات هيئاتها المكونة على الإسهام في تحقيق العمل اللائق والأهداف المتصلة به في برنامج عام ٢٠٣٠ على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بالاستناد إلى النهج المتكامل لإعلان العدالة الاجتماعية.

(د) تعزيز اتساق السياسات عن طريق تقديم إرشاد سياسي قائم على البيّنات والعمل على نحو وثيق مع الوزارات والإدارات الحكومية المعنية وعن طريق تسهيل مشاركة الهيئات المكونة الثلاثية في استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية وأطر تخطيط الأمم المتحدة ذات الصلة.

(هـ) زيادة أو إرساء تحالفات تتصل بالهدف ٨^١ وبغيره من أهداف برنامج عام ٢٠٣٠ المتصلة بالعمل اللائق، بمشاركة الشركاء الثلاثيين بما يتفق مع القرار بشأن الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي (٢٠٠٢) وضمن إطار إعلان العدالة الاجتماعية.

^١ تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والشامل للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

(و) المساهمة في متابعة واستعراض إطار برنامج عام ٢٠٣٠ عن طريق إسهامات بشأن اتجاهات ومؤشرات العمل اللائق في التقارير الوطنية والإقليمية والعالمية التي ستستقي منها عمليات الاستعراض السنوية التي يجريها المنتدى السياسي رفيع المستوى في الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة.

(ز) في سياق مبادرة المنشآت والترحيب بالنمو الذي تحقق مؤخراً في شركات منظمة العمل الدولية مع القطاعين العام والخاص، تعزيز التزامها مع القطاع الخاص مع مراعاة الإرشادات التي قدمها مجلس الإدارة في دورته ٣٢٦ (آذار/ مارس ٢٠١٦) فضلاً عن استنتاجات المؤتمر بشأن تعزيز المنشآت المستدامة (٢٠٠٧) وإعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية (١٩٧٧) وتوصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤)، واستنتاجات المؤتمر بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة واستحداث العمل اللائق والعمالة المنتجة (٢٠١٥).

(ح) تشجيع الشراكات الاستراتيجية مع الهيئات الفاعلة المعنية من غير الدول، بما يتماشى مع مبادئ الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي.

(ط) تشجيع تنفيذ الهدف ١٧^٢ من برنامج عام ٢٠٣٠ وتكامله مع استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية.

(ي) اجتذاب المزيد من الموارد من أجل تنفيذ إعلان العدالة الاجتماعية وزيادة تنوع مصادر التمويل وتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث وتقوية السعي المتكامل إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة عن طريق مشاريع وبرامج إنمائية كبرى.

جيم - إجراءات الدول الأعضاء

١٦. يناشد المؤتمر الدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات مناسبة في سياق ظروفها الوطنية من أجل:

(أ) إدراج برنامج العمل اللائق في تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠، بما في ذلك الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية من أجل التنمية المستدامة؛

(ب) حفز الإجراءات كي تحقق تدريجياً تصديق وتنفيذ الاتفاقيات الأساسية واتفاقيات الإدارة السديدة؛

(ج) تعزيز اتساق السياسات فيما بين الوزارات وإدماج العمل اللائق في السياسات الوطنية. ويمكن أن تشمل هذه الجهود، حيثما اقتضى الأمر، مشاورات فعالة فيما بين الوزارات المعنية ومع الشركاء الاجتماعيين؛

(د) النهوض بالمنشآت المستدامة.

رابعاً - متابعة مجلس الإدارة والمدير العام لمكتب العمل الدولي

١٧. يدعو المؤتمر مجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى ما يلي:

(أ) تحديد الطرائق المناسبة من أجل إدماج نتيجة التقييم الحالي في عمل مجلس الإدارة وبرنامج عمل مكتب العمل الدولي؛

(ب) النظر في إمكانية الدعوة إلى تبادل ثلاثي رفيع المستوى في الآراء بشأن دور العمل اللائق في برنامج عام ٢٠٣٠ وريادة منظمة العمل الدولية في مجال الأهداف المتعلقة بالعمل اللائق؛

^٢ تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

(ج) الطلب من المدير العام لمكتب العمل الدولي القيام بما يلي:

- "١" مراعاة نتيجة هذا التقييم في المقترحات من أجل الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛
- "٢" تقديم مقترحات مفصلة إلى مجلس الإدارة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، تتصل بطرائق إجراء المناقشات المتكررة كما هي واردة في الفقرة ١٥-٢ بغية تحسين استيفاء أهدافها وضمان انتقال سريع من الدورة الحالية للمناقشات المتكررة إلى الدورة المقبلة؛
- "٣" تقديم مقترحات إلى مجلس الإدارة في آذار/مارس ٢٠١٧، من أجل برنامج عمل يرمي إلى إنفاذ نتيجة التقييم الحاضر، تشمل حدوداً زمنية معينة وأهدافاً ومؤشرات مناسبة وقابلة للقياس؛
- "٤" إبلاغ المنتدى السياسي رفيع المستوى في الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، في اجتماعه في تموز/يوليه ٢٠١٦، والمنظمات والمنتديات الإقليمية والدولية المعنية، بالعناصر الواردة في هذا القرار والتي تتسم بجدوى خاصة من أجل تنفيذ مكونات برنامج عام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بتحقيق العمل اللائق.
١٨. يقرر المؤتمر أن تشكل الإجراءات المبينة في هذا القرار جزءاً لا يتجزأ من التقييم المقبل لأثر إعلان العدالة الاجتماعية، الذي سيضطلع به المؤتمر.